



التقرير السنوي 2024



التقرير السنوي
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024



صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

المحتويات

6	رسالة البنك
8	أعضاء مجلس الإدارة
14	كلمة رئيس مجلس الإدارة
18	تقرير مجلس الإدارة
56	البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات
125	تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك
132	دليل الحوكمة المؤسسية
155	دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
165	تقرير الحوكمة
174	عناوين الفروع

رسالة البنك



رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشرائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة



أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)



معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس إدارة (غير مستقل)



سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ

عضو مجلس إدارة (غير مستقل) – اعتباراً من 2024/4/29



سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)



المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها:
سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)



المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) ويمثلها:
سعادة السيد رامي آدم طيطي

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)



شركة الأردن الأولى للاستثمار/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
لغاية 2024/4/29



شركة الأردن الأولى للاستثمار/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
اعتباراً من 2024/4/29 ولغاية 2024/10/1



سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
لغاية 2024/4/29



سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الدبابة

عضو مجلس إدارة (مستقل)



سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)



سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني

عضو مجلس إدارة (مستقل) اعتباراً من 2024/4/29



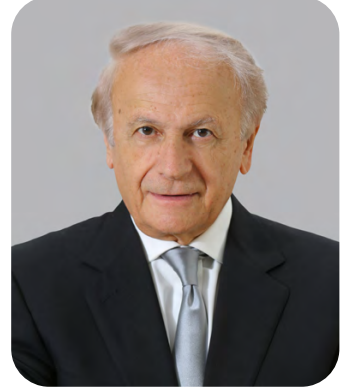
معالي السيد عمر خير الدين المعاني

عضو مجلس إدارة (مستقل) اعتباراً من 2024/4/29



سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام

عضو مجلس إدارة (مستقل)
ولغاية 2024/4/29



سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح

عضو مجلس إدارة (مستقل)
ولغاية 2024/4/29



كلمة رئيس مجلس الإدارة



01 | كلمة رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني



الاقتصاد الوطني، وتم إطلاق سلسلة من المبادرات الوطنية التي تضمنت تقديم أسعار فائدة مخفضة لدعم قطاع الإسكان، في خطوة تعكس التزام الحكومة بتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما لعب القطاع المصرفي الأردني دوراً محورياً في هذا السياق، من خلال مساهمته الفاعلة في رفع التصنيف الائتماني للمملكة، مما يعكس فعالية الإدارة المالية وكفاءة الاقتصاد الكلي. هذه الجهود تعكس التزام المملكة الراسخ بتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ومواجهة التحديات الناجمة عن الصدمات الخارجية والصراعات الجيوسياسية في المنطقة، مما يعزز من آفاق المستقبل ويسهم في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام وازدهار شامل للمجتمع الأردني.

مغاً، نحن على يقين بأن هذا التحول سيكون له تأثيرات عميقة، وأنا نملك المقومات اللازمة لقيادة هذا التغيير، بفضل سياسات البنك الائتمانية وتركيزه التاريخي على الإبقاء على المعدلات مرتفعة من السيولة والحذر فيما يتعلق بتوظيفات الأموال، بما يعزز من قدرتنا على تحقيق نمو مستدام وتقديم قيمة مضافة لمساهميننا وعملائنا، نحن ندرك تماماً المسؤولية الملقاة على عاتقنا في تحقيق الريادة المالية، من خلال العمل المتواصل والاستثمار في البنية التحتية الرقمية المتطورة، وسنظل جاهزين لمواجهة كل تحدٍ يطرأ في المستقبل، مما يعزز من قدرتنا على الاستمرار في تقديم أعلى مستويات الخدمة والابتكار.

يعتبر عام 2024 نقطة فارقة في تاريخ التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، جنباً إلى جنب مع التحديات المرتبطة بأزمة المناخ والنزاعات بين الدول. هذه العوامل تساهم في تشكيل نظام عالمي غير مستقر، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية، لاسيما على مستوى تكاليف المعيشة التي تؤثر بشكل كبير على العديد من المناطق. في ظل ارتفاع معدلات التضخم وعدم اليقين الاقتصادي الذي يسود أجزاء واسعة من العالم، ومع تزايد التحديات أمام الحكومات والشركات والأفراد في مواجهة هذا الواقع المتشابك. وفي ذات الوقت، بدأت بعض البوادر الإيجابية من حيث خفض أسعار الفائدة في بعض الاقتصادات، لتخفيف الضغط على الاقتصاد وزيادة الاستثمار والاستهلاك. وفي هذا المنظور، يظل التركيز منصّباً على التقدم في التحولات التكنولوجية، مما يعزز من وتيرة الابتكار في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مما يفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي تبرز فيها الاستثمارات في القطاعات التي تدعم النمو المستدام والتي سيعزز من قدرة الدول والمؤسسات من التكيف مع التغيرات المستقبلية والتحديات القادمة.

وبالرغم من حدة التغيرات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، استطاع الأردن مواكبة هذه التغيرات بكفاءة من خلال تكثيف جهوده في إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية ودور التكنولوجيا المالية، الذي بات يشكل عنصراً محورياً في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها في إطار دعم

إستراتيجية البنك الشاملة نحو مكانة ريادية:

يولي البنك التجاري اهتماماً بالغاً لعملائه، ويعتبرهم جوهر العملية المصرفية وأساسها، إذ ينبع هذا الاهتمام من فلسفة استراتيجية عميقة تهدف إلى توفير خدمات مصرفية ذات جودة استثنائية تتناسب مع احتياجاتهم المتجددة والمتنوعة. ويسعى البنك بشكل مستمر إلى تطوير وتحسين خدماته، مع التركيز على تقديم حلول مصرفية مبتكرة عبر القنوات الرقمية المتقدمة، مما يعكس التزامه العميق بتقديم تجربة مصرفية متكاملة تعزز من علاقة البنك مع عملائه، سواء في قطاعي الشركات أو الأفراد. لا يقتصر هذا الاهتمام على العملاء الحاليين فحسب، بل يمتد أيضاً لاستقطاب العملاء الجدد بل يمتد أيضاً لجذب عملاء جدد، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المتميزة التي تلبي طموحاتهم واحتياجاتهم المتنوعة.

تترجم هذه الاستراتيجيات إلى نتائج مالية إيجابية، حيث حقق البنك نمواً ملحوظاً في معظم المؤشرات المالية، حيث ارتفع إجمالي الدخل خلال السنوات الخمس الماضية، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الربحية قبل وبعد الضريبة، مما يعكس قدرة البنك على التكيف مع التغيرات السوقية وضمان استدامة نموه.

واستمر البنك في تعزيز مسار نموه خلال الخمس أعوام السابقة محققاً تزايداً في إجمالي الدخل من 42.7 مليون دينار في عام 2020 إلى 54.7 مليون دينار في عام 2024. ومن جهة أخرى، سجل صافي الربح بعد الضريبة نمواً لافتاً، حيث ارتفع من 0.5 مليون دينار في 2020 إلى 11.5 مليون دينار في 2023، مع زيادة معتدلة بنسبة 1.7% في 2024 ليصل إلى 11.7 مليون دينار. كما شهدت حصة السهم من الربح ارتفاعاً كبيراً من 0.004 دينار في 2020 إلى 0.096 دينار في 2023، وواصلت صعودها إلى 0.098 دينار في 2024، مما يعكس تعزيز أداء البنك المالي وتحقيق النمو المستدام، كما سجل إجمالي الموجودات نمواً بنسبة 1.7% ليبلغ 1,401 مليون دينار بنهاية العام 2024، مقابل 1,378 مليون دينار في نهاية 2023. في حين ارتفع رصيد ودائع العملاء بنسبة 2.8%، ليصل إلى 995 مليون دينار بنهاية العام 2024، مقارنةً مع 967 مليون دينار في العام السابق، كما حققت حقوق المساهمين زيادة بنسبة 2.8%، ليصل إجمالي رصيدها إلى 174 مليون دينار.

الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر تغير المناخ:

أصبحت معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) حجر الزاوية في مشهد التمويل والاستثمار المعاصر، حيث لم يعد بإمكان المؤسسات والشركات التي تطمح إلى جذب رأس المال تجاهل هذه المعايير الحاسمة. وإن الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين يعكس إدراكهم العميق بأن الشركات المستدامة تمثل خيارات استثمارية ذات مخاطر منخفضة وعوائد مستقرة على المدى الطويل. لذا، فإن على الشركات الساعية إلى التفوق أن تتجاوز الامتثال للقوانين واللوائح المحلية، وأن تسعى إلى تبني المعايير الدولية في هذا المجال وبحسب توجهات هيئة الأوراق المالية، مما يساهم في تحقيق قيمة تجارية حقيقية وأثر إيجابي مستدام لجميع الأطراف المعنية. هذا النهج يضمن تعزيز مكانة البنك وعملائه محلياً ودولياً، في ظل رؤية الأردن 2025 للاستدامة وأهداف التنمية المستدامة الدولية للأمم المتحدة (SDGs).

إدراكاً لأهمية الاستدامة في مجال التمويل المستدام والحوكمة البيئية والاجتماعية، اتخذ البنك على مدار السنوات العديد من الخطوات، من خلال دخول البنك مع شركات ومع مؤسسات رائدة لتمويل المشاريع التي تدعم القطاعين الزراعي والاجتماعي، وتبنى البنك أعلى معايير الممارسات البيئية والاجتماعية في جميع أنشطته الداخلية وأعماله التشغيلية. هذه الخطوات تؤكد التزام البنك العميق في تعزيز المبادئ البيئية والاجتماعية ومساهماته الفاعلة في تحقيق تخفيض من مخاطر تغير المناخ.

أعزائي المساهمين،

يوصل بنكنا التزامه بتحقيق التفوق المالي والتشغيلي، مع تعزيز نموه المستدام في جميع المجالات، وهو ما يعكس رسالتنا الأوسع في خدمة المجتمع. نحن نعتبر دورنا المجتمعي جزءاً أساسياً من استراتيجيتنا، إيماناً منا بأن الفائدة الناتجة عن هذا الدور تعود بالنفع على الجميع.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لعملائنا الكرام والمساهمين على ثقتهم التي هي مصدر فخر لنا ودافع لمواصلة التميز. كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا للجهات الرسمية، وفي مقدمتها البنك المركزي، وعلى تعاونهم المثمر والمستمر. وخص بالذكر القيادة الملكية الهاشمية، والتي نؤمن عالياً رؤيتها الثاقبة وتوجيهاتها السديدة التي تساهم في دفع عجلة التقدم والازدهار في وطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ
رئيس مجلس الإدارة



الإدارة التنفيذية:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سبزر هاني عزيز قولاجن
2	نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	راكان محمد عطا الله الطراونه
4	مساعد مدير عام الائتمان	محمد علي محمد القرعان
5	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد	سليم نايف سليم صوالحه
6	مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك
7	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه
8	المدير التنفيذي للخرينة والاستثمار	أنس ماهر راضي عايش
9	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات*	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح
10	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
11	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله الفهيوي
12	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدرء الدوائر الرقابية**		
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
1	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين	هيثم أمين خليل حموري

* المدرء من غير الإدارة التنفيذية العليا.

** مدرء الدوائر الرقابية.

مدرء الدوائر:

مدرء الدوائر في البنك	
الإسم	المسمى الوظيفي
ابراهيم عمر ابراهيم العلمي	مدير دائرة المتابعة والتحصيل
ربي جهاد عطية شهاب	مدير دائرة تسهيلات التجزئة
زياد احمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي (استقال اعتباراً من 2024/12/23)
ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى
سلام فواز سليمان مزهر	مدير دائرة المبيعات المباشرة
إبراهيم عبد الله محمد الحارثي	مدير دائرة الفروع والخدمات المصرفية
علاء صابر احمد شويكي	مدير دائرة معالجة الائتمان وإسترداد الديون
لانا محمد شعبان ابو خضرة	مدير دائرة العمليات المركزية
ايهاب سليم بدوي الصاحب	مدير الدائرة الإدارية (استقال اعتباراً من 2024/11/23)
محمد احمد محمد عبيدات	المدير التنفيذي لدائرة التحليل الائتماني والمراجعة
نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة الموارد البشرية
هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
هيثم فيصل محمد الشمالية	مدير دائرة هندسة العمليات (استقال اعتباراً من 2024/12/16)
ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
فاتن كريم فوزي عصفور	مدير دائرة رقابة وتوثيق الائتمان
طارق علي حسني الزبيدي	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة
نور عباس محمود ارشيد	مدير دائرة إدارة المطلوبات والنقد

تقرير مجلس الإدارة



ب. تقرير مجلس الإدارة

يلتزم البنك ببندود الحوكمة المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبندود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقواعد حوكمة الشركات، وقد تم تضمين جميع البيانات المطلوبة والمحددة بموجب هذه التعليمات في التقرير السنوي، مما يعكس حرص البنك على الامتثال الكامل لمبادئ الحوكمة المؤسسية وتنفيذها بأعلى مستوى من الكفاءة والشفافية. وفيما يلي نعرض بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة المعتمد:

(1/أ: أنشطة البنك الرئيسية:

يتميز البنك بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة التي تستهدف قطاعات الشركات، الأفراد، الخزينة، والاستثمار، مع الالتزام بتقديم أعلى معايير الجودة والأسعار التنافسية التي تلبي احتياجات العملاء المالية المتنوعة. كما يعمل البنك على تطوير وتوسيع محفظته من المنتجات والخدمات بشكل مستمر، بما يتماشى مع أحدث الابتكارات في القطاع المصرفي. في الوقت ذاته، يواصل البنك تعزيز حضوره الجغرافي في مختلف أنحاء المملكة، بهدف توسيع قاعدة عملائه وتعزيز مكانته الرائدة في السوق.

(1/ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

- 1- العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن – شارع الملك عبدالله الثاني – حي الرونق – عمارة رقم: (384).
- 2- يبلغ عدد موظفي البنك (710) موظفاً كما في 2024/12/31 مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	509	فرع الجبيهة	5
الفرع الرئيسي	11	فرع الفحيص	3
فرع صاحبة الياسمين	4	فرع شارع وصفي التل	9
فرع إكسبرس صاحبة النخيل	2	فرع السلط	5
فرع إكسبرس أبو السوس	2	فرع معدي	5
فرع مرج الحمام	5	فرع الزرقاء	5
فرع المدينة الرياضية	4	فرع إكسبرس الزرقاء الجديدة	4
فرع المجمع التجاري	8	فرع الرصيفة	6
فرع جبل عمان	4	فرع أم أذينة	13
فرع جبل الحسين	6	فرع مأدبا	7
فرع الشميساني	8	فرع العقبة	5
فرع الإذاعة والتلفزيون	8	فرع الكرك	5
فرع ماركا	6	فرع إربد	14
فرع إكسبرس طبربور	3	فرع إكسبرس الحي الشرقي	3
فرع إكسبرس العبدلي	3	فرع إكسبرس الحي الجنوبي	3
فرع إكسبرس عيرون	3	فرع الرمثا	6
فرع إكسبرس شفا بدران	3	فرع إكسبرس جامعة ابن سينا	2
فرع الهاشمي الشمالي	4	فرع المركز الاردني للتصميم والتطوير	2
فرع سحاب	4	فرع المفرق	11
المجموع		710	

- لا يوجد للبنك فروع خارج الأردن.
- يبلغ عدد موظفي الفروع على كادر الاحتياط (20) موظفاً وموظفة.
- تم افتتاح المركز الأردني للتصميم والتطوير (جودبي) وفرع سحاب.

(1) ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك: يبلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك 23,709,391 دينار والذي يتضمن الموجودات الثابتة والانظمة والبرامج.

(2): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(3) أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكّلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

1- سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية: 2004/02/16

ولد بتاريخ 1946/01/01، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971 ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ تأسيسها والتي تضم تحت مظلتها العديد من الشركات في مختلف المجالات زيوت التشحيم والعبوات المعدنية والإسفنجة والفريشات وتعبئة عيوب السبيري والاستثمارات العقارية والخدمات المصرفية والإعلام ومناجم إنتاج المعادن، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 1,500 موظف وموظفة.

- حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس - بطريركية الروم الأرثوذكس في عام 2002
- حاصل على وسام الحسين للعتاء المميز من الدرجة الأولى في عام 2007.

الخبرات العملية:

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:

- رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات.
- رئيس هيئة المديرين الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
- عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني / السودان.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة برنسلي انتربرايزز.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- رئيس هيئة المديرين جمعية يافا للتنمية الاجتماعية.
- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للتعليم.
- عضو مجلس إدارة جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس إدارة جامعة العقبة الطبية.
- عضو هيئة مديرين الكلية الجامعية للتكنولوجيا.
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس أبو ديس فلسطين.
- الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص.
- رئيس الهيئة الادارية للنادي الارثوذكسي.
- عضو هيئة عامة مؤسسة التعاون.
- رئيس مجلس إدارة منتدى المستثمر العربي العالمي.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي

نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية: 2004/02/16

ولد بتاريخ 1949/02/20، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام 1993 تم تعيينه رئيساً للتشريعات الملكية، وفي عام 1999 عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام وفي عام 2008 عين نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليديرتي - الأولى للتأمين. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني، تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010 - 2012، عضو في مجلس النواب الأردني اعتباراً من 2020/11/10.

الخبرات العملية:**وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:**

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.

معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة التدقيق.

3- سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية: 2024/04/29

كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني تاريخ 2024/10/8.
ولد بتاريخ 1976/08/19، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية والنظم - 1999، جامعة ولاية - أوهايو، أمريكا.

الخبرات العملية:

- مجموعة الصايغ، الأردن - عضو مجلس إدارة ومدير تنفيذي (2013 - الآن).
- الدهانات الوطنية القابضة، الإمارات العربية المتحدة - عضو مجلس إدارة (2013 - 2018).
- البنك التجاري الأردني، الأردن - عضو مجلس إدارة (2005 - 2011).
- شركة المتألقة للكمبيوتر والالكترونيات، الأردن - شريك مؤسس (2005 - 2013).
- شركة مصانع الدهانات الوطنية، مصر - مدير عام (2006 - 2016).
- شركة صايغ اخوان للصناعات الهندسية، الأردن - مدير عام (2001 - 2017).
- شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري - عضو مجلس إدارة (2020 - 2024).
- شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (تالابيه) - عضو مجلس إدارة (2018 - 2022).
- شركة الاردن الاولى للاستثمار - عضو مجلس إدارة (2020 - الآن).
- شركة العقبة للعلوم الطبية - عضو هيئة مديرين (2021 - الآن).
- جامعة العقبة للعلوم الطبية - عضو مجلس الأمناء (2022 - الآن).
- جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية - عضو مجلس إدارة (2020 - الآن).

كما أن السيد فائق الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة التسهيلات من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة الامتثال من تاريخ 2024/05/30.

4- سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية: 2020/07/09 بصفته الشخصية

تم تسمية السيد عبدالنور عبدالنور ممثلاً، لشركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة بتاريخ 2015/10/25 ولغاية تاريخ 2020/07/09.
ولد بتاريخ 1972/09/14، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز بريطانيا في عام 1997، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1994، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC، وحاصل على شهادة (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) J.I.O.D شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- المدير العام بالوكالة لشركة برنسلي انتربرايز من عام 2010 ولغاية الآن.
- شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- شريك / شركة الوضوح للتقنيات للاتصالات.
- رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للأشعة التشخيصية.
- عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
- عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين اعتباراً من شهر 03/2022.
- عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة في شركة العلاونه للصرافة.

حصل على عدة دورات أهمها :

- التكنولوجيا المالية من كلية هارفارد للأعمال .
- التخطيط الاستراتيجي للبنوك -يوروبوني -لندن.
- شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والاداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وإدارة الوقت والازمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.
- دورة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن السيد عبدالنور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة تسويات المديونيات لغاية تاريخ 2024/10/9.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

5- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)**عضو مجلس إدارة (غير مستقل)****تاريخ العضوية:** 2004/05/10**ويمثلها:** سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات

ولد بتاريخ 1981/04/09، ويحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية جامعة العلوم المالي والمصرفية - الأردن عام 2010 ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003، وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد (Qualified Board Of Director) من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبالتعاون مع بيت الحكمة الأردني (JoD).

الخبرات العملية:

- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام 2005، ويشغل حالياً وظيفة رئيس قسم المحفظة السيادية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السيادية منذ عام 2018 حتى تاريخه.
- محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة - مديرية تمويل المشاريع (2010-2018).
- محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع (2008 - 2010).
- متداول في مديرية الخزينة (2005 - 2008).

عضويات مجالس الإدارة :

- شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتباراً من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01).
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتباراً من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15).
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتباراً من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15).
- شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الفندقية (اعتباراً من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22).

كما أن السيد يحيى محمد عبيدات عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي لغاية 2024/5/30.
- رئيس لجنة الامتثال من تاريخ 2024/12/11.

6- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية: 2015/10/25

ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم طيطي

- ولد بتاريخ 31 كانون الثاني 1979.
- حصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة اربد عام 2000.
- حصل على عضوية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2003.
- بالإضافة الى عدة شهادات مهنية.

الخبرات العملية:

- خبرة عملية في مجال الاستثمار في الأسواق المالية حيث شغل منصب مدير مالي لقطاع الاستثمار في شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده - السعودية، الامارات منذ عام 2010 ولغاية 2017/04.
- شغل منصب مدير حسابات ونائب المدير المالي في قسم الاستثمار - شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده - السعودية منذ عام 2005 ولغاية عام 2010.
- منذ 2017/05 ولغاية 2018/11 شغل منصب محلل مالي في قسم إدارة المحفظة - مديرية الاستثمار بالأسهم - صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- منذ 2018/12 ولغاية الان يشغل منصب محلل مالي - مديرية دعم المساهمات - صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- شغل منصب عضو هيئة مديري شركة مركز الانطلاق الموحد ذ.م.م 2022/08 - 2023/08.

كما أن السيد رامي طيطي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت لغاية 2024/05/30.
- عضو لجنة المخاطر من تاريخ 2024/05/30.

7- شركة الأردن الأولى للاستثمار

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية: 2011/04/20

ويمثلها: سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

تم تسمية سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2018/07/29، وتم إعادة تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2020/07/09 لغاية 2024/04/29.

ولد بتاريخ 1966/10/15 ، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (2008 - 2010).
- عمل مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (2005 - 2008).
- عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت.
- شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص.
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ 2010/02/15.
- شغل عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ 2012/06/28.
- شغل منصب مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من 2013/04 ولغاية 2020/09.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من 2020/07/29
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للاوراق المالية والاستثمار م.ع.م اعتباراً من تاريخ 2022/04/24.

كما أن السيد صالح الكيلاني عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة الامتثال لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة تسويات المديونيات لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لغاية 2024/04/29.

(تابع) شركة الأردن الأولى للاستثمار**عضو مجلس إدارة (غير مستقل)****تاريخ العضوية: 2011/04/20****ويمثلها: سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة بدلاً من سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني".****علماً بأن سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة تم تسميته ممثلاً عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2024/4/29 وقدم استقالته بتاريخ 2024/10/01.**

ولد بتاريخ 1976/10/09، حصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كالتون- كندا عام 2001، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة أوتوا عام 1998.

الخبرات العملية:

- مهني متمرس بخبرة تزيد عن 52 عام في قطاعات متعددة.
- الرئيس التنفيذي Arab Phoenix Holding (مساهمة عامة) منذ 2023/05 حتى الآن.
- الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة AFA Capital (UAE) و الذي عني بإدارة الأصول و المحافظ.
- الاستثمارية على مستوى العالم 2016 - 2023 .
- الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة Black Pearl Capital Fund (UAE) ، و الذي عني بإدارة الأصول و المحافظ. الاستثمارية على مستوى العالم 2012 - 2016 .
- الرئيس التنفيذي و المؤسس لشركة Sasse Facility Management (Jordan & UAE) 2008 - 2012.
- مدير إداري: Arabia Group Holding (Jordan) 2008-2004.
- مدير إداري : Saatchi & Saatchi (Jordan) 2004 - 2002.
- مساعد مدير إداري : Canada Post Corporation (Canada) 2003 - 2001.

كما أن السيد عمر خليفة عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الامتثال اعتباراً من تاريخ 2024/05/30 ولغاية 2024/10/01.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي اعتباراً من تاريخ 2024/05/30 ولغاية 2024/10/01.
- عضو لجنة تسويات المديونيات اعتباراً من تاريخ 2024/05/30 ولغاية 2024/10/01.

8- سعادة الانسة لينا نجيب البخيت الدبابة**عضو مجلس إدارة (غير مستقل)****تاريخ العضوية: 2022/04/18**

ولدت بتاريخ 1963/04/28، حصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والادارة العامة من الجامعة الأميركية في بيروت / لبنان عام 1984.

الخبرات العملية :

- خبرة مصرفية لدى البنوك الاردنية ستة وثلاثون عاما في كافة مجالات قطاعات الأعمال منذ العام 1985 ولغاية 2021.
- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني منذ عام 2018 ولغاية 2021/07/31،
- مدير ادارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من (1998 - 2018).
- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998).
- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989).
- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2015-2022).
- شغلت منصب رئيس مجلس ادارة/ شركة الأهلي للوساطة المالية (2010 - 2015).
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2001 - 2010).
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة من العام 2004 ولغاية نيسان 2024.

كما انها رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التدقيق.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي لغاية 2024/05/30.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

9- سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني

عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية: 2024/04/29

ولد بتاريخ 1958/05/09، حاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة دمشق عام 1980، وهو عضو مشارك في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عضو مشارك في الاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين، عضو مشارك في معهد الاستشاريين الإداريين (IMC)، مدرب معتمد من مؤسسة التمويل الدولية (IFC Business Edge)، مدرب معتمد من منظمة العمل الدولية (EYB Training) (ILO)، حاصل على لقب مستشار التطوير الإداري من مركز التجارة الدولي، وحاصل على شهادة مراقبة الجودة (المراجعين النظراء) من AICPA بيروت، لبنان.

الخبرات العملية:

- خبير مالي وضريبي معتمد لدى المحاكم القضائية (الاقتصادية) والمختصة ومحاكم الاستئناف في القضايا المالية والضريبية.
- مستشار مالي في إعادة هيكلة الشركات ودراسة العقود وتقديم الاستشارات المالية فيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركة وأطراف ثالثة (البنوك والموردين والعملاء وغيرها).
- تنفيذ مشاريع التدقيق الخارجي والداخلي، والإدارة والإشراف على العديد من مشاريع خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية، ودراسات الجدوى والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى إدارة المشاريع، وتصحيح أوضاع الشركات، والتقييم المالي والمساعدة في مشاريع التقييم محلياً وعالمياً والمستوى الإقليمي، إعداد أنظمة الضوابط والأنظمة المالية الداخلية والخارجية، التوثيق المالي وتقييم الأعمال، الاستشارات والتخطيط الضريبي، مدرب معتمد في المالية والتدقيق.
- شريك إداري لوكالة من أبرز الشركات المالية الاستشارية للأعمال على المستوى العالمي، وخبره في القطاعين العام والخاص متراكمة على مدار أكثر من 44 عاماً تعتبر شاملة عملياً. تم تعزيز هذه الخبرة أيضاً من خلال مهارات العرض والعلاقات العامة التي تم تطويرها من خلال إجراء الخدمات الاستشارية الخاصة.
- تطوير أفسام شركة نوباني وخدماتها خلال الأعوام الماضية لتكوين شركة نوباني وشركاه، أحد مقدمي خدمات الاستشارات المالية والإدارية ذات السمعة الطيبة ليس فقط في الأردن ولكن في منطقة الشرق الأوسط وقد نجحنا في الحصول على الاعتماد مع جميع برامج الدعم التشغيلية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- شريك مسؤول - شركة نوباني وشركاه من 2012 - إلى الآن.
- مدير عام - شركة نوباني ومعروف لتدقيق الحسابات ذ.م.م (مذتية) متحالفة مع Praxity المملكة الأردنية الهاشمية.
- شركات محاسبة عالمية متعددة الجنسيات 1980 - حتى 2011.
- كوبرز وليبراند / اندمجت لتصبح لاحقاً برايس ووتر هاوس كوبرز / مدير تدقيق 1980 - 1993.
- شركة بي دي أو (الأردن) أعضاء في شركة بي دي أو انترناشونال - شريك مسؤول 1994-2011.

كما أن السيد محمد النوباني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة التدقيق من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي من تاريخ 2024/05/30.

10- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)
تاريخ العضوية: 2019/06/11

ولد بتاريخ 1974/09/21، حاصل على شهادة الماجستير في قانون البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن - المملكة المتحدة عام 2000 وحاصل على شهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز - المملكة المتحدة عام 2001 وحاصل على بكالوريوس قانون - الأردن / جامعة عمان الأهلية عام 1996 وحاصل على العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية، وهو حالياً محامي و مستشار قانوني وهو الشريك المدير لمكتب حمد ومشاركوه - محامون مستشارون.

الخبرات العملية:

خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

كما أن السيد أسامة حمد رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التسهيلات لغاية 2024/05/30.
- عضو لجنة الامتثال.
- عضو لجنة المخاطر من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية من تاريخ 2024/05/30.

11- معالي السيد عمر خير الدين المعاني**عضو مجلس إدارة (مستقل).****تاريخ العضوية:** 2024/04/29 (كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني تاريخ 2024/10/08)

ولد بتاريخ 1956/04/05 حاصل على درجة الماجستير في إدارة المشاريع من جامعة جنوب كاليفورنيا عام 1979 وشهادة بكالوريوس هندسة مدنية جامعة برمنغهام ببريطانيا عام 1977.

الخبرات العملية:

- مؤسس مجموعة معاني للاستثمار 1986.
- مجلس إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي 2002.
- مجلس إدارة غرفة صناعة عمان 1998.
- أمين عمان 2006.
- عضو مجلس الأعيان 2016.
- نائب رئيس مجلس الأمناء مؤسسة ولي العهد 2016.
- نائب رئيس مجلس الأمناء جامعة الحسين التقنية 2016.

كما أن معالي السيد عمر المعاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة التسهيلات من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت من تاريخ 2024/05/30.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني من تاريخ 2024/05/30.

12- سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام**عضو مجلس إدارة - مستقل****تاريخ العضوية:** 2020/07/09 ولغاية 2024/04/29

ولد بتاريخ 1949/01/01 ويعمل الدكتور هنري عزام حالياً أستاذاً في المالية ومديراً لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليا لإدارة الأعمال (OSB) الجامعة الأمريكية في بيروت منذ يناير 2014. وهو حاصل على دكتوراه في الاقتصاد والتمويل من جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس انجلوس عام 1977 وحاصل على الماجستير في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1972 وحاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1970.

الخبرات العملية:

- يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة رسملة للاستثمار (دبي)
- شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من أغسطس 2012 إلى سبتمبر 2013.
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مايو 2007 حتى أكتوبر 2010، حيث كان يشرف على فريق مكون من 250 موظفاً يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة، والبحرين والقااهرة والجزائر.
- كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نوفمبر 2010 حتى 31 يوليو 2012.
- أسس "شركة أموال إنفست" وعمل رئيساً تنفيذياً لها خلال الفترة (2005 - 2006).
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (2001 - 2004).
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة "بورصة دبي العالمية" خلال الفترة (2001 - 2004).
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة موبايك (عمان) خلال الفترة (1998 - 2003).
- شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (1998 - 2001).
- شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في "البنك الأهلي التجاري السعودي"، جدة المملكة العربية السعودية (1990 - 1998).
- شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (1983-1990).
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل -2017.
- شغل منصب عضو مجلس إدارة مستقل في كل من شركة إقبال للاستثمار (عمان)، بنك الاستثمار العربي الأردني (عمان)، الخطوط الجوية الملكية الأردنية (عمان)، مجموعة نقل (عمان)، أرامكس (دبي)، ماجد الفطيم (دبي)، أرابنتك (دبي).
- شغل منصب عضو في المجلس الاستشاري لسوق الأسهم السعودية (تداول).

كما أن الدكتور هنري عزام رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة التدقيق لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لغاية 2024/04/29.

13- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة**عضو مجلس إدارة (غير مستقل)****تاريخ العضوية: 2012/06/28 ولغاية 2024/04/29**

ولد بتاريخ 1958/8/01، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام 1986، عمل السيد شريف الرواشدة كممدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق – الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار – الرياض / السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. وهو عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر / عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (2010-2011)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من تاريخ 2022/07/28.
- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006 حتى تاريخ 2019/04/01.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 04/2016 حتى تاريخ 2020/07/01.
- رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية (2012 – 2015).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام 2012 ولغاية 2016/06.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من 2020/07/29 حتى تاريخ 2022/07/28.
- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ 2019/04/01.
- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م. منذ عام 2002 ولغاية 2014/04.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (أرال) اعتباراً من تاريخ 2017/04/30.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 04/2012 ولغاية 2014/04.
- عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية عام 2018.
- رئيس هيئة المديرين في شركة المدارس الكندية العالمية.
- عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
- عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.
- عضو مجلس أمناء جامعة آل البيت اعتباراً من تاريخ 2022/06/27.

كما أن السيد شريف الرواشدة رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الامتثال لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة التسهيلات لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة تسويات المديونيات لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لغاية 2024/04/29.

14- سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح**عضو مجلس إدارة – مستقل****تاريخ العضوية: 2020/07/09 ولغاية 2024/04/29.**

ولد بتاريخ 1972/12/4، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية – عمان 1995. وحاصل على وسام الاستقلال من جلالة الملك عبدالله الثاني في 2017 وجائزة الشيخ محمد بن راشد لأفضل مشروع خدماتي في الوطن العربي دبي 2018. تم اختياره كرياضي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor 2014، وهو عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن، عضو ومؤسس في جمعية الريادة والإبداع الأردني، فاز برياضي العام ٢٠١٣ من شركة إرنست أند ينغ E&Y، كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان 2012.

الخبرات العملية:

- يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني .
- يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني.
- شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، رئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID..).

كما أن المهندس ناصر صالح رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لغاية 2024/04/29.
- رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية لغاية 2024/04/29.
- عضو لجنة التدقيق لغاية 2024/04/29.

(3)ب: أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

1- السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العامتاريخ التعيين: 2015/04/01
تاريخ الميلاد: 1964/08/22

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام - بنك الاسكان للتجارة للتمويل - (2012 - 2015).
- مساعد مدير عام - بنك الاسكان للتجارة والتمويل - (2008 - 2012).
- رئيس تنفيذي - شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/المملكة العربية السعودية - (2006 - 2008).
- مساعد مدير عام - البنك السعودي الأمريكي (سامبا) - (2004 - 2006).
- مدير رئيسي - شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية - (1999 - 2004).
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - (1989 - 1997).

2- السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
نائب المدير العامتاريخ التعيين: 2004/07/01
تاريخ الميلاد: 1973/03/17

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (2012).

الخبرات العملية :

- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات - شركة دي اتش آل العالمية منذ عام (1995 - 2004).

3- السيد راكان محمد عطا الله الطراونة
نائب المدير العام للأعمال المصرفيةتاريخ التعيين: 2024/09/08
تاريخ الميلاد: 1975/12/11

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1998).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والمالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (2000)
- شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA - Chartered Financial Analyst) - عام (2012).

الخبرات العملية:

- مدير عام - Levantine Express Limited / London - (2022 - 2024).
- الرئيس التنفيذي- بنك الأردن الدولي (لندن) - (2017 - 2021).
- عضو مجلس إدارة جمعية المصرفيين العرب (لندن) - (2020 - 2021)
- نائب الرئيس التنفيذي- بنك الأردن الدولي (لندن) - (2011 - 2017).
- مدير مركز خدمات الاستثمار- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - (2006 - 2011).
- مساعد رئيس قسم/ دائرة الخزينة والأسواق المالية - البنك الأهلي الأردني- (2005 - 2006).
- وسيط مالي - شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية - (2004 - 2005).
- HSBC Bank - دائرة الخزينة- (2000 - 2004).

4- السيد محمد علي محمد القرعان مساعد مدير عام الإئتمان

تاريخ التعيين: 2007/06/19
تاريخ الميلاد: 1971/10/20

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1995).

الخبرات العملية :

- بنك الإنماء الصناعي – (2003 - 2004).
- شركة دار الخبرة للاستشارات – (2002 - 2003).
- الشركة الأردنية لضمان القروض – (2000 - 2002).
- البنك العقاري المصري – (1997 - 2000).
- شركة العاربة الدولية – (1996 - 1997).

5- السيد سليم نايف سليم صوالحة مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

تاريخ التعيين: 2016/03/01
تاريخ الميلاد: 1975/09/20

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام (1997).
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).
- محاسب اداري معتمد (2014) Certified Management Accountant

الخبرات العملية :

- المدير الاقليمي – فيزا انترناشونال – الأردن والعراق وفلسطين – (2014 - 2016).
- مدير الفروع المحلية – بنك الاتحاد – (2008 - 2014).
- مدير فرع – Wachovia Bank – (2007 - 2008).
- مدير فرع – Washington Mutual – (2004 - 2007).

6- السيد عبد الله محفوظ ثيودور كشك مساعد مدير عام المالية

تاريخ التعيين: 2015/06/14
تاريخ الميلاد: 1967/08/05

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990).
- محاسب قانوني (CPA) من ميشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1991).
- محاسب قانوني وعضو جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (إجازة رقم 679) عام (1997).

الخبرات العملية :

- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الاتحاد (الأردن) – (2009 - 2015).
- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (2003 - 2009).
- مدير أول إستشارات مالية لدى شركة آرثر أندرسن (المملكة العربية السعودية) – (1993 - 2003).
- محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (1992).

7- السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات

تاريخ التعيين: 2014/08/24
تاريخ الميلاد: 1977/11/07

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (1999).
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (2004).

الخبرات العملية:

- بنك المؤسسة العربية المصرفية – (2006 - 2014).
- البنك الأهلي الأردني – (2004 - 2006).
- بنك الأردن – (2000 - 2004).

8- السيد أنس ماهر راضي عايش
المدير التنفيذي للخرينة والاستثمار

تاريخ التعيين: 2017/11/12
 تاريخ الميلاد: 1979/10/12

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- درجة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (2001).

الخبرات العملية:

- مدير أول، رئيس استثمار – بنك صفوة الإسلامي – (2011 - 2017).
- مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) – (2007 - 2011).
- مدير دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) – (2006 - 2007).
- مسؤول دائرة الخزينة – بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (2005 - 2006).
- بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) – (2001 - 2005).

9- السيد انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات

تاريخ التعيين: 2022/01/02
 تاريخ الميلاد: 1974/10/20

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في علم الحاسوب من جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا عام (1995).

الخبرات العملية:

- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات – بنك سوستيه جنرال الأردن – (2021).
- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات – بنك عودة (فروع الأردن) – (2004 - 2021).
- شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية – (2002 - 2004).
- الملكية الأردنية – (1998 - 2002).
- البنك البريطاني للشرق الأوسط HSBC – (1995 - 1998).

10- السيد سامي نمر سالم النابلسي
المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية

تاريخ التعيين: 2013/10/20
 تاريخ الميلاد: 1976/12/20

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة الماجستير في المصرفية والمالية من جامعة شيفيلد هالام عام (2001).
- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأردنية عام (1998).

الخبرات العملية:

- مدير دائرة المؤسسات المالية والبنوك المراسلة – البنك الإستثماري – (2010 - 2013).
- مدير علاقة رئيسي – البنك العربي – (2003 - 2010).
- ضابط أول – البنك الأهلي الأردني – (2001 - 2003).

11- السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة

تاريخ التعيين: 2016/06/14
تاريخ الميلاد: 1974/04/24

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي جامعة غرب سيدني عام (2005).
- حاصل على دبلوم لغة قانونية - معهد ويستميد - سيدني - أستراليا عام (2003).
- حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية عام (1996).

الخبرات العملية:

- مستشار قانوني أول - البنك العربي الوطني - المملكة العربية السعودية (2013 - 2016).
- مستشار قانوني غير متفرغ - الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي - (2008 - 2013).
- محامي رئيسي - بنك الإسكان للتجارة والتمويل - (2005 - 2013).
- محامي الشركة والمستشار القانوني - مجموعة شركات موارد عمان - (1999 - 2003).

12- السيد محمود إبراهيم محمود محمود مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال

تاريخ التعيين: 2013/05/26
تاريخ الميلاد: 1980/08/10

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور - الهند عام (2002).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون - لندن عام (2007).

الخبرات العملية:

- مسؤول وحدة الإمتثال - بنك الأردن - (2009 - 2013).
- مشرف تدقيق - شركة الأخوة لتدقيق الحسابات - أعضاء في INPECT - (2007 - 2009).
- رئيس فريق - مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات - (2002 - 2005).

13- السيد أجود شرف الدين علي الروسان المدقق العام

تاريخ التعيين: 2017/04/02
تاريخ الميلاد: 1969/08/18

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (1992).
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (1997).
- شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية إلينوي - الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).
- شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات - الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).

الخبرات العملية:

- رئيس التدقيق الداخلي - بنك ستاندرد تشاتررد - الأردن - (2016 - 2017).
- رئيس التدقيق الداخلي - بنك الأردن دبي الإسلامي - (2009 - 2016).
- مدير مراجعة الاداء والمخاطر - جهاز أبو ظبي للمحاسبة - (1997 - 2009).
- محلل موازنات - دائرة الموازنة العامة - وزارة المالية - (1993 - 1997).

14- الأنسة نادية فهد فريد كنعان مدير دائرة المخاطر

تاريخ التعيين: 2005/09/25
تاريخ الميلاد: 1977/07/26

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة جرش الأهلية / عام (2000).

(3) أ، ا. – أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام:

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو مجلس إدارة – لغاية 2024/04/29

الممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار
سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»
ممثل عن الشركة – منذ 2018/7/29 وتم إعادة تسميته بتاريخ 2020/07/09 ولغاية 2024/4/29.
سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة
ممثل عن الشركة – منذ 2024/04/29 ولغاية 2024/10/01

عضو مجلس إدارة (مستقل)

سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام
عضو مجلس إدارة – لغاية 2024/04/29

سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح
عضو مجلس إدارة – لغاية 2024/04/29

(3) ب، ا. – أسماء كل من الإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال عام 2024:

لا يوجد مدراء من إدارة التنفيذية العليا مستقلين

(4): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم 1% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة والمستفيد النهائي للمساهمات

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة			نسبة الأسهم المملوكة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة			نسبة الأسهم المملوكة من المساهمة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من المساهمة	جهة الرهن
				النسبة %	كما في 2024/12/31	النسبة %			النسبة %	كما في 2023/12/31	النسبة %					
1	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	نورة بنت ناصر بن محمد الصالح 25% مهايلت ناصر بن محمد الصالح 25% ساره بنت ناصر بن محمد الصالح 25%	26.5%	31,800,000	26.5%	-	-	26.5%	31,800,000	-	-	-	-	-	-
2	المؤسسة العامة للصمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	19.84%	23,808,021	19.84%	-	-	19.84%	23,808,021	-	-	-	-	-	-
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	ميشيل فائق إبراهيم الصايغ بنسبة 30.235%		14,273,286	11.89%	1,199,998	بنك الاستثمار العربي الأردني	11.93%	14,230,302	8.38%	بنك الاستثمار العربي الأردني	11.93%	1,199,998	8.38%	بنك الاستثمار العربي الأردني
			ناري توفيق نخلة القرحي بنسبة 10.292%													
			الملك النجاري الأردني 9.968%													
			فارس ميشيل فائق الصايغ بنسبة 9.333%													
			فائق ميشيل فائق الصايغ بنسبة 7.024%													
4	ميشيل فائق إبراهيم الصايغ	أردنية	المؤسسة العامة للصمان الاجتماعي بنسبة 1.900%		13,786,839	11.49%	12,600,000	بنك المال الأردني	91.39%	13,583,652	11.32%	بنك المال الأردني	92.76%	12,600,000	92.76%	بنك المال الأردني
			فائق ميشيل فائق الصايغ بنسبة 1.527%													
			ناري توفيق نخلة القرحي													
			فارس ميشيل فائق الصايغ													
			فائق ميشيل فائق الصايغ													
5	ناري توفيق نخلة القرحي	أردنية	نفسه	6.5%	7,800,000	6.5%	7,400,000	بنك المال الأردني	94.87%	7,514,596	6.26%	بنك المال الأردني	98.48%	7,400,000	98.48%	بنك المال الأردني
6	فارس ميشيل فائق الصايغ	أردنية	نفسه	6.5%	7,800,000	6.5%	5,200,000	بنك المال الأردني	66.67%	7,500,000	6.25%	بنك المال الأردني	69.33%	5,200,000	69.33%	بنك المال الأردني
7	فائق ميشيل فائق الصايغ	أردنية	نفسه	6.49%	7,790,000	6.49%	-	-	-	7,490,000	6.24%	-	-	-	-	-
8	فائق ميشيل فائق الصايغ	أردنية	نفسه	6.37%	7,644,394	6.37%	7,250,000	بنك المال الأردني	94.84%	7,459,149	6.22%	بنك المال الأردني	97.20%	7,250,000	97.20%	بنك المال الأردني

(5): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته

البيان	2024	2023
حصتنا السوقية/تسهيلات	2.46%	2.45%
حصتنا السوقية/ودائع	2.13%	2.21%
حصتنا السوقية /موجودات	2.13%	2.22%

يمثل الجدول التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كاييتال انتلجنس للتصنيف:

B	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (قصير الأجل)	B+	التصنيف الائتماني
B+	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (طويل الأجل)	متزن	النظرة المستقبلية لتصنيف الائتماني
إيجابي	النظرة المستقبلية لمخاطر العملات الاجنبية	BB-	تصنيف المئانة المالية
B+	مخاطر بيئة الاعمال	متوسط	تصنيف الدعم

(6): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(7): الحماية الحكومية او الامتيازات التي يتمتع بها البنك او أي من منتجاته عن عام 2024 وبموجب القوانين والأنظمة او غيرها :

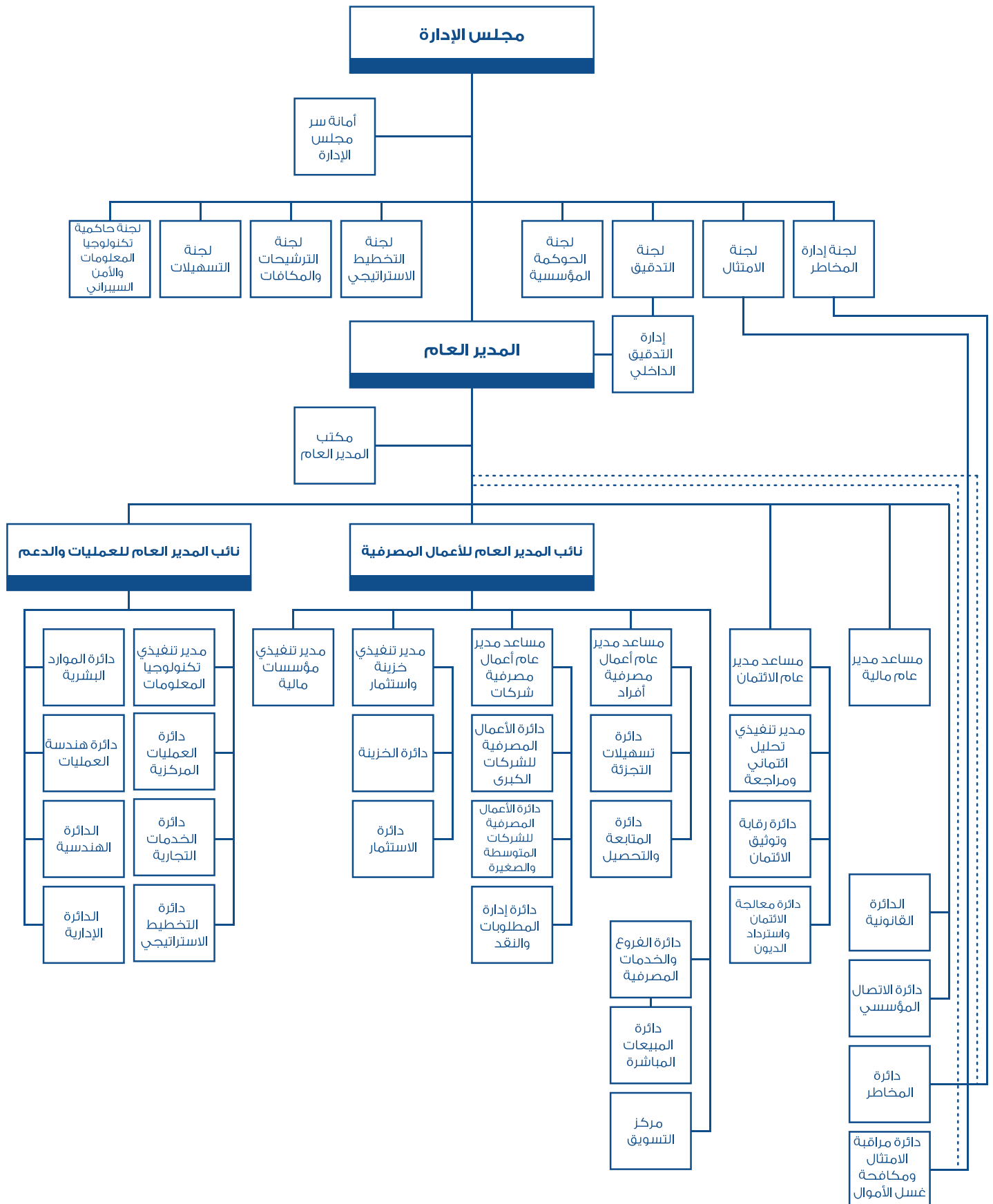
- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(8): القرارات الصادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك او منتجاته أو قدرته التنافسية:

- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، تم خلال عام 2024 الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحوال الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والتي لها الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DDS V.04 مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- تلبية متطلبات نظام إدارة امن المعلومات لدى البنك 27001.
- تلبية متطلبات الامتثال لنظام Swift CSP.
- تلبية متطلبات تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDBR.
- تطبيق المعيار الدولي ISO 22301 الخاص بإدارة واستمرارية العمل.

(9) أ: الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب:-

الهيكل التنظيمي العام للبنك التجاري الأردني



(9/ب): عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

النسبة %	المجموع	الأعداد كما في 2024/12/31				المؤهل العلمي
		العدد		العدد		
		النسبة %	إناث	النسبة %	ذكور	
0.00	0	0.00	0	0.00	0	دكتورة
10.00	71	3.80	27	6.20	44	ماجستير
0.28	2	0.00	0	0.28	2	دبلوم عالي
69.72	495	29.30	208	40.42	287	بكالوريوس
5.49	39	3.52	25	1.97	14	دبلوم سنتين
1.13	8	1.13	8	0.00	0	دبلوم سنة
3.94	28	0.99	7	2.96	21	توجيهي ناجح
9.44	67	0.00	0	9.44	67	أقل من توجيهي
100	710	38.73	275	61.27	435	المجموع

(9/ج): برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

انطلاقاً من رؤية البنك بأهمية رأس المال البشري كعنصر محوري لنجاح الأعمال واستدامتها، وفي ظل حرصه المستمر على تحسين وتطوير مهارات موظفيه بما يتماشى مع تطورات السوق ومتطلبات العمل، فقد بذل البنك جهوداً حثيثة لتعزيز العائد على الاستثمار في هذا المجال. ومن خلال توفير فرص التدريب والتطوير المتنوعة، سواء عبر منصات التدريب الإلكتروني الخاصة بالبنك أو من خلال منصات تدريبية أخرى مبتكرة، استطاع البنك أن يقدم 6398 فرصة تدريبية في مختلف المجالات، تغطي أحدث المستجدات في القطاع المصرفي، الأنظمة والتعليمات، بالإضافة إلى تعزيز المهارات الإدارية والسلوكية التي تساهم في رفع مستوى الأداء والكفاءة الوظيفية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهى البرنامج 107 موظف خلال العام، بالإضافة إلى تنفيذ برامج التطوير الوظيفي للمكلفين بوظائف أعلى في الإدارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم، هذا بالإضافة إلى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهياً وإلكترونياً بواقع (45) دورة تدريبية وبمشاركة (289) موظف وموظفة. وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2024 مقارنة للعام 2023:

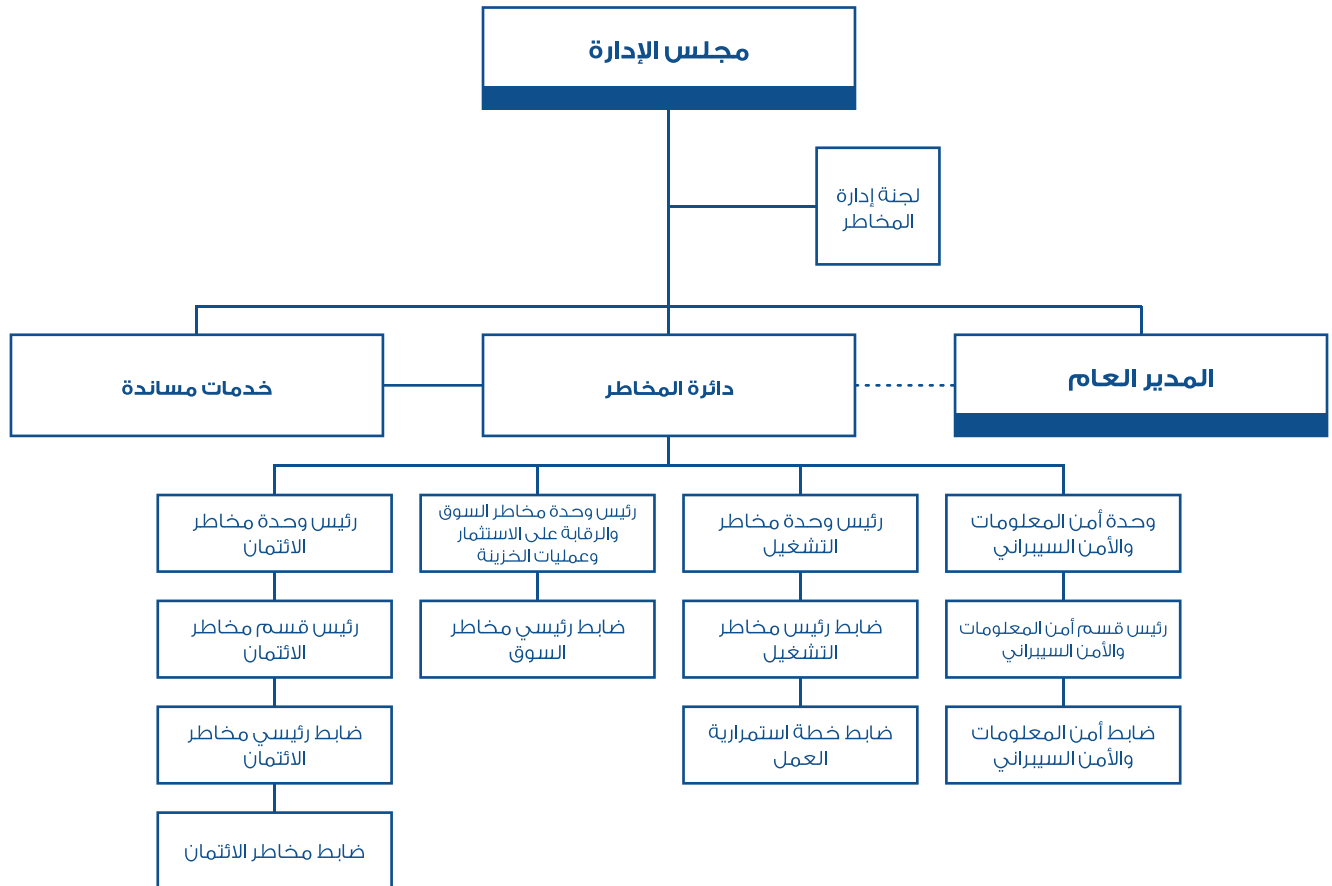
الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال 2024/12/31 - 2024/01/01								
إناث		ذكور		عدد المشاركين		عدد الدورات		
2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	
140	61	149	71	289	132	45	32	معهد الدراسات المصرفية
404	362	532	548	936	910	155	147	معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات شهادات مهنية) داخل الأردن
948	4,002	1,192	5,085	*2,140	*9,087	*58	*128	الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)
0	1	2	2	2	3	2	3	الدورات التدريبية (خارج الأردن)
5	0	9	0	14	0	7	0	المؤتمرات والندوات (خارج الأردن / داخل الأردن – الإدارة العليا)

*الدورات التدريبية الداخلية مكررة

(10): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- **مخاطر الائتمان:** تعد المخاطر الائتمانية من أبرز المخاطر التي يواجهها البنك، حيث تنشأ نتيجة احتمالية عدم سداد الأداة المالية في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى خسارة مالية أو خسارة محتملة تؤثر على أرباح البنك. وهذه المخاطر تنجم عن عدم قدرة العميل المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) على الوفاء بشروط الأداة المالية في المواعيد المحددة، كما هو موضح في تاريخ الاستحقاق الوارد في شروط العقد الائتماني.
- **مخاطر السوق:** تشمل المخاطر الناتجة عن الخسائر التي قد تنشأ من المراكز المالية القائمة في الميزانية أو خارجها بسبب تحركات الأسعار في الأسواق. وتشمل هذه المخاطر المرتبطة بأدوات أسعار الفائدة، وحقوق الملكية، بالإضافة إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.
- **مخاطر السيولة:** تمثل هذه المخاطر العجز عن توافر السيولة اللازمة لتغطية التزامات البنك عند استحقاقها، خاصة فيما يتعلق بطلبات السحب على الودائع. مما قد يضطر البنك إلى الاقتراض لتلبية احتياجاته النقدية، مما يؤثر سلباً على أرباحه.
- **مخاطر التشغيل:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لفشل أو قصور في العمليات الداخلية، أو الأشخاص، أو النظم، أو جراء أحداث خارجية تشمل المخاطر القانونية والرقابية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.
- **مخاطر الامتثال:** تتعلق هذه المخاطر بالعقوبات القانونية، أو الرقابية، أو الخسائر المالية، أو الأضرار التي قد تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين والتشريعات السارية، أو انتهاك الوثائق المصرفية المحلية والدولية، بما في ذلك السياسات الداخلية للبنك وقواعد السلوك والمعايير المصرفية السليمة.
- **مخاطر أمن المعلومات:** تشير هذه المخاطر إلى الخسائر أو الأضرار التي قد يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد أمن المعلومات البنكية، سواء كانت معلومات إلكترونية.

الهيكل التنظيمي دائرة المخاطر



”
رؤية وإنجازات البنك
لعام 2024 رحلة
من الريادة والتطور
المستدام



(11): الانجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية

◆ قطاعات الأعمال:

■ قطاع الشركات

يوفر قطاع الشركات مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتي تتناسب مع متطلبات العملاء من خلال تقديم الخيارات الجديدة والمتطورة من الحلول والخدمات المواءمة للاتجاهات العالمية وبما يتناسب مع استراتيجية البنك التسويقية وذلك لزيادة قاعدة العملاء الجدد وترسيخ وتطوير العلاقة مع العملاء الحاليين، حيث يحرص قطاع الشركات على تقديم الخدمات المصرفية والمالية للعملاء وفقاً لاحتياجاتهم التمويلية وخصوصية القطاع ونشاط العميل مع المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية من خلال كادر مصرفي ذو كفاءة عالية قادر على مواجهة تحديات السوق ويواصل البنك التجاري تطوير وتنمية الامكانيات التسويقية لفرق العمل مع الحفاظ على حصة البنك السوقية.

■ جانب الأداء المالي لقطاع الشركات خلال العام 2024

تمكن البنك التجاري الأردني من تحقيق نمو ملحوظ بنسبة تقارب 8.8% في المحفظة الائتمانية للشركات، في إطار التزامه الراسخ بسياساته الاستراتيجية التي تركز على تعظيم العائد على الموجودات. وقد أسفر هذا النمو عن زيادة كبيرة في ودائع وحسابات الشركات الجارية وحسابات التوفير، حيث سجلت نسبة نمو تقارب 5.4% مقارنة بالعام 2023. كما نجح البنك في استقطاب عدد من الشركات القيادية في السوق، من قطاعات اقتصادية متنوعة، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز جودة المحفظة الائتمانية للقطاع وتنويع مصادر الربحية بما يتماشى مع مستوى المخاطر الائتمانية المقبولة.

وفي إطار تحقيق هذه النتائج، تم منح تسهيلات تمويلية عبر مصادر منخفضة التكلفة، مع الإبقاء على سياسة البنك الرصينة التي تهدف إلى تخفيض الاعتماد على مصادر الأموال ذات التكلفة المرتفعة، بالإضافة إلى مواكبة التوجهات العالمية في مجال الاستدامة والتغير المناخي، وذلك من خلال الدخول في شراكات استراتيجية ومنح سلف البنك المركزي متوسطة الأجل خلال عام 2024 بقيمة 37.6 مليون دينار وصندوق التنمية الزراعية (إيفاد) بقيمة تصل إلى (1.7) مليون دينار، مع التركيز على مصادر تمويل أقل تكلفة من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير وزيادة قاعدة العملاء.

كما تم تعزيز التعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض من خلال باقة متنوعة من البرامج التي أسهمت بشكل فعال في تحسين جودة المحفظة الائتمانية. ومن خلال تنويع مصادر الربحية، تمكن البنك من تحقيق عوائد إضافية من العمولات الناتجة عن التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للعملاء، مما يعكس النهج الشامل والمتكامل للبنك في تقديم أفضل الخدمات لعملاء قطاع الشركات.

■ الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة لعملاء الشركات

في ظل مواكبة التحول الرقمي وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية ضمن قطاع الشركات، وحرصاً على تحسين وتسهيل إجراءات إنجاز المعاملات لعملاء الشركات عبر المنصات الإلكترونية الخاصة بالبنك، حقق البنك إنجازاً كبيراً من خلال إتمام مشروع تحديث الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات - المرحلة الثانية. شملت هذه المرحلة إضافة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتوفير طرق دفع وخدمات جديدة، إلى جانب تحسين تجربة المستخدم. وكون من أهم وأكثر الخدمات استخداماً من قبل عملائنا الشركات هو التحويلات المالية الداخلية والمحلية تم العمل على تطوير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) للتحويلات الصادرة، بهدف التكامل المباشر بين أنظمة العملاء والبنك من خلال (Host-to-Host Integration)، لتشمل التحويلات الداخلية، والتحويلات المحلية ACH و RTGS، بالإضافة إلى تمكين عملائنا الشركات من التحويل باستخدام خدمة CliQ. حيث انها تعتبر من الحلول المحلية الأسرع والأكثر استخداماً من قبل مستخدمي المنصات والتطبيقات البنكية.

في خطوة أخرى نحو تحسين تجربة العملاء، تم تطوير منصة متكاملة لإدارة بطاقات الشركات، فضلاً عن تطبيق مخصص لحاملي البطاقات على الهواتف المحمولة، مما يتيح للعملاء إصدار وإدارة بطاقاتهم (الفعلية والافتراضية) بكل يسر.

كما تم تصميم حلول مبتكرة لإدارة النقد لتلبية احتياجات العملاء الخاصة، بالإضافة إلى تقديم خدمات تحصيل جديدة تساهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية، مما يعكس التزام البنك بتقديم خدمات مصرفية رقمية متطورة وذات قيمة مضافة لعملائه.

في ظل بدء تنفيذ عملية التحول الرقمي لعملاء البنك الشركات عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بالبنك، تم تنفيذ العمليات المالية لعدد من عملائنا الشركات في عام 2024، والذين بلغ عددهم 917 عميلاً من أصل 5000 عميل.

القيمة الاجمالية للعمليات
المنفذة

159 مليون



عدد العمليات المالية المنفذة
من قبل عملاء الشركات

56 ألف



نسبة عدد المشتركين عملاء
الشركات من الإجمالي

18%



■ قطاع الأفراد

يُعتبر قطاع الأفراد من العوامل الرئيسية في توسيع قاعدة عملاء البنك، وتقليل أخطار الائتمان، وزيادة الأرباح، من خلال جذب ودائع العملاء وحسابات التوفير منخفضة التكلفة، واستثمارها في مجموعة متنوعة من المنتجات الائتمانية مثل القروض الشخصية، العقارية، تمويل المركبات، والبطاقات الائتمانية، التي تستهدف شرائح واسعة من المجتمع. كما يتميز هذا القطاع بمرونته العالية في تلبية احتياجات العملاء عبر تقديم حلول مصرفية مبتكرة وجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك بشكل مستمر نحو التحول الرقمي من خلال تحديث وتطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، بما يتواءم مع أحدث التطورات التكنولوجية في السوق المصرفي المحلي والدولي. في إطار تنفيذ استراتيجية البنك للتوسع المدروس وتعزيز تواجده في مختلف مناطق المملكة، حقق قطاع الأفراد تقدماً بارزاً خلال عام 2024، حيث تم افتتاح فرعين جديدين هما فرع المركز الأردني للتصميم والتطوير (جودبي) وفرع سحاب، ليصل إجمالي عدد فروع البنك التجاري الأردني إلى 37 فرعاً منتشرة في أرجاء المملكة. بالإضافة إلى ذلك، تم تركيب 6 أجهزة صراف آلي جديدة في مواقع استراتيجية، ليصبح إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي الخارجية 47 جهازاً. وعند ختام عام 2024، استطاع قطاع الأفراد تحقيق نمو في محفظة الودائع بنسبة 1.66% مقارنة بعام 2023، في حين تم تعويض العجز في محفظة التسهيلات لتصل إلى -1.1%، محققاً تحسناً بنسبة 3.31% مقارنة بالعام الماضي، وذلك بفضل الحملات التسويقية المكثفة للقروض وتخفيض أسعار الفائدة. كما تم تعزيز نسبة تحصيل الأقساط المستحقة على القروض والبطاقات بنسبة 0.33% مقارنة بالعام السابق. من جهة أخرى، أسهمت ثقافة التحول الرقمي وتعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحقيق زيادة ملحوظة في عدد مستخدمي تطبيق «تجاري موبايل» بنسبة نمو بلغت 3% عن العام السابق، كما شهد استخدام أجهزة الصراف الآلي نمواً كبيراً بنسبة 19.7%، بالإضافة إلى زيادة بنسبة 7.9% في استخدام خاصية الإيداع النقدي الفوري عبر أجهزة الصراف الآلي. هذه التحسينات أسهمت بشكل إيجابي في تقليل عدد المعاملات المالية المنفذة عبر الفروع بنسبة 11.3% مقارنة في عام 2023.

■ إدارة فروع البنك

في إطار تعزيز شبكة فروع البنك وتحقيق مزيد من التوسع في خدماته، تم افتتاح فرعين جديدين في عام 2024، هما المركز الأردني للتصميم والتطوير (جودبي) وفرع سحاب. كما تم تطبيق نظام سير العمل المتقدم لفتح الحسابات وتحديث البيانات (Customers' Account Opening & KYC Workflow)، بما يضمن تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل الإجراءات للعملاء. علاوة على ذلك، تم تحديث فرع الكرك وتوسيع نطاق الخدمات عبر نقل بعض الفروع، فضلاً عن تمديد ساعات العمل في فرعي إربد والإذاعة والتلفزيون لتشمل أيام الجمعة والسبت، مما يعكس التزام البنك بتلبية احتياجات عملائه بشكل مستمر. وفي سياق تطوير قدرات الموظفين، تم تنظيم دورات تدريبية شاملة لجميع موظفي الفروع في مجالات متعددة وعلى كافة المستويات الوظيفية، بهدف تعزيز المهارات والمعرفة بما يواكب رؤية البنك في تقديم خدمة متميزة ومطورة.

■ الخدمات الإلكترونية المقدمة للأفراد

حقق البنك التجاري تقدماً ملحوظاً في مسار الابتكار والتحول الرقمي، مما يعكس التزامه بتقديم حلول مصرفية متطورة وعالية الجودة. حيث تم إطلاق النسخة المحدثّة من تطبيق «تجاري موبايل»، التي أسهمت في تعزيز كفاءة إدارة البطاقات مع تحسين ميزات الأمان والتحكم. بفضل هذه التحديثات، أصبح بإمكان العملاء تحديد سقف وعدد الحركات اليومية للبطاقات بجميع أنواعها، بما في ذلك السحب النقدي والمشتريات عبر نقاط البيع وخدمة الدفع اللاتلامسية، مع إتاحة ميزة التنقل السريع بين البطاقات بكافة أنواع من خلال التطبيق، ولتعزيز الأمان وتحقيق سياسة الأمن السيبراني، أضيفت ميزة لتجنب حالات الاحتيال من خلال اعتماد ثلاثة أجهزة كحد أقصى لأرسال رمز التحقق والتأكد من صحة المستخدم للتطبيق وتعزيز حماية حساباتهم. هذه المبادرات تندرج في إطار سياسات البنك للتقليل من المخاطر التكنولوجية وتعزيز الأمان الرقمي، بما يتماشى مع التطور في التكنولوجيا السريع. تم إجراء تحديثات إلى شبكة الصرافات آلية في الأردن والتي بلغ عددها لغاية عام 2024 (85) صراف آلي، من حيث إضافة ميزة السحب النقدي اللاتلامسي لبطاقات «Off-Us»، والذي أتاح لعملاء البنك والبنوك الأخرى من السحب بسهولة باستخدام تقنية الدفع اللاتلامسي أو بموجب استخدام المحافظ الرقمية. كما تم تحديث تطبيق «تجاري Pay» ليصبح متوافقاً مع أنظمة التشغيل Android.

■ أداء الخدمات الإلكترونية

نقوم بتطوير وتعزيز الخدمات الرقمية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، مع متابعة وتحليل أداء القنوات والمنصات المختلفة بهدف توسيع نطاق انتشار المنتجات. وهذا يساهم بشكل مباشر في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة البنك السوقية في مجال قنوات الدفع على مستوى المملكة. ومن هذا المنطلق، يولي البنك اهتماماً خاصاً بإدارة قنوات الخدمات المصرفية الإلكترونية، سواء عبر الإنترنت أو من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف. في هذا السياق، تأتي أبرز نتائج العمليات المصرفية في مجال الخدمات الإلكترونية وأنظمة الدفع لعام 2024، حيث تم تحقيق تقدم ملحوظ في تعزيز الابتكار الرقمي، وتوسيع قاعدة العملاء المستخدمين للمنصات الرقمية، مما ساهم في زيادة كفاءة العمليات وتحسين تجربة العملاء، وهو ما يعكس التزام البنك بتقديم حلول مصرفية متميزة تلبي احتياجات العملاء المتزايدة في ظل التحولات الرقمية السريعة.

لقد عدد المشتركين في خدمة التجاري موبايل عام 2024 مقارنة بعدد عملاء البنك.

نسبة عدد المشتركين بالنسبة لعدد عملاء البنك
65%



عدد المشتركين
45 ألف



لقد نمو العمليات المالية المنفذة من خلال أنظمة الدفع لعملاء البنك التجاري خلال عام 2024 عن عام 2023

CliQ

CliQ

132%

94%



e-FAWATEERcom

12%

20%



Pay
Tejari Pay

96%

32%

عدد العمليات المالية
المنفذة

قيمة العمليات المنفذة

■ خدمات الاتصال الهاتفي

في إطار تعزيز تجربة العملاء، تم إنشاء وحدة خدمة هاتفية متقدمة في منطقة شارع مكة، تضمن فيها تكامل النظام الجديد (AMEYO) مع الأنظمة المصرفية لضمان تقديم تجربة سلسة وفعّالة. كما تم إطلاق نظام الاتصال التلقائي (Outbound Auto Dialer)، الذي يتيح للبنك التواصل مع العملاء بشكل آلي، بالإضافة إلى إرسال الرسائل الصوتية لتحديث البيانات أو اعلام عملائنا فيما يتعلق بالمستحقات الائتمانية وذلك لسداد التزامات عملائنا بالوقت الزمني المحدد دون تأخير.

■ تسهيلات الأفراد

في مجال تعزيز الأداء الائتماني والخدمات المقدمة للعملاء، تم خلال العام 2024 تنفيذ مجموعة سياسات وتحديثات رائدة. حيث تم تعديل السياسة الائتمانية بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي، فضلاً عن مراجعة وتطوير برامج تسهيلات التجزئة لتلبية احتياجات السوق. كما نقوم باعتماد شركات جديدة ضمن قائمة الشركات المعتمدة (TML)، في خطوة لتعزيز شراكات البنك مع المؤسسات الموثوقة. على صعيد آخر، تم إطلاق نظام قروض الأفراد (LOS) للبيئة الحية الخاصة بالقروض السكنية وقروض السيارات، مما يساهم في تحسين سرعة وكفاءة المعاملات. كما يوجد لدينا سياسة الاحتفاظ بالعملاء (Retention Policy) تهدف إلى تعزيز ولاء العملاء القائمين وتقليل قروض الـ Buy-Out. وفي سياق دعم تمويل الإسكان، اشترك البنك مع مبادرة جمعية البنوك للقروض السكنية بفائدة تنافسية قدرها 4.99%. إلى جانب ذلك، يتم إطلاق حملات ترويجية مبتكرة للقروض الشخصية والسكنية، بالإضافة إلى إدخال برنامج تمويل قروض السيارات بنسبة 70% على الهوية بالتعاون مع إحدى شركات التأمين، الذي سيُتيح لعملائنا الكرام الحصول على تمويل مرن وميسر. هذه الخطوات تعكس التزام البنك المستمر بتقديم أفضل الحلول التمويلية بما يتماشى مع تطلعات عملائنا الكرام.

■ تطوير منتجات البنك

بهدف تعزيز التكامل وتحسين جودة الخدمات المقدمة، قام البنك بإعادة هيكلة قطاع الشركات الصغيرة ليصبح جزءاً من قطاع الأفراد، وعليه، قام البنك باستحداث حساب جاري بفوائد مخصص لهذه الشريحة، بالإضافة للعديد من المزايا الأخرى مثل منح أسعار تفضيلية على أجهزة نقاط البيع، منح دفاتر شيكات، وبطاقة مدفوعة مسبقاً، إضافة إلى مجموعة من الحلول الإلكترونية المتطورة الأخرى التي تلبي احتياجات هذه الفئة من العملاء. فضلاً عن ذلك، تم إطلاق برنامج الفروض الشخصية والسكنية بفائدة ثابتة، والذي يساعد العملاء على الحصول على قروض تلبي احتياجاتهم ضمن أسعار فوائد مقبولة، هذا بالإضافة إلى التحديث المستمر على السياسات وبرامج المنح لتلبية احتياجات شرائح العملاء المستهدفة.

وفي هذا السياق، تم تعديل معايير تصنيف كبار العملاء «جاء» ضمن شرائح البنك بما يتماشى مع شرائح العملاء المستهدفة بالإضافة إلى المزايا العديدة التي تحصل عليها هذه الشريحة على كافة المنتجات المقدمة من البنك والذي يجعل البنك متميزاً في مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وتعزيزاً لمفهوم التوفير وأهميته، قام البنك بإطلاق جوائز التوفير على حساب «تجاري توفيري» خلال عام 2024، تم توزيع الجوائز التي كانت عبارة عن جوائز نقدية فقط، وشملت جوائز كبرى، جوائز ربع سنوية، وجوائز أسبوعية. وقد لاقت هذه الجوائز صدى إيجابياً كبيراً لدى العملاء.

■ مركز التسويق لخدماتنا المصرفية

في إطار تعزيز الصورة الذهنية للبنك وزيادة الوعي بعلامته التجارية، قام البنك بإطلاق العديد من الحملات الترويجية والمشاركة الفاعلة في برامج الرعايات والمسؤولية المجتمعية على مدار العام. من خلال الترويج عن حملة «يا كاش يا بلاش» لجوائز حسابات «تجاري توفيري» لعام 2024، بالإضافة إلى حملة مكافآت نقدية مع بطاقات ماستركارد وحملة تقسيط المشتريات مع بطاقات التجاري الائتمانية في «تجاري فرايدي». كما رعى البنك العديد من الفعاليات البارزة مثل المؤتمر والمنتدى الدولي الثاني للأعمال في الجامعة الأردنية، ومنتدى اتحاد المصارف العربية حول «المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المالي». كما شارك في رعاية كأس الأردن للشباب الذي نظّمته أكاديمية السوسنة السوداء، واحتفل مع حفل الإفطار الخيري لمدرسة الجالية الأمريكية لدعم الطلاب الأقل حظاً.

- إضافة إلى ذلك، قام البنك بإطلاق حملة توعية بسرطان الثدي خلال شهر التوعية، التي شملت فحوصات ماموغرام وألتراساوند مجانية لعملاء البنك بالتعاون مع BioScan. كما رعى العديد من الفعاليات الرياضية مثل بطولة صيد السمك والسباحة المفتوحة في تالاباي العقبة، وكأس الزرقاء، «نحو أردن أخضر وزرقاء أجمل» في الزرقاء. كما شارك في رعاية المؤتمر الطبي السادس في الكرك.
- وفي إطار تفاعله مع المجتمع المحلي، نظم البنك احتفالات بمناسبات وأعياد وطنية مثل عيد الاستقلال واليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، وشارك في الفعاليات السيادية الوطنية مثل مهرجان جرش. كما أطلق فعالية التبرع بالدم، وعقد جلسات توعية مالية بالتعاون مع مؤسسة إنجاز في فرعي الكرك والمفرق لرفع الوعي المالي لدى العملاء.
- علاوة على ذلك، شارك البنك في «يوم وظيفي في القطاع المالي» بالتعاون مع مؤسسة إنجاز لطلاب المدارس الحكومية، وساهم في تعزيز الثقافة المالية في مناسبات عالمية مثل يوم الإذخار العالمي. كما شارك في اليوم العربي للشمول المالي الذي استهدف طلاب الجامعات في إقليم الجنوب (الكرك، معان، والعقبة)، وأقام ندوات توعية لطلاب المدارس والجامعات، حيث نشر الثقافة المالية لطلاب جامعة الشرق الأوسط، جامعة الأميرة سمية، الجامعة الأردنية، مدرسة المعمدانية، ومدارس الاتحاد (AAJ).
- وشهدنا زيادة ملحوظة في عدد متابعينا وتفاعلهم على وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى توسيع وجودنا على منصات التواصل الاجتماعي سعياً للوصول إلى الجمهور الرقمي وخلق قنوات تواصل جديدة مع عملائنا.

عدد المتابعين على الانستجرام

32.7K



عدد المتابعين على الفيسبوك

280K



عدد المتابعين على لينكد ان

31K



عدد المتابعين على اليوتيوب

4.2K



الخبزينة والاستثمار:

- يلعب قطاع الخبزينة والاستثمار في البنك التجاري الأردني دوراً محورياً في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وتعزيز مكانته في القطاع المصرفي المحلي والإقليمي. يضطلع القطاع بمسؤوليات أساسية تشمل إدارة الموجودات والمطلوبات، الاستثمار في الأسواق المالية، ومبيعات الخبزينة، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل العام بما يتماشى مع متطلبات البنك التشغيلية والاستراتيجية. وقد كان عام 2024 عاماً حافلاً بالتحديات والإنجازات، حيث نجح القطاع في مواجهة ظروف السوق المتقلبة وتحقيق أداء مميز رغم الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة على المستويين المحلي والعالمي.
- تمكن قطاع الخبزينة والاستثمار خلال عام 2024 من التعامل بفعالية مع تحديات انخفاض أسعار الفائدة من خلال تبني استراتيجيات استباقية لإدارة المخاطر وتحليل تأثير التغيرات الاقتصادية على محفظة الاستثمارات. كما حرص القطاع على تحسين عملياته الداخلية من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات لضمان أمان وفعالية العمليات المالية. وقد ساهم التنسيق الوثيق مع الدوائر الأخرى في البنك في تعزيز تكامل الأداء، مما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى إدارة السيولة وتحقيق التوازن بين الموجودات والمطلوبات.
- كما حقق القطاع إنجازات ملموسة في تعزيز مرونة المحفظة الاستثمارية وتحسين جودة الموجودات، مما مكن البنك من مواجهة التحديات بثقة. بالإضافة إلى ذلك، استمر فريق العمل المتخصص في تقديم خدمات مبتكرة للعملاء، شملت الإقراض والاقتراض في السوق النقدي، إلى جانب تقديم حلول فعالة للتحوط ضد تقلبات أسعار العملات. وقد أسهمت العلاقات المتميزة التي تجمع البنك بشبكة واسعة من البنوك المحلية والعالمية في تقديم خدمات متطورة تلبي احتياجات العملاء من المؤسسات المالية والبنوك، مما عزز قاعدة العملاء وساهم في استقطاب المزيد منهم.
- في عام 2025، يطمح قطاع الخبزينة والاستثمار إلى مواصلة دوره الريادي في تحقيق تطلعات البنك وتنمية حقوق المساهمين. سيركز القطاع على تحديث استراتيجياته الاستثمارية لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية والمالية، مع ضمان تحقيق نمو مستدام في العوائد. كما سيواصل العمل على تحسين إدارة كلف الأموال ومراقبة الأسواق المالية المحلية والعالمية عن كثب لتحديد الفرص الاستثمارية والتعامل مع التحديات بكفاءة.
- يولي القطاع أهمية كبرى للتحويل الرقمي كجزء من رؤيته المستقبلية، حيث سيستمر في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تعتمد على التقنيات الحديثة وتوفر حلولاً مرنة تلبي تطلعات العملاء. وسيعمل فريق العمل على تعزيز التنسيق بين مختلف دوائر البنك لضمان تكامل العمليات وتحقيق الأهداف المالية للبنك. كما أن القطاع يعتزم تطوير خدمات استثمارية جديدة تدعم محفظة البنك وتعزز مكانته في الأسواق المحلية والإقليمية.
- بهذا النهج المتكامل والمستدام، يلتزم قطاع الخبزينة والاستثمار بمواصلة تحقيق الإنجازات التي تسهم في تعزيز مكانة البنك التجاري الأردني، وضمان استمراريته في تحقيق النجاح والنمو في بيئة اقتصادية تشهد تغييرات مستمرة.

المؤسسات المالية والعمليات المصرفية الدولية

تمكن البنك خلال عام 2024 من بناء وتعزيز علاقاته المصرفية على المستوى العالمي من خلال المشاركة الفعالة في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية، بهدف الترويج لخدماته ومنتجاته وزيادة حجم التعاملات التجارية المتبادلة. ومن ضمن مساعيها للحد من المخاطر الائتمانية والتشغيلية نتيجة تقلبات اسواق المنطقة بشكل خاص والعالم، استطاعت دائرة المؤسسات المالية بالتعامل بمهنية وكفاءة عالية، مما أسهم في زيادة الدخل من العمليات المصرفية الدولية وتمويل التجارة الخارجية، كما أخذ البنك في اعتباره إجراء مراجعات دورية دوريه للأوضاع الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية التي يتعامل معها البنك بالإضافة الى المستجدات السياسية والاقتصادية في الدول التي تنتمي إليها هذه البنوك والمؤسسات.

قطاع الدعم والمساندة

■ التخطيط الاستراتيجي

يسعى البنك التجاري الأردني إلى ترسيخ أسس استراتيجية شاملة وقوية، من خلال ضمان مرونة وفعالية الخطط الاستراتيجية وتكييفها لتكون قابلة للتنفيذ على مدار السنوات القادمة، حيث تتسم هذه الاستراتيجية بخطة تنفيذية قابلة للتطبيق عبر كافة المستويات الإدارية، مع ضمان توافرها التام مع أنشطة البنك، وتكثيف مع التحديات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، مما يعزز قدرة البنك على مواكبة التغيرات وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. ويواصل البنك التجاري الأردني في تطبيق محاوره الاستراتيجية والتي تركز على تحقيق الريادة في تقديم حلول مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتضيف لهم قيمة حقيقية. وكما يولي البنك اهتماماً كبيراً بتطوير خدماته المصرفية ليظل في طليعة القطاع المالي، متسلحاً بالابتكار والتكنولوجيا لضمان تقديم أفضل تجربة مصرفية. ولا سيما يتم تحديد فرص النمو الطبيعية وتقييم خيارات النمو غير التقليدية، مع اختيار الأنسب منها بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية العامة للبنك. بالإضافة إلى ذلك، يتولى مجلس الإدارة متابعة تنفيذ التوجهات والقرارات الاستراتيجية بانتظام، من خلال مراقبة الأداء المالي والإداري للبنك على أساس ربع سنوي لتحقيق أفضل النتائج، وإعداد التقارير السنوية وتقرير الاستدامة، بما يتماشى مع التعليمات والمعايير المحلية والدولية لضمان الامتثال الكامل.

■ خدمات البنك التجارية

يقدم البنك مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية المتخصصة لعملاء الشركات والمؤسسات التجارية، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات الأعمال المختلفة في مجال التمويل والتجارة. وفقاً لأعلى المعايير وأفضل الممارسات المصرفية مدعومة بشبكة واسعة من البنوك المراسلة، وتشمل هذه الخدمات حلولاً مبتكرة للدفع، والتحويلات المالية المحلية والدولية قد أسفر ذلك عن تحقيق نمو ملحوظ في الحوالات المحلية (ACH) الصادرة، حيث سجلت نسبة نمو بلغت 18.2% مقارنة بعام 2023، بينما شهدت الحوالات الواردة انخفاضاً طفيفاً بنسبة 9%، وفيما يتعلق بالحوالات عبر «سويفت»، فقد حققت نتائج استثنائية مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت الحوالات الواردة بنسبة 7.7%، بينما شهدت

الحوالات الصادرة نموًا مميزًا بنسبة 19%، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في كفاءة النظام الدفع وفعالية التحويلات المالية، ولا سيما يتم تقديم الاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل المستندية وخطابات الضمان (الكفالات المصرفية)، وذلك لتمكين عملاء الشركات من التوسع والنمو في بيئات الأعمال المتغيرة وتشجيعهم على الاستثمارات الخارجية والداخلية، وأيضاً تقدم الدائرة حلول مرنة وأمنة تساعد الشركات على تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلي والدولي ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.

■ الموارد البشرية

نلتزم بدورنا الاستراتيجي المتعلق بتخطيط القوى العاملة، واستقطاب الكوادر المؤهلة من خلال اتباع سياسة الاختيار والتعيين القائمة على تكافؤ الفرص، إضافة إلى اهتمامها بتأهيل وتطوير الموظفين ومنحهم فرص التطور والتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية من خلال تطبيق خطط الاحلال والتعاقب الوظيفي، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملئ هذه الشواغر، وفي هذا السياق تم ترقية 26 موظف وموظفة لاستلام وظائف أعلى، مما يساهم في تحقيق الاهداف الخاصة بالموظفين والخطط التشغيلية للدوائر وبما يعكس على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك، وفي سبيل زيادة وضمان فعالية قنوات الاتصال بين البنك وموظفيه تم تفعيل واعتماد عدة برامج ومشاريع وحملات، وتماشياً مع استراتيجية البنك و الموارد البشرية تم اعداد برنامج بناء فريق العمل وإطلاق هذا البرنامج على منصة التدريب الالكتروني لجميع موظفي البنك بهدف تعزيز ما تم التدريب عليه وبشكل عملي، ولزيادة الوعي الصحي للموظفين قدم البنك ورشات توعوية في مختلف المجالات بشكل منتظم، منها التوعية بالأمراض المهنية التي يعاني منها العاملون في المكاتب، والتوعية بالتحسس الدوائي وصحة الرجل وغيرها، بالإضافة إلى تنظيم يوم طبي مجاني والذي يستضيف فيه البنك نخبة من الجهات الطبية بمختلف المجالات التي تقدم الاستشارات المجانية والخدمات العلاجية مجاناً للموظفين، كما يقوم البنك بتقديم مجموعة من البرامج والمشاركة في مبادرات تهدف إلى تعزيز الجانب الصحي للموظفين مثل حملات التبرع بالدم. كما عملت دائرة الموارد البشرية مع مختلف محطات العمل على مواكبة متطلبات وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية وعملت على تطوير بيئة العمل التي تمكن الموظفين من أداء واجباتهم فيها بصحة وسلامة، وبشكل يشعرهم بالأمان فيها. فبيئة العمل من المحددات الرئيسية لصحة الموظف، وهذا ما دفع البنك بالعمل على اتخاذ ما يلزم من تدابير، وتوفير كافة الوسائل والامكانيات للحفاظ على سلامة وصحة موظفيه، وتأمين بيئة عمل آمنة خالية من الحوادث، والأمراض، والإصابات الخطيرة، ومسبباتها، مما يساهم بتعزيز الصحة البدنية والنفسية للأفراد ورفع كفاءتهم وتعزيز الانتاجية. بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، وما تضمنه ذلك من تدريب متخصص وتوعية للموظفين واعتماد للمشرفين.

■ دور البنك الهندسي واللوجستي في دعم بيئة العمل وتعزيز التميز المؤسسي

يعد الدور الهندسي واللوجستي دوراً محورياً في تقديم الدعم لموظفي مبانى الإدارة العامة وفروع البنك المنتشرة في عمان وباقي المحافظات. ونحرص على تقديم حلول هندسية مبتكرة وفعالة عبر فريقنا المتخصص في الدائرة الهندسية، و مع توفير بيئة عمل صحية وأمنة لجميع الموظفين في مختلف مواقع عملهم، كما نعمل على تعزيز الصورة العصرية والإيجابية للبنك من خلال تنفيذ مشاريع وأعمال متميزة خلال عام 2024، والتي تتنوع في مجالات متعددة.

- كتحديث الدعم الهندسي للمباني والفروع التابعة للبنك من خلال تنفيذ البرامج المعدة مسبقاً والمتعلقة بالصيانة الدورية والطارئة، بهدف الحفاظ على استدامة المباني والمرافق.
- تنفيذ مجموعة من الفروع الجديدة أو تلك التي تم نقل مواقعها، بالإضافة إلى فروع "تجاري إكسبريس"، حيث قامت الدائرة الهندسية بالإشراف الكامل على تنفيذ المشاريع التالية: فرع الكرك، فرع سحاب، فرع كادبي، بالإضافة إلى تنفيذ مركز الاتصال الهاتفي في الموقع الجديد تحت إشراف الدائرة الهندسية.
- تجهيز مواقع الصرافات الآلية الجديدة في المواقع التالية: البادية الشمالية، عجلون، كادبي الضليل، جوبترول الهاشمية.
- الانتهاء من تنفيذ مشروع الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية من تسجيلات كاميرات المراقبة للفروع والصرافات الآلية.
- تنفيذ مشروع الطاقة - المرحلة الثانية، والذي يخدم مجموعة من الفروع في منطقة أمانة عمان الكبرى، ويهدف إلى تحقيق وفر مالي بنسبة 75% من فواتير الكهرباء.

■ الامتثال لمتطلبات و تعليمات السلامة و الصحة المهنية

تم استحداث قسم السلامة والصحة المهنية لتنفيذاً لمتطلبات الجهات الخارجية، في مقدمتها مؤسسة الضمان الاجتماعي ووزارة العمل، و تشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية إضافة إلى اعتماد سياسية السلامة والصحة المهنية الخاصة بالبنك من قبل مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجية الوطنية المتبعة لتنفيذ الأهداف والمحاور الخاصة بصحة وسلامة موظفي المؤسسات المالية.

وفي هذا السياق واصل البنك جهوده في تنفيذ مجموعة من الأنشطة البارزة التي تجسد التزامه العميق بتعزيز بيئة العمل السلامة والصحة المهنية الآمنة والمستدامة خلال عام 2024 .

حيث تم الحصول على الاعتمادات الرسمية لمسؤولي الصحة والسلامة في البنك من وزارة العمل، وتنظيم اجتماعات دورية للجنة السلامة والصحة المهنية، مع متابعة دقيقة لتنفيذ قراراتها بما يتماشى مع قانون العمل رقم 2023/33 وتعليمات مؤسسة الضمان الاجتماعي. كما قام البنك بإجراء تقييم شامل للمخاطر، واتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان بيئة عمل آمنة، مع التركيز على الحد من إصابات العمل وحماية الممتلكات. كذلك المحافظة على ديمومة عمل أنظمة الإطفاء في جميع الفروع، وتزويد كافة منشآت البنك بصناديق إسعافات أولية، استجابة إلى نظام العناية الطبية الصادر عن وزارة العمل رقم 2023/32. إلى جانب ذلك تم استحداث نماذج إلزامية تضمن التزام المقاولين والشركات بتعليمات السلامة داخل منشآت البنك. كما تم تنفيذ خطط طوارئ إخلاء دقيقة في مواقع متعددة، وتنظيم زيارات تفقدية مستمرة للفروع بهدف نشر ثقافة السلامة والالتزام بها. في إطار تعزيز الإجراءات الوقائية، تم وضع سياسات وتعليمات سلامة ترجمت إلى لوحات إرشادية في المواقع ذات المخاطر العالية، فضلاً عن متابعة الفحوصات الطبية الدورية والشهادات الصحية للموظفين المعنيين. كما تم التعامل باحترافية مع ثلاث

حالات إصابة عمل خلال العام، مع التحقيق في أسبابها ومعالجتها وفقاً للأصول. تضمن القسم أيضاً توفير معدات وقاية شخصية متخصصة، وتنظيم مجموعة من ورش العمل التدريبية في مجال السلامة والصحة المهنية لجميع الموظفين، بما يتماشى مع متطلبات الضمان الاجتماعي. وأخيراً، تم تشكيل فرق طوارئ مدربة تدريباً متقدماً، بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني، لضمان الاستجابة الفورية والفعالة في حالات الطوارئ.

بناءً على الجهود المستمرة والأنشطة المتميزة التي تم تنفيذها خلال عام 2024، يواصل البنك التزامه الكامل بتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية، مما يساهم في توفير بيئة عمل آمنة ومستدامة تضمن حماية موظفيه والممتلكات. ويتوجبه من الاستراتيجية الوطنية، سيستمر البنك في تطوير وتحسين جميع الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالسلامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، مما يعكس التزامه الثابت تجاه صحة وسلامة موظفيه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال.

■ توفير وتأمين الخدمات الإدارية:

ينصب اهتمام البنك بالعمل على توفير وتأمين كافة الخدمات الادارية واللوجستية للموظفين والعملاء في كافة محطات العمل، و متابعة نفقاته ومراقبتها بهدف ترشيدها، مما يساهم في تعزيز ربحية البنك. ومن أبرز المهام التي قام بها البنك خلال العام 2024 ما يلي:

- **تعزيز بيئة العمل المؤسسية:** استمرار التواصل المباشر والدائم مع كافة محطات العمل بهدف خلق بيئة عمل مريحة وأمنة تساهم في تعزيز رفاهية الموظفين ورضا العملاء. هذا النهج يعكس التزام البنك بتوفير بيئة عمل مثالية تدعم الأداء المتفوق.
- **الدعم اللوجستي المتكامل:** توفير الدعم اللوجستي الكامل من خلال تجهيز الفروع الجديدة والمؤقتة وتشغيلها بكفاءة خلال عام 2024، بما في ذلك فرع الكرك الدائم بعد التحديث، المركز الأردني للتصميم والتطوير، وفروع سحب. ومن خلال تنفيذ عملية إخلاء وترحيل الفروع التي تم تحديثها أو إغلاقها، بما في ذلك فرع الكرك الدائم بعد التحديث، بما يتماشى مع استراتيجيات البنك التوسعية.
- **إدارة النفقات بفعالية:** متابعة دقيقة للنفقات التشغيلية والرأسمالية مع التركيز على ترشيدها وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. تم تنفيذ سياسة تدوير الأثاث وتحقيق وفورات كبيرة من خلال مفاوضات مثمرة مع الموردين وملاك العقارات المستأجرة للحصول على أفضل العروض والخصومات. كما تم توسيع شبكة الموردين المحليين من خلال اعتماد موردين جدد، مما يعزز من استدامة العمليات.
- **إدارة المستودعات والأرشفة:** استئجار مستودعات جديدة وجاري العمل على تجهيزها بالشكل الأمثل، بالتعاون مع الدوائر المعنية، لتوفير مساحات إضافية متخصصة لحفظ الأرشفة والوثائق، بما يتوافق مع احتياجات البنك في التوسع الإداري.
- **إدارة عقود الإيجار:** الإشراف المتكامل على كافة عقود واتفاقيات إيجار الفروع وأجهزة الصراف الآلي، بما يضمن دعم استراتيجية البنك للتوسع المستدام وتحقيق الأهداف التوسعية للعام 2024.
- **السلامة والصحة المهنية:** تلبية جميع احتياجات موظفي الفروع والإدارة العامة والعمليات المركزية فيما يتعلق بتجهيزات السلامة والصحة المهنية، مع الحفاظ على نظافة وتعقيم مصادر المياه. كما تم العمل على صيانة المظهر العام للنظافة والأمن لكافة مباني البنك، وذلك بالتعاون مع شركات متخصصة، لضمان بيئة عمل آمنة وصحية، وهو ما يعكس التزام البنك بأعلى معايير السلامة.
- **إدارة الطوارئ:** تفعيل خطة طوارئ استراتيجية لضمان استمرارية الأعمال في حالات الطوارئ المناخية الاستثنائية والعواصف الثلجية، من خلال تنظيم مناورات عمل على مدار 24 ساعة لحماية الممتلكات وتعزيز حقوق العملاء.
- **الدعم اللوجستي للفعاليات:** توفير كافة خدمات الدعم اللوجستي (الضيافة، الأمن، القرطاسية، النظافة، النقل، وغيرها) لجميع الفعاليات والاجتماعات والأنشطة التي ينظمها البنك، مع ضمان تقديم أعلى مستويات الخدمة لضيوف البنك، مما يعكس الاحترافية والاهتمام بأدق التفاصيل.

لقد تقديم الدعم للأدوار المعنية بتعزيز وتطوير مبادرات المسؤولية المجتمعية.

- **مبادرة رمضان الخيري:** قيام البنك بشراء وتوزيع طرود الخير خلال شهر رمضان المبارك لعام 2024، وذلك دعماً للمستحقين من الأسر العفيفة والجمعيات الخيرية، بهدف تعزيز التضامن الاجتماعي والمساهمة في تحسين أوضاع الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.
- **التبرع بالأجهزة الإلكترونية:** التبرع بما يقرب 344 جهاز حاسوب وتوابعها الإلكترونية لصالح مركز طلال أبو غرالة لإعادة تأهيل الحاسوب، في إطار المسؤولية المجتمعية التي تساهم في تمكين الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة ودعم تطوير المهارات الرقمية.
- **مبادرة «بصمات خضراء»:** استمرار البنك في المشاركة الفاعلة ضمن مذكرة التفاهم الخاصة بمبادرة بصمات خضراء، بالتعاون مع مؤسسة الأميرة عالية ووزارة التربية والتعليم. حيث قام البنك بشراء ورق A4 باستخدام الإيرادات المتأثية من بيع الورق الهالك، ومن ثم التبرع بطرود من ورق A4 ما يقرب 192 ماعون للورق لصالح مدارس وزارة التربية والتعليم، دعماً للبيئة وتشجيعاً على استخدام الموارد بشكل مستدام.

■ هندسة العمليات:

نقوم بدراسة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي منفتح وبما يلبي متطلبات الأعمال ومتطلبات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى في كافة المجالات المصرفية، وبالإضافة إلى جانب أعمال الأتمتة والتنظيم وإجراءات العمل وتقديم منتجات وخدمات للبنك بجودة وكفاءة عالية وفق أفضل الممارسات المصرفية وتخفيض الكلف التشغيلية لعمليات البنك، وذلك من خلال دائرة هندسة العمليات ومن أبرز منجزات أعمال البنك في هذا المجال خلال عام 2024: كان تعديل أدلة سياسات وإجراءات العمل لتلبية متطلبات أعمال البنك والجهات الرقابية، بالإضافة إلى إصدار التعاميم والتعليمات والنماذج التي تتماشى مع المعايير الرقابية والمتغيرات التنظيمية. كما تم تحديث الهيكل التنظيمي العام للبنك ليتوافق مع الاحتياجات الفعلية للعمل ويعكس أفضل الممارسات

المصرفية العالمية، في هذا الإطار، تم مراجعة الأوصاف الوظيفية لبعض الوظائف وتعديلها بما يتناسب مع الهيكل التنظيمي الجديد، فضلاً عن تحديث أدلة جداول الصلاحيات لتلبية المتطلبات التشغيلية والرقابية. وإعادة تصميم مسارات العمليات المتعلقة بمركزية العمليات وإطلاق المنتجات والخدمات الجديدة، مما أسهم في تعزيز جودة العمليات وتقليص الأوقات المعيارية إلى الحدود المثلى، علاوة على ذلك، قيادة مشاريع الأتمتة وتحديث الأنظمة، مع ضمان فحص شامل لتطبيقاتها على مستوى البنك، وإدارة عملية منح ومراجعة الصلاحيات لكافة الأنظمة البنكية، مما يضمن التوافق التام مع الاحتياجات التشغيلية والمتطلبات الرقابية لضمان الاستدامة والتميز في الأداء.

■ تكنولوجيا المعلومات:

يعتبر جانب تكنولوجيا المعلومات في عام 2024 شريكاً استراتيجياً في تعزيز قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وآمنة، مما يعكس التزام البنك المستمر بتبني أحدث الحلول التقنية لضمان تقديم أفضل الخدمات لعملائه، وذلك من خلال تحقيق تقدم ملموس في تعزيز كفاءة وجودة خدمات البنك المختلفة، وتقديم الدعم الشامل لقطاعات الأعمال وتوفير الحلول التقنية المبتكرة التي تشمل الأجهزة والخوادم والأنظمة والشبكات، والتركيز على تطبيق أعلى معايير الأمن والحماية لدعم أهداف البنك وتعزيز استدامتها، وفيما يلي أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها:

- **إتمام تنفيذ مشروع (EDR (Endpoint Detection and Response:** تم بنجاح تنفيذ تقنية EDR المتقدمة، التي تركز على تعزيز الحماية الشاملة للأجهزة (الحواسيب المكتبية، المحمولة، والخوادم) من التهديدات السيبرانية، يهدف هذا النظام إلى الكشف الفوري عن التهديدات والاستجابة السريعة لها، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التصدي للهجمات وحماية بيئة العمل من أي أضرار محتملة.
- **إطلاق وإدارة مشروع الأجهزة المحمولة (MDM - Mobile Device Management):** تم إطلاق وتفعيل مشروع MDM داخل بيئة العمل، والذي يوفر الأدوات والبنية التحتية اللازمة لإدارة أنظمة الأجهزة المحمولة التي يستخدمها الموظفون، سواء كانت مملوكة للبنك أو شخصية، مما يضمن التحكم الكامل والأمن في هذه الأجهزة.
- **توسيع شبكة فروع البنك التجاري الأردني:**

لـ **افتتاح فرع سحاب وفرع المركز الأردني للتصميم والتطوير:** تم الانتهاء من تجهيز وتشغيل فرع سحاب الجديد، مما يعكس التزام البنك بتوسيع خدماته وتلبية احتياجات عملائه في مختلف المناطق.

لـ **تحديث الأجهزة في فرع الكرك:** تم تحديث كافة الأجهزة التقنية في فرع الكرك، مما يعزز كفاءة العمل ويدعم تطور الفروع القائمة للبنك.

- **تطوير وتحديث البنية التحتية التقنية:** استكملنا بنجاح مشروع تحديث وتطوير أجهزة الموظفين في الإدارة العامة والفروع، بالإضافة إلى ترقية أنظمة التشغيل إلى Windows 11 بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية في مجال أمن المعلومات. كما تم تحديث شبكات الاتصال والخطوط لتواكب أحدث التقنيات.
- **مشروع حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT):** في إطار تعزيز مستويات الأمان والحماية للبنك، واصلنا العمل على تطبيق COBIT لضمان توافقه الكامل مع معايير البنك المركزي الأردني في مجال حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مما يعزز من استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات بشكل أمثل وفعال، بالإضافة إلى تجديد شهادة الامتثال للمعايير العالمية PCI-DSS 3.2.1 الخاصة بحماية البطاقات.

■ الامتثال للمعايير الدولية:

- حصلنا على شهادة الامتثال لبرنامج SWIFT CSP 2024، بما يتماشى مع المعايير العالمية في مجال المدفوعات الإلكترونية.
- تم تحديث نظام غرفة التقاص الآلي إلى أحدث إصدار، ليتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني وشركة جوباك.
- تم تحديث معايير رسائل SWIFT لتتماشى مع آخر التطورات العالمية في هذا المجال.
- تنفيذ نظام مراقبة الامتثال: تم تطبيق نظام متكامل لمراقبة الامتثال، مما يضمن الالتزام الكامل بكافة متطلبات البنك المركزي الأردني ويواكب آخر المستجدات والتعديلات الرقابية.
- تحسين خدمات الصرافات الآلية: تم تطبيق خدمة OFFUS Contactless & Tokenization على أجهزة الصراف الآلي، التي تتيح لعملاء البنوك الأخرى سحب الأموال دون الحاجة لاستخدام البطاقة، مما يعكس التزامنا بتوفير خدمات مصرفية مبتكرة.
- تطوير تطبيق التجاري موبايل: تم إصدار تحديثات وتعديلات جديدة على تطبيق التجاري موبايل لتقديم تجربة مصرفية استثنائية وسهلة للعملاء.
- تطبيق إطار إدارة الأصول والخصوم (ALM): تم تنفيذ مشروع AVATI Asset and Liability Module، الذي يهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات في إطار إدارة الأصول والخصوم وفقاً لتوجيهات البنك المركزي الأردني.
- ترقية نظام تصنيف المخاطر: تم ترقية نظام تصنيف المخاطر إلى أحدث إصدار لتعزيز دقة وكفاءة عملية تقييم المخاطر في البنك.
- تطوير الربط عبر MuleSoft Middleware: تم تطوير عدد من واجهات برمجية (APIs) للربط بين الأنظمة الداخلية للبنك والأنظمة الخارجية، مما يساهم في تحسين تكامل العمليات المصرفية.
- تحديث النظام البنكي (4 Core Update): تم تطبيق تحديث Core Update 4 الذي يتضمن تحسينات وتعديلات هامة على النظام البنكي لضمان التوافق مع النسخ الحديثة من الأنظمة المصرفية.
- أتمتة إجراءات فتح الحسابات: تم تنفيذ نظام سير العمل لفتح الحسابات (Workflow BPM) الذي يساهم في تسريع وتحسين كفاءة عملية فتح الحسابات في الفروع.
- إصدار شهادات بنكية جديدة: تم إصدار شهادات بنكية جديدة وفقاً لمتطلبات دائرة العمليات المركزية، مما يعكس التزام البنك بتوفير حلول مرنة ومتطورة لعملائه.

■ العمليات المركزية:

حقق البنك من جانب العمليات المركزية خلال عام 2024 إنجازات نوعية عبر اتمتة العمليات المصرفية باستخدام تقنيات متقدمة مثل الاتمته من خلال نظام RPA (الاتمته الروبوتية للعمليات)، مما ساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الأخطاء البشرية. كما يتم تطوير الأنظمة الداخلية والبنية التحتية لتسريع العمليات وتقليل زمن الإنجاز، مع التركيز على تحسين العمليات البنكية ورفع مستوى الأداء التشغيلي. إضافة إلى ذلك، مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات لضمان الامتثال لأفضل الممارسات وتعزيز إدارة المخاطر وذلك باستخدام أدوات رقابية متطورة تدعم الاستدامة والكفاءة التشغيلية.

وقد حرص البنك من خلال دائرة العمليات المركزية الامتثال لمتطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى. حيث قامت الدائرة بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية، وتمديد مبادرة البنك المركزي الخاصة بتخفيض أسعار الفائدة على القروض وثبيتها حتى بداية شهر أغسطس 2025، مما يعكس التزام الدائرة بتقديم خدمات عالية الجودة تلبي تطلعات العملاء، مع إنجاز مجموعة كبيرة من المشاريع المتعددة التي ساهمت في تقليص الفجوات الرقابية المتعلقة بالمخاطر وأغلاق مجموعة من ملاحظات الجهة الرقابية.

◆ قطاع الرقابة:

■ إدارة المخاطر:

يواصل البنك من جانب إدارة المخاطر تبني أفضل الأساليب والممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر، مع التركيز على تحديد كافة المخاطر الحالية والمحتملة من خلال مراقبتها وإدارتها بكفاءة، وتطوير حلول استراتيجية للحد منها. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2024، حصول البنك على مجموعة من الشهادات المعترف بها دولياً، ومنها شهادة ISO 2230 الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال، وشهادة PCI v.04 لأمن بطاقات الدفع، بالإضافة إلى شهادة الامتثال لمتطلبات SWIFT CSP، وشهادة ISO 27001 في أمن المعلومات. كما تم تطبيق التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال ICAAP لمواجهة كافة المخاطر المحتملة، وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) لضمان استمرارية الأداء في كافة الظروف.

ويتم التركيز على تقييم شامل للمخاطر المؤسسية، حيث تم التأكد من احتواء النظام على جميع المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر على البنك ككل، مع وضع الضوابط الرقابية الملائمة وضمان فعاليتها في الحد من هذه المخاطر. كما تم تحديث وتطوير مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) داخل البنك، وإعداد نظام تقارير مخصص لمتابعة أي انحرافات وتقييم تأثيرها على رأس المال. شملت الإنجازات أيضاً فحص شامل لخطة طوارئ السيولة، بالإضافة إلى التدقيق في خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan) لضمان جاهزية البنك في مواجهة أي تحديات. علاوة على ذلك، تم إجراء اختبارات اختراق دقيقة على بيئة البنك للتحقق من سلامة وكفاءة الأنظمة الأمنية المطبقة على أصوله.

كما تم تنفيذ تعليمات حاكمية تكنولوجية المعلومات (COBIT 5) المتعلقة بإدارة المخاطر وأمن المعلومات، والتأكد من الالتزام التام بتعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالمعايير الأمنية، خصوصاً في مجالات أجهزة الصراف الآلي والتعرضات الكبيرة في دوائر الخزينة والاستثمار. وفي إطار تطوير حماية أمن المعلومات، تم تحديث الأنظمة الأمنية الحالية وتعزيزها بشكل مستمر، مع مراقبة سجل الأحداث الأمنية لكافة أنظمة البنك على مدار الساعة. أخيراً، يستمر البنك في نشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات، مع تحديث السياسات الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية، بما يعزز التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة والامتثال.

■ الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يلعب دور الامتثال دوراً حيوياً وأساسياً في ضمان التزام البنك بالمعايير واللوائح التنظيمية المعتمدة، ويعد هذا الدور محورياً في حماية البنك من المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال في معاملاته المصرفية. كما يساهم في تجنب تعرض البنك لعقوبات أو مخالفات من قبل الجهات الرقابية المعنية. يتم ذلك من خلال مجموعة من المهام التي تشمل:

- الإفصاحات الدورية، حيث تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية والالتزام بالإفصاحات.
- تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوى العملاء ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً، ويعرف نظام التعامل مع الشكاوى (على أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء).
- يمتلك البنك وحدة متخصصة في إدارة ومعالجة شكاوى العملاء، وهي تشكل ركيزة أساسية في تعزيز العلاقات الوثيقة مع العملاء والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة. تتولى هذه الوحدة استقبال الشكاوى الواردة من مختلف وسائل التواصل والاتصال، والعمل على معالجتها بسرعة وفعالية بما يضمن تلبية احتياجات العملاء وحل مشاكلهم بأعلى مستويات الجودة والاحترافية.
- وتعمل الوحدة بشكل مستمر على تعزيز ثقة العملاء ورفع مستوى رضاهم، عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين التجربة المصرفية وتقديم الحلول المناسبة في الوقت المناسب. كما يتم إعداد تقارير دورية شاملة حول سير عملية معالجة الشكاوى، وتقديمها لمجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني، بما يضمن الشفافية والمساءلة في معالجة الشكاوى، ويعكس التزام البنك بتعزيز مستويات الخدمة والامتثال لأفضل المعايير الرقابية.
- التواصل الفعّال مع العملاء مع التركيز على الاتصال الهاتفي كونه الوسيلة الأكثر استخداماً وشيوعاً بين عملاء البنك، سواء بشكل مباشر مع قسم الشكاوى أو من خلال مركز الخدمة الهاتفية.
- الالتزام بالقوانين الضريبية العالمية حيث تم تنفيذ الخطة الموضوعية ومتابعة كافة المستجدات المتعلقة بكل من قانون الفاتكا والسير بإجراءات الإبلاغ والتسجيل وفقاً لمتطلبات مصلحة الضرائب الأمريكية ومتابعة العملاء بما يتعلق بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك، بالإضافة إلى مكافحة الجرائم المالية وعمليات التهريب الضريبي وإعداد التقارير الرقابية بالخصوص، وإنشاء قسم مختص وعقد اجتماعات وتقارير دورية ومتابعة الاطراف ذات العلاقة.

- في إطار تعزيز وظيفة الامتثال، عملت الدائرة على تطوير وتعزيز السياسات المتعلقة بها، حيث قامت بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال والسياسة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. منظومة الإبلاغ GOAML، وهو نظام متكامل يهدف إلى تعزيز الرقابة الفعالة ومكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية والتشريعات المحلية.
- التحكم المؤسسي وقد تم تحديد متطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني ومواءمة دليل الحوكمة المؤسسية لدينا على أثرها، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في إطار 2019 Cobit، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

■ التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً مهماً للمعلومات، ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة. وبهدف الارتقاء بالبيئة الرقابية في البنك، تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق برامج وأنشطة ذات قيمة مضافة تساعد البنك على تحقيق أهدافه، كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والتوكيدية المستقلة بهدف تحسين عملية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البنك. وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه مع الجهات ذات العلاقة، كونه جزءاً من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على أعماله وبما يتفق مع المعايير والمبادئ الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

■ الاتصال المؤسسي

- نسعى دائماً إلى تعزيز مكانة البنك من خلال تفعيل دوره الفاعل في المجتمع، عبر تنفيذ مبادرات متنوعة تساهم في خدمة المجتمع المحلي في مختلف المجالات. تتبنى الدائرة استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء علاقات قوية ومستدامة مع كافة شرائح المجتمع، بما يحقق التأثير الإيجابي في المجالات الاجتماعية، الثقافية، والتعليمية، والصحية. وتعمل الدائرة بشكل مستمر على تنفيذ مشاريع وبرامج مسؤولية تواكب احتياجات المجتمع وتدعم التنمية المستدامة، مما يعكس التزام البنك بقيم المسؤولية الاجتماعية والمساهمة في تحسين حياة الأفراد في كافة أنحاء المملكة.
- التبرع للمشاريع والفعاليات المجتمعية: يواصل البنك دعمه المستمر للمشاريع والفعاليات التي تساهم في خدمة المجتمع المحلي في مجالات العمل الخيري والاجتماعي والثقافي والفني، بهدف تعزيز التنمية المجتمعية والتأثير الإيجابي في مختلف الفئات.
- دعم قطاع الصحة: في إطار التزامه برعاية الصحة العامة، يساهم البنك بتقديم التبرعات للجهات الطبية والمراكز الصحية، معززاً بذلك قدرة النظام الصحي على تلبية احتياجات المجتمع بشكل فعال.
- المبادرات الاجتماعية: يتبنى البنك العديد من المبادرات الاجتماعية الهادفة، مثل توزيع "طرود الخير" خلال شهر رمضان المبارك و"طرود عيد الميلاد المجيد" في المناطق الأكثر حاجة في المملكة، وذلك من أجل تقديم الدعم العيني للأسر المستفيدة.
- دعم الجمعيات التعاونية والخيرية: يحرص البنك على دعم الجمعيات التعاونية والخيرية المحلية، بهدف تعزيز دورها في تقديم الخدمات المجتمعية وتحقيق الفائدة لأكثر عدد من الأفراد.
- تعزيز الدعم للمؤسسات الوطنية: يعمل البنك على دعم المؤسسات الوطنية والمواقع الإلكترونية التي تساهم في تطوير المجتمع المحلي، وتوسيع آفاق الوصول إلى الفرص المتاحة في مختلف المجالات.
- دعم المسؤولية المجتمعية: يلتزم البنك بتقديم الدعم للمبادرات التي تعنى بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسات والهيئات ذات العلاقة، سعياً لتشجيع ثقافة المسؤولية والنمو المستدام داخل المجتمع.
- دعم دور الأيتام وكبار السن: يقدم البنك الدعم المستمر لدور الأيتام ورعاية كبار السن، إيماناً منه بأهمية توفير بيئة صحية وأمنة تضمن حقوقهم وتدعم رفاههم.
- دعم قطاع التعليم: يساهم البنك في تعزيز دور التعليم من خلال تقديم الدعم للطلاب المحتاجين في مختلف المراحل الدراسية والتبرع للمؤسسات التعليمية، مما يعكس التزامه بتوفير فرص التعليم المتساوية للجميع.
- دعم الأندية الرياضية: يدعم البنك الأندية والأنشطة الرياضية المتنوعة، مما يساهم في تعزيز النشاط البدني وتطوير المواهب الرياضية في المجتمع.
- دعم ذوي الاحتياجات الخاصة: يولي البنك أهمية خاصة لدعم جمعيات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف تمكينهم من الاندماج الفاعل في المجتمع والمساهمة في تطويره على مختلف الأصعدة.

(12): لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

(13): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام 2020 - 2024 (بالدينار):

البيان	2024	2023	2022	2021	2020
صافي الربح	11,717,701	11,484,784	11,340,183	7,004,775	513,503
صافي حقوق المساهمين	173,690,039	168,908,981	162,116,116	147,171,725	139,466,787
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	7,200,000	6,000,000	6,000,000	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	6.0%	5.0%	5.0%	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
سعر الاغلاق / للسهم (دينار)	1.11	1.01	1.00	1.03	0.69

(14): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:					
المبالغ لأقرب مليون دينار					
2024	2023	2022	2021	2020	
أهم بنود قائمة الدخل					
46.4	48.3	41.2	35.8	33.5	صافي إيرادات الفوائد
50.6	51.8	45.3	40.0	37.8	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
54.7	59.9	51.4	44.4	42.7	إجمالي الدخل
17.7	16.9	18.0	12.5	6.7	صافي الربح قبل الضريبة
11.7	11.5	11.3	7.0	0.5	صافي الربح بعد الضريبة
0.098	0.096	0.095	0.058	0.004	حصة السهم من الربح (الخسارة) - دينار
أهم بنود الميزانية العامة					
1,401.3	1,377.7	1,364.1	1,444.9	1,352.0	مجموع الموجودات
173.7	168.9	162.1	147.2	139.5	حقوق المساهمين
775.7	732.4	701.9	773.9	713.9	المحفظة الائتمانية بالصافي
371.9	394.9	417.4	396.1	312.9	محفظة الأوراق المالية
144.7	137.0	117.7	144.8	176.2	نقد وإرصدة لدى البنوك
994.9	967.5	896.8	969.4	935.7	ودائع العملاء
46.5	40.2	37.8	40.8	41.8	تأمينات نقدية
36.2	48.4	82.1	111.3	102.7	ودائع البنوك لدينا
أهم النسب المالية					
0.84%	0.84%	0.83%	0.48%	0.04%	العائد على الموجودات
6.84%	6.94%	7.33%	4.89%	0.37%	العائد على حقوق الملكية
13.34%	13.41%	13.29%	11.78%	11.43%	كفاية رأس المال
77.97%	75.70%	78.26%	79.83%	76.30%	صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء
84.28%	97.03%	89.14%	81.71%	83.66%	تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة
122.83%	130.04%	114.06%	109.97%	117.75%	نسبة السيولة القانونية

(15): التطورات المستقبلية:

- الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني
 - تحقيق نمو ملحوظ في الموجودات، مما يعزز من مكانة البنك ويقوده للارتقاء من الفئة الثالثة إلى مصاف أفضل بنوك الفئة الثانية ضمن القطاع المصرفي الأردني، بما يتناغم مع رؤية الإدارة العليا واستراتيجياتها الطموحة في الريادة والنمو المستدام.
 - تعزيز السمعة المرموقة للبنك ورفع صورته المتميزة لدى عملائه، ليصبح مرجعاً رائداً في القطاع المصرفي، من خلال هوية مؤسسية قوية ومصداقية راسخة، تعكس التزام البنك بالقيم العالية والابتكار المستمر.
 - استمرار البنك في تسريع وتيرة التحول الرقمي، مع التركيز المستمر على جعل هذا التوجه الاستراتيجي في صدارة أولوياته على المدى الطويل، مما يعزز من ريادته في تقديم حلول مصرفية مبتكرة تتماشى مع تطلعات العملاء وتساهم في رفع كفاءته التشغيلية.

■ المحاور الأساسية للاستراتيجية:

المحاور الأساسية للاستراتيجية

المحور المالي	محور العملاء	محور العمليات الداخلية	محور التطوير والابتكار
- بناء مركز مالي متين وتحقيق نمو مستدام في الأرباح التشغيلية والأنشطة المصرفية، بما يساهم في رفع تصنيف فئة البنك داخل القطاع المصرفي إلى مستويات أعلى. - تحسين مؤشرات قياس الاداء في البنك وخاصة في مؤشرات الربحية والنمو "ضمن فئة البنوك المشابهة" أو ضمن "القطاع المصرفي". - تحسين نوعية وجودة محفظة التسهيلات والودائع وبما يضمن تحسين العائد وخفض الكلف وزيادة معدل الهامش.	- استهداف الفئات التي لا تتمتع بالوصول إلى الخدمات المصرفية وتقديم حلول مالية متكاملة تلبي احتياجاتها، بما يتماشى مع رؤية البنك في تعزيز الشمول المالي ودعم كافة شرائح المجتمع. - مواصلة تنفيذ خطة التوسع المدروس للبنك في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنشاط الاقتصادي المتنامي، بهدف توسيع قاعدة العملاء وتعزيز الحضور المؤسسي في الأسواق المحلية.	- الاهتمام بتطوير الكادر البشري من خلال تزويده بالكفاءات المصرفية اللازمة، ودعمه بالمزايا والخدمات الملائمة، مما يساهم في تحسين الأداء في خدمة العملاء ورفع جودة تقديم المنتجات والخدمات، ويعزز من مكانة البنك كوجهة مفضلة للتوظيف. - تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال تبني أحدث التقنيات التكنولوجية وتطوير العمليات الداخلية لتقليل التكاليف وتعزيز سرعة وجودة الخدمات المقدمة للعملاء، يشمل ذلك أتمتة العمليات، تبسيط الإجراءات، مما يعزز قدرة البنك على التكيف مع المتغيرات السوقية ويوفر تجربة مصرفية متميزة وفعالة للعملاء.	- الاستمرار في تطوير منظومة التكنولوجيا وتكامل استراتيجيات البنك مع آليات التحول الرقمي، ومع توفير البنية التحتية اللازمة لدعم هذا التحول بشكل فعال. - تعزيز بيئة الابتكار داخل البنك عبر تبني ثقافة الإبداع وثقافة الابتكار داخل البنك من خلال تشجيع الأفكار الإبداعية والتوجه نحو تطوير حلول مصرفية مبتكرة تساهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية. - الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، لتقديم حلول مالية مبتكرة تواكب المتغيرات السريعة في السوق المصرفي.

(16): إن مقدار المبالغ التي يتلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي 139,200 دينار

(17)/أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم		
			2023/12/31	2024/12/31	الشركات المسيطر عليها	2023	2024
1	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	13,583,652	13,786,839	شركة تريزونيا للاستشارات الإدارية	10,000	10,000
2	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	1,144,546	1,144,546	لا يوجد		
3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس إدارة يمثلها بمقعدين:	أردنية	23,808,021	23,808,021	لا يوجد		
	يحيى محمد عشب عبيدات	أردنية	-	-			
	رامي ادم عناد الطيطي	أردنية	-	-			
4	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس إدارة مثّلها عمر سمير مصطفى خليفة من تاريخ 2024/04/29 وحتى تاريخ 2024/10/01 مثّلها صالح محمد زيد الكيلاني حتى تاريخ 2024/04/29	أردنية	14,320,302	14,273,286	لا يوجد		
5	فائق ميشيل فايق الصايغ عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2024/04/29	أردنية	7,459,149	7,644,394	لا يوجد		
6	عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
7	اسامه عمر علي حمد عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
8	لينا نجيب البخيت الحبابه عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
9	"محمد جمال" بنشر مصطفى النوباني عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2024/04/29	أردنية	-	10,000	لا يوجد		
10	عمر خير الدين عمر المعاني عضو مجلس إدارة اعتباراً من تاريخ 2024/04/29	أردنية	-	10,000	لا يوجد		
11	شريف توفيق حمد الرواشدة عضو مجلس إدارة حتى تاريخ 2024/04/29	أردنية	1,073,754	10,000	لا يوجد		
12	هنري توفيق إبراهيم عزام عضو مجلس إدارة حتى تاريخ 2024/04/29	أردنية	10,000	-	لا يوجد		
13	ناصر حسين محمد صالح عضو مجلس إدارة حتى تاريخ 2024/04/29	أردنية	10,000	-	لا يوجد		

(17)ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا:

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2024/12/31	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	سير هاني عزيز قولاجن	المدير العام	أردنية	0	لا يوجد
2	علاء «محمد سليم» عبدالغني القصف	نائب المدير العام للعمليات والدعم	أردنية	0	لا يوجد
3	راكبان محمد عطا الله الطراونة اعتباراً من تاريخ 2024/09/08	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	أردنية	0	لا يوجد
4	محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان	أردنية	0	لا يوجد
5	سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	أردنية	0	لا يوجد
6	عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام المالية	أردنية	0	لا يوجد
7	وائل «محمد يوسف» عارف رابيه	مساعد مدير عام الأعمال المصرفية للشركات	أردنية	0	لا يوجد
8	أسس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي للخرينة والاستثمار	أردنية	0	لا يوجد
9	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	أردنية	0	لا يوجد
10	سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي للمؤسسات المالية	أردنية	0	لا يوجد
11	وليد خالد صيف الله الفهيوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	أردنية	0	لا يوجد
12	جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	أردنية	0	لا يوجد
13	محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	لا يوجد
14	أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام	أردنية	0	لا يوجد
15	نادية فهد فريد كنعان	مدير دائرة المخاطر	أردنية	0	لا يوجد

المدرء من غير الإدارة التنفيذية العليا

(17)ج: عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة واقارب اشخاص الإدارة العليا:

الرقم	الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2024/12/31	عدد الاسهم كما بتاريخ 2023/12/31	ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	نازي توفيق نخله القبطي	زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	7,800,000	7,514,596	لا يوجد

(17)د: عدد الأوراق المالية المالية من قبل اقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم:

لا يوجد.

(18)/أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2024/01/01 ولغاية 2024/12/31

المجموع	مصاريف سفر وتدريب واخرى	مكافأة اعضاء مجلس الادارة السنوية	بدل تنقلات اعضاء مجلس الادارة	اعضاء مجلس الادارة
65,000	-	5,000	60,000	السيد ميشيل الصايغ
65,000	-	5,000	60,000	معالي ايمن المجالي
134,222	4,222	10,000	120,000	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)
25,000	-	5,000	20,000	الأردن الأولى للاستثمار – السيد صالح الخيلاني
25,000	-	-	25,000	الأردن الأولى للاستثمار (عمر سمير خليفه)
25,000	-	5,000	20,000	السيد شريف الرواشدة
65,000	-	5,000	60,000	السيد عبد النور عبد النور
64,500	-	4,500	60,000	أسامة حمد
25,000	-	5,000	20,000	هنري عزازم
24,500	-	4,500	20,000	ناصر الصالح
67,111	2,111	5,000	60,000	لينا نجيب ديابنة
40,000	-	-	40,000	فاتق ميشيل فايق الصايغ
40,000	-	-	40,000	محمد جمال بشر مصطفى النوباني
40,000	-	-	40,000	عمر خير الدين عمر المعاني
705,334	6,334	54,000	645,000	المجموع

(18)/ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من 2024/01/01 ولغاية 2024/12/31

المجموع	مصاريف سفر وتدريب	المكافآت	الرواتب	الادارة التنفيذية العليا
887,245	7,542	371,622	508,082	السيد سيزر قولاجن
141,537	700	41,500	99,337	السيد وليد القهيوي – امين سر مجلس الادارة
168,948	100	25,704	143,144	السيد محمد القرعان
156,136	-	8,817	147,320	السيد سليم صوالحة
116,542	-	17,718	98,823	السيد انس عايش
298,491	2,612	44,951	250,928	السيد عبد الله كشك
185,716	-	19,842	165,874	السيد علاء قحف
82,131	900	12,365	68,865	السيد محمود محمود
177,569	-	27,026	150,544	السيد اجود الروسان
76,423	400	11,576	64,447	الآنسة نادية كنعان
151,461	-	16,198	135,263	السيد وائل رابيه
89,623	5,876	12,750	70,998	السيد سامي النابلسي
116,055	-	6,536	109,519	السيد جمال الرقاد
143,922	-	21,867	122,055	السيد انطونيو عبد المسيح
62,708	-	-	62,708	السيد راكان الطراونة (اعتباراً من 2024/09/08)
2,854,508	18,130	638,472	2,197,906	المجموع

(19): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام 2024 :

النطاق	مبلغ التبرع بالدينار الاردني
التعليم	73,153
الرياضة	5,000
الصحة	30,420
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية والثقافية والفنية	49,500
دعم المؤسسات الوطنية	258,126
الفقر	70,580
رعاية الأيتام وكبار السن	9,950
ذوي الاحتياجات الخاصة	1,500
المجموع	498,229

(20): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الإدارة او أعضاء المجلس او المدير العام او أي موظف في الشركة أو أقاربهم:

النطاق	الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2024/12/31	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2024/12/31	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2024/12/31	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2024/12/31
كمجموعات ذو صلة	1	السيد ميشيل الصايغ	16,183,104	15,474,574	1,050,000	830,756
	2	السيد فائق ميشيل الصايغ	7,244,292	6,112,057	1,050,000	697,036
	3	معالي ايمن المجالي	11,049,973	9,529,415	1,700,000	781,217
	4	السيد عبد النور نايف عبد النور	220,000	160,134	-	-
	5	السادة شركة الأردن الاولى للاستثمار	6,538,952	6,841,159	-	17,500
	6	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	16,062	16,062	-	-
كأفراد	1	محمد جمال بشر مصطفى النوباني	8,550	144	-	-
	2	عمر خير الدين عمر المعاني	15,000	10	-	-
	3	لينا نجيب البخيت الحبارنة	-	-	-	-
	4	أسامة عمر علي حمد	363,460	363,460	-	-

(21)أ: مساهمة البنك في حماية البيئة

تُعد القضايا البيئية وحمايتها من الأولويات الاستراتيجية التي تتطلب تضامراً الجهود على مستوى الأفراد والمؤسسات، لضمان استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة. وفي هذا الإطار، يعكف البنك على تبني دور ريادي في تعزيز الوعي البيئي من خلال دعم المبادرات التي تهدف إلى حماية البيئة والحد من آثار التغيرات المناخية. إذ يعكس البنك من خلال مشاريعه الفاعلة في مختلف الأنشطة البيئية والمجتمعية التزامه الراسخ بتحقيق التنمية المستدامة، مؤكداً بذلك التزامه المستمر بمسؤوليته الاجتماعية ودوره البارز في بناء بيئة صحية ومستدامة للأجيال المقبلة.

إيماناً بأهمية المسؤولية المجتمعية وحرصاً على تعزيز الوعي البيئي وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة، قام البنك برعاية حملة "تحو أردن أخضر وزرقاء أجمل" التي نظمتها مدرسة الأكاديمية الأمريكية الأردنية في محافظة الزرقاء. حيث انخرط فريق من البنك مع طلاب المدرسة في مبادرة زراعة الأشجار وتنظيف المناطق المحيطة بنهر الزرقاء، في خطوة تعكس التزام البنك المستمر بالمساهمة في حماية البيئة.

في إطار التزامنا المستمر بتبني التقنيات الحديثة التي تساهم في حماية البيئة وتقليل انبعاثات الكربون للحد من آثار تغير المناخ، تمكن البنك من إتمام مشروع الطاقة الشمسية لمبنى الإدارة العامة بنجاح. وقد أسهم هذا المشروع في زيادة نسبة التوفير من 70% في عام 2023 إلى 89% في عام 2024، محققاً وفراً ملحوظاً بلغ 410,512 دينار، مما يعكس التزام البنك الراسخ في تحقيق الاستدامة البيئية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

89%
نسبة التوفير
في استهلاك الطاقة لعام 2024

(21) ب: مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي

يعتبر البنك التجاري الأردني أحد المؤسسات التي تؤمن بأهمية المسؤولية المجتمعية، حيث يولي اهتماماً بالغاً لتقديم الدعم والمساهمة في المبادرات التي تساهم في تحسين الظروف الحياتية للمجتمع المحلي. من خلال تعزيز الثقافة الاجتماعية، والمشاركة في الحملات التوعوية الصحية والبيئية، وتسخير موارده لدعم قضايا مهمة، يسعى البنك إلى أن يكون نموذجاً يحتذى به في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع. في سياق التزامنا الراسخ والمستمر بتعزيز الثقافة المالية لدى عملائه، نظم البنك التجاري الأردني، بالتعاون مع مؤسسة إنجاز، دورة تدريبية متخصصة في التوعية المالية في محافظتي الكرك والمفرق. تهدف هذه الدورة إلى تمكين العملاء من فهم الأساسيات المالية بعمق، وتعزيز وعيهم بأهمية التخطيط المالي السليم، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز رفاههم الاقتصادي على المدى الطويل.

كما يواصل البنك التجاري الأردني تأكيد التزامه بمسؤوليته المجتمعية وحرصه الكبير على صحة وسلامة موظفيه من خلال تنفيذ مبادرات صحية وإنسانية متميزة. في هذا السياق، نظمت عيادة البنك "تجاري كلينك" فعالية "يوم طبي مجاني" في مبنى الإدارة العامة، حيث شاركت نخبة من المراكز الصحية والمختبرات المتخصصة في تقديم فحوصات طبية شاملة تعنى بصحة الحواس والقلب، وذلك عبر استضافة أطباء مختصين في مجالات الأسنان، السمع، الجلدية، الأنف والأذن والحنجرة، التغذية، بالإضافة إلى طب وجراحة العيون، بالتعاون مع مركز جوسانتي للرعاية الصحية ومركز تلسكوب الطبي للعيون.

وفي إطار سعيه المستمر للمساهمة في تعزيز روح المسؤولية المجتمعية، نظم البنك حملة تبرع بالدم تحت شعار "خلي قلبك كبير. قطرة منك بتساوي الكثير"، في خطوة تهدف إلى تشجيع الموظفين على التبرع بوحدات الدم وتوفيرها عند الحاجة، سواء لهم أو لأسرهم، بما يساهم في تأمين رصيد دم مستدام في المستشفيات الحكومية والخاصة التي تتعاون مع البنك.

إيماناً من البنك بأهمية القضايا الصحية واهتماماً خاصاً بصحة المرأة وموظفات البنك، أطلق البنك حملة توعية صحية متميزة بالتعاون مع مركز الحسين للسرطان، تهدف إلى تعزيز الوعي وتشجيع الموظفين على إجراء الفحوصات المبكرة للسرطان الثدي. تأتي هذه المبادرة تزامناً مع شهر أكتوبر، الذي خصصته منظمة الصحة العالمية للتوعية بهذا المرض، لتؤكد التزام البنك الراسخ بتعزيز الصحة العامة والمساهمة الفاعلة في رفع الوعي الصحي بين موظفيه، بما يعكس قيم المسؤولية الاجتماعية والحرص على رفاهية الجميع.

تعد هذه المبادرات تجسيداً حقيقياً لالتزام البنك التجاري الأردني العميق بمسؤولياته الاجتماعية، حيث يواصل العمل على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع، مع التركيز على تعزيز صحة موظفيه وعملائه والمساهمة في دعم القضايا الإنسانية والصحية النبيلة.

البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات



قائمة المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2024

إيضاحات	31 كانون الأول 2024 دينار	31 كانون الأول 2023 دينار
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	116,981,502	68,319,687
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	27,718,182	68,716,784
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	775,730,731	732,427,089
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,372,063	1,372,783
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	50,963,194	50,322,563
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	319,584,621	343,210,421
ممتلكات ومعدات - بالصافي	21,070,281	22,321,642
موجودات غير ملموسة - بالصافي	2,639,110	2,858,126
موجودات حق استخدام الأصول	5,595,402	6,041,037
موجودات ضريبية مؤجلة	8,947,666	10,551,901
موجودات أخرى	70,732,848	71,537,058
المجموع الموجودات	1,401,335,600	1,377,679,091
المطلوبات وحقوق المساهمين		
المطلوبات		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	48,428,024
ودائع عملاء	994,890,214	967,495,655
تأمينات نقدية	46,455,844	40,213,578
أموال مقترضة	93,969,080	91,667,450
مخصص ضريبة الدخل	3,133,918	5,303,391
مخصصات متنوعة	907,359	1,237,500
مطلوبات ضريبية مؤجلة	552,498	698,411
التزامات عقود الإيجار	5,378,409	5,800,708
مطلوبات أخرى	46,191,576	47,925,393
مجموع المطلوبات	1,227,645,561	1,208,770,110
حقوق المساهمين		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	120,000,000	120,000,000
احتياطي قانوني	22,476,830	20,705,562
احتياطي القيمة العادلة - بالصافي	2,992,742	3,924,952
الأرباح المدورة	28,220,467	24,278,467
مجموع حقوق مساهمي البنك	173,690,039	168,908,981
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	1,401,335,600	1,377,679,091

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 47 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024		إيضاحات	2023	2024
			دينار	دينار
الفوائد الدائنة		25	92,184,587	94,676,445
ينزل: الفوائد المدينة		26	(43,928,075)	(48,297,187)
صافي إيرادات الفوائد			48,256,512	46,379,258
صافي إيرادات العمولات		27	3,532,099	4,203,309
صافي إيرادات الفوائد والعمولات			51,788,611	50,582,567
أرباح عملات أجنبية – بالصافي		28	1,305,936	1,490,659
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		29	(131,409)	7,894
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		8	281,263	176,257
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة		9	649,440	-
إيرادات أخرى		30	6,038,805	2,397,037
إجمالي الدخل			59,932,646	54,654,414
نفقات الموظفين		31	15,468,703	16,398,624
استهلاكات وإطفاءات		10 و 11 و 12	3,909,562	4,081,656
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي		32	11,618,848	7,497,298
(المسترد من) مخصصات متنوعة		19	664,842	(209,789)
(المسترد من) مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لحيون مستحقة		13	23,089	(3,444,519)
مصاريف أخرى		33	11,306,036	12,618,462
إجمالي المصروفات			42,991,080	36,941,732
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل			16,941,566	17,712,682
ضريبة الدخل للسنة		18 ب	(5,456,782)	(5,994,981)
الربح للسنة			11,484,784	11,717,701
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك			فلس/ دينار	فلس/ دينار
أساسي ومخفض		34	0/096	0/098

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024		إيضاحات	2023	2024
			دينار	دينار
الربح للسنة			11,484,784	11,717,701
بنود الدخل الشامل الآخر:				
بنود الدخل الشامل الآخر والتي لن يتم تحويلها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة				
التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		23	(936,643)	1,308,081
الآخر بعد الضريبة				
مجموع الدخل الشامل للسنة			12,792,865	10,781,058

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024		الاحتياطيات		رأس المال المكتتب به والمدفع
مجموع حقوق المساهمين	الأرباح المدورة	القيمة العادلة - بالصافي	قانوني	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024				
168,908,981	24,278,467	3,924,952	20,705,562	120,000,000
11,717,701	11,717,701	-	-	-
(936,643)	-	(936,643)	-	-
10,781,058	11,717,701	(936,643)	-	-
-	(4,433)	4,433	-	-
(6,000,000)	(6,000,000)	-	-	-
-	(1,771,268)	-	1,771,268	-
173,690,039	28,220,467	2,992,742	22,476,830	120,000,000
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023				
162,116,116	20,483,016	2,621,695	19,011,405	120,000,000
11,484,784	11,484,784	-	-	-
1,308,081	-	1,308,081	-	-
12,792,865	11,484,784	1,308,081	-	-
-	4,824	(4,824)	-	-
(6,000,000)	(6,000,000)	-	-	-
-	(1,694,157)	-	1,694,157	-
168,908,981	24,278,467	3,924,952	20,705,562	120,000,000

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 8,947,666 دينار والذي يعادل الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2024 (10,551,901 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 2,992,742 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2024 (دائن بمبلغ 3,924,952 كما في 31 كانون الأول 2023) (متضمناً مبلغ 311,112 دينار لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 579,471 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2024 (537,044 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نيسان 2024 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار (وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نيسان 2023 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2022 بما يعادل 6 مليون دينار).

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

2023	2024	إيضاحات	
دينار	دينار		
			الأنشطة التشغيلية
16,941,566	17,712,682		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
			التعديلات:
2,827,111	3,022,075	10 و 11	استهلاكات وإطفاءات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
11,618,848	7,497,298	32	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
664,842	(209,789)	19	(المسترد من) مخصصات متوقعة
131,409	(7,894)	29	(أرباح) خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
23,089	(3,444,519)	13	(المسترد من) مخصص موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
(196)	38,244		خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
1,082,451	1,059,581	12	استهلاك موجودات حق استخدام الأصول
159,335	152,537	12	فوائد التزامات عقود الإيجار
(281,263)	(176,257)	8	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(350,981)	(391,987)		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(649,440)	-	9	أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(276,494)	19,110		إيراد ناتج عن تعديلات ضريبة دخل سنوات سابقة
31,890,277	25,271,081		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في صافي الموجودات
(5,000,000)	5,000,000		الزيادة (النقص) في الأرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي الأردني
-	30,000,000		النقص في الأرصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر
(42,360,452)	(51,154,576)		الزيادة في تسهيلات ائتمانية مباشرة
16,107,944	4,264,189		النقص في الموجودات أخرى
(25,000,000)	(30,000,000)		النقص في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر
70,694,928	27,394,559		الزيادة في ودائع العملاء
2,439,503	6,242,266		الزيادة في التأمينات النقدية
21,715,878	(1,400,551)		(النقص) الزيادة في المطلوبات الأخرى
70,488,078	15,616,968		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل والمخصصات المدفوعة
(6,391,949)	(6,563,206)	1/18	ضريبة دخل مدفوعة
(308,701)	(120,352)	19	مخصصات متوقعة مدفوعة
63,787,428	8,933,410		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
17,162,654	23,629,790		النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
44,447	7,264		بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(494,861)	(1,739,310)		الزيادة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
281,263	176,257		عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,700	1,350		عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(2,659,033)	(1,320,137)	10	شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات
(1,129,769)	(279,110)	11	شراء موجودات غير ملموسة ودفعات على حساب موجودات غير ملموسة
16,599	9,305		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
6,586,610	-	9	المتحصل من بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
19,810,610	20,485,409		صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(53,653,899)	2,301,630		الزيادة (النقص) في أموال مقترضة
(6,000,000)	(6,000,000)		أرباح موزعة على المساهمين
(1,271,170)	(1,188,782)	12	عقود تأجير مدفوعة
(60,925,069)	(4,887,152)		صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
350,981	391,987		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
23,023,950	24,923,654		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
60,586,278	83,610,228		النقد وما في حكمه في بداية السنة
83,610,228	108,533,882	35	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

(1) - عام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (113) بتاريخ 3 أيار 1977 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 وبأس مال قدره 5 مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، ص.ب 9989 عمان 11191 - المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام 1993 دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام 2004 إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ 28 حزيران 2004 تم استكمال إجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان آخرها خلال العام 2017، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7,125,000 دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120,000,000 دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (37).

إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 26 شباط 2025 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

(2) - أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير تقارير المالية الدولية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبناء عليه لا يوجد أية خسائر ائتمانية محتسبة على تلك التعرضات.

- عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد. بالإضافة لذلك يقوم البنك المركزي الأردني في بعض الأوقات بطلب رصد مخصصات مقابل تسهيلات معينة وفقاً لما يراه البنك المركزي من مخاطر متعلقة بالعملاء.

ب- يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبموجب التعميم رقم 13246/3/10 تاريخ 2 أيلول 2021 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم (16239/1/10) تاريخ 21 تشرين الثاني 2019 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتباراً من العام 2022. وبموجب التعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 قرر البنك المركزي الأردني إلغاء العمل بالبند ثانياً من التعميم رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 والمتعلق باقتطاع المخصصات لقاء العقارات المستملكة المخالفة مع الإبفاء على المخصصات المرصودة وإن يتم فقط تحرير المخصصات مقابل العقارات التي يتم التخلص منها.

د- وافق البنك المركزي في كتابه المؤرخ في 20 شباط 2020 على استدراك المخصصات المطلوبة لأحد العملاء على مدار خمس سنوات، على أن يتم تصنيف المديونية ضمن الديون غير العاملة في الفترة اللاحقة واحتساب المخصصات اللازمة مقابلها وتعليق الفوائد والعمولات عليها وفق ما تتطلبه تعليمات البنك المركزي النافذة بهذا الخصوص.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.

- إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- يقوم البنك بعرض بنود قائمة المركز المالي حسب ترتيب السيولة بناءً على نية البنك وقدرته المتوقعة على استرداد/ تسوية

غالبية الأصول/الالتزامات. إن تفاصيل تحليل توزيع الأصول والالتزامات وفقاً لتوقعات استرداد/تسوية الأصول والالتزامات خلال 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية (متداول) أو أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية (غير متداول) موضحة في إيضاح (42).

1-2 التغير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024:

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: مسؤولية الإيجار في البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس مسؤولية الإيجار الناشئة عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع والمستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به. لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب أن يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- أن التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط الإفصاح الاجباري عندما يتم تصنيف التزام ناشئ عن اتفاقية قرض على أنه غير متداول وحق الكيان في تأجيل التسوية مشروط على الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهراً. لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم «بيان التدفقات النقدية 7» والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 «الأدوات المالية»:

حيث وضحت هذه التعديلات خصائص ترتيبات تمويل الموردين والافصاحات الإضافية المطلوبة عن هذه الترتيبات. إن الغرض من متطلبات الإفصاح الواردة في هذه التعديلات هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. توضح قواعد التحول أن المؤسسة غير ملزمة بتقديم إيضاحات في الفترات المرحلية من السنة الأولى لتطبيق التعديلات.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

2-2 المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في اسواق نشطة، ويتم قياس التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة. يتم تكوين مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة من خلال احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني. يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني. يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

الاعتراف بإيرادات الفوائد

طريقة معدل الفائدة الفعلية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلية هو السعر الذي يخصص المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك المدفوعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان، يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصرفيات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلية.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تحدي القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

عمولات ورسوم دائنة

- 1- رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة. مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.
- 2- الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض. يتم الاعتراف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية (ضمن المطلوبات الأخرى) بالقيمة العادلة، وهي العلاوة المستلمة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ الأولي أيهما أعلى المعترف بها ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات القسط المستلم في بيان الدخل بعد خصم الرسوم وإيرادات العمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات القروض وخطابات الاعتماد غير المسحوبة هي التزامات بموجيها يتعين على البنك، خلال مدة الالتزام، تقديم قرض بشروط محددة مسبقاً إلى العميل. على غرار عقود الضمان المالي، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة. لا يتم تسجيل القيمة التعاقدية الاسمية للضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة، حيث يكون القرض المتفق عليه وفقاً لشروط السوق، في بيان المركز المالي.

يقوم البنك أحياناً بإصدار التزامات قروض بأسعار أقل من معدلات الفائدة السوقية. يتم لاحقاً قياس مثل هذه الارتباطات بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ الشراء، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات المالية الإستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني إلا في حال تصنيف أدوات دين كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حيث يتم احتساب التدني وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل.

عند الاعتراف المبدئي، يختار البنك أحياناً تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٢ - الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. لا يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع، إلا عندما يستفيد البنك من هذه العائدات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل هذه المكاسب في قائمة الدخل الشامل. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً «الأدوات المالية».

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناءً على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

- **المرحلة الأولى:** عند الاعتراف الأولي الموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.
- **المرحلة الثانية:** عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسناً بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.
- **المرحلة الثالثة:** القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

القروض المعدلة

يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة القروض المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. إن قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة 2 والمرحلة 3 يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حدثت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقرض مجدول ضمن المرحلة 3 حتى يتم تحصيلها أو الغائها.

عند إعادة هيكلة القرض أو تعديل بنودها دون أن يتم الغائها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لغته من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقعة تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى دفع تلك المبالغ.

عقود إيجار قصيرة الأجل وأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الأصل). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدة الإيجار.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية:

20%	15%	15%	10-15%	2%
أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	ديكورات	أجهزة ومعدات مكتبية	مباني

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات البنك. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبة 20٪ سنوياً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضريبة مبالغ الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعاقد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراة مع التعاقد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- **احتمالية التعثر** احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن أن يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
- **التعرض الائتماني عند التعثر** إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملزمة بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.
- **نسبة الخسارة بافتراض التعثر** نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقعة تحصيلها من بيع الضمانات.

بالاستثناء بطاقات الائتمان والقروض الدوارة الأخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدى للأدوات المالية ما لم يكن لدى البنك الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل الية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل الية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية. ويتم بعد ذلك احتساب المخصص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.

التزامات القروض: عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات القروض، يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي، كما ويتم احتساب الخسائر الائتمانية لكافة أنواع السقوف غير المستغلة ولكافة أنواع التسهيلات غير المباشرة.

العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.

القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناء على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملائمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.

المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة، ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات والمطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصصة باستخدام نسبة الفائدة الفعالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

(3) - استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

يقوم البنك بتقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاك والاطفاء مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية بشكل سنوي، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك والاطفاء المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية أو الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والمعياري (9). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة، إن تفاصيل الموجودات التي انتقلت بين المراحل موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ وزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة، ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في إيضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ - تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب - قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية، ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسياريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً للاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقاً من أهمية إدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة أعمال البنك والتي يتعرض أو قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الإدارة والادارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الاردني، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والاساليب المتبعة في ادارة المخاطر.

ان عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأداء الكلي للبنك، وتعتبر دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الاثتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وامن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك حيث تقوم بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا ولجنة المخاطر.

حيث توفر ادارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والاجراءات اللازمة لاتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر ومقدار المخاطر التي يمكن تقبلها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقاً لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك.

كما تولي ادارة البنك اهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف انواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)

تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الاثتمان والتركزات والسيولة وأسعار الفائدة والسمعة والإستراتيجية والتشغيل، السوق وهيكل رأس المال).

أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite

يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه الى ما يلي:

- 1- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- 2- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
- 3- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- 4- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
- 5- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيفها.
- 6- تحديد رأس المال اللازم لمواجهة كافة انواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
- 7- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتخديب في الأرباح.

اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك بأعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً وأساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والادارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين ادارة البنك لرأسماله.
- تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقاً لاستراتيجيته الموضوعية.
- جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخفضات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة

يتم تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديد ما قبل البنك وفقاً للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم والنوع والتكرار والاهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الأعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء واعداد التقارير اللازمة باختبارات الاوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواء على مستوى محفظة التسهيلات أو الاستثمارات وكما يلي:

- قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.
- قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الاسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية رأس المال.
- قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع البنك لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

حاکمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملاً وأساسياً من منظومة الحاکمية المؤسسية وحاکمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.
- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الإدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الأوضاع الضاغطة المحددة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.
- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.
- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.
- وضع الإجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي:

إن دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

- 1- تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:
 - ان تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تتدرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
 - تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة ان وجدت.
 - تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلبا على تعرض البنك لمخاطر التركيز.
 - تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
 - تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد اعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.
 - يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها دامة ومكاملة للنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
 - تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علما ان الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.
- 2- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.
- 3- رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (9) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

1- تطبيق البنك للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (9)، اما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (2009/47) ورقم (2018/13) والمتعلقة بالمعيار (9) حيث يتم اخذ النتائج الأكثر تحفظا وشدة، الا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الأردني.

2- آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله الى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابلته وفقا للتعليمات والمعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

- 1- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الأردني.
- 2- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتمشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقا لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر.

يتم الاعتماد على 3 سيناريوهات للوصول الى قيمة احتمالية مرجحة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- 1- السيناريو الاساسي (Baseline) بوزن 50%
- 2- السيناريو الافضل (V shape) بوزن 25%
- 3- السيناريو الاسوأ الاول (U shape) بوزن 25%

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة Standard and Poors (S&P)، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل Obligor Risk Rating (ORR) ينقسم الى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

■ معايير نوعية:

- 1- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
- 2- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل أنشطة العميل
- 3- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي
- 4- قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية والمديونية وهيكل راس المال وغيرها.

■ معايير كمية:

وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:

- 1- أثر تنوع أنشطة العميل
- 2- هيكل راس المال
- 3- سياسة التمويل المعتمدة
- 4- تقييم السيولة
- 5- الادارة والحاكمة

يتم تصنيف العملاء على النظام الى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (1) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) الى (10) عملاء ذات مخاطر مرتفعة. نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء (Probability of Default) (PD).

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية:

1- المكونات الاساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للادوات المالية:

- مراحل تصنيف العملاء (Staging)
- نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى) الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً (والمرحلة الثانية) (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD.
- التعرض عند التعثر EAD.

2- معايير تصنيف العملاء وفقاً للمراحل:

تعتبر معايير تصنيف المراحل أحد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9)، حيث تم تصنيف الادوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالإضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الاداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الاردني رقم (2018/13).

3- احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)

محفظة الشركات

بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية والنماذج المعتمدة لشركة Standards & Poor (S&P) من خلال نظام التصنيف الائتماني وبناءً على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد ان يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للأردن.

محفظة الافراد

يتم قياس مخاطر الافراد على مستوى كل منتج على حدى (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Roll Rate Approach والتي تعتمد على دراسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخياً مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية.

محفظة ادوات الدين والسوق النقدي

يتم احتساب احتمالية التعثر لأدوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) وقائمة الدخل الشامل الآخر (OCI) على أساس افراي بناءً على احتمالية التعثر وفقاً للتصنيف الخارجي. ويتم استثناء ادوات الدين الصادرة عن الحكومة الاردنية او بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

4- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default - LGD)

تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد اعتماداً على نسب تاريخية لاسترداد مالي وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني ومخففات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

5- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default - EAD)

يعرف على انه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة. ونسبة من السقوف غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) بناءً على حجم الاستغلال الفعلي المبني على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

حاجمية تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (9):

يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاجمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاجمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الإدارة والادارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاجمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الادارة:

- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد ادوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الاشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الادارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعمليات الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية او الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديدا واضحا لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديدا إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار (9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات او التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
- مراجعة السياسات واجراءات العمل والأنظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى وملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
- تطبيق الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولية عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الانظمة والاجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على اي استثناء او تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة، ووفق مبررات، واضحة، وموثقة.

مسؤوليات لجنة ادارة المخاطر:

- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الاشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:

- التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (9).
- مراقبة التوافق مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار رقم (9) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإيداء الرأي والنصيحة في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من ان جميع الادوات المالية /التعرضات الائتمانية قد تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال:

- التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر

- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- مراجعة النماذج والفرصيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الإفصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:

- الاشتراك مع الإدارات في تطوير وبناء نموذج الأعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقاً لمبادئ المعيار رقم (9).
- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من أن كافة الأدوات المالية قد خضعت للاحتساب.
- مراجعة الإفصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

فيما يلي أبرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية:

- حدوث تراجع أو انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
- وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل أو المقترض تزيد عن مدة معينة.
- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إفلاس.

عوامل الإقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام بإجتهادات جوهرية.

إحتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل إقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الإقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الإقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الإقتصاد الكلي المتغيرة.

إن في تقديرنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للإقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يتم استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية عند دراسة التنبؤات المستقبلية:

- 1- الناتج الاجمالي المحلي.
- 2- معدل البطالة.
- 3- مؤشر أسعار السوق المالي.
- 4- معدل التضخم

(4) - نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

البند	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار
نقد في الخزينة	25,136,413	22,945,295
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:		
حسابات جارية وتحت الطلب	41,317,396	12,283,680
متطلبات الإحتياطي النقدي	33,627,693	33,090,712
شهادات ايداع	16,900,000	-
مجموع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني *	91,845,089	45,374,392
مجموع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	116,981,502	68,319,687

- بلغ الإحتياطي النقدي الإلزامي 33,627,693 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (33,090,712 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب 33,627,693 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (38,090,712 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023.
- بلغت شهادات الإيداع 16,900,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2024، استحققت هذه الشهادات بتاريخ 7 كانون الثاني 2025 (صفر كما في 31 كانون الأول 2023).

إن الحركة على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	المجموع		المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	42,436,174	45,374,392	-	-	45,374,392
الأرصدة الجديدة	-	16,925,859	-	-	16,925,859
التغيرات الناتجة عن التعديلات	2,938,218	29,544,838	-	-	29,544,838
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	45,374,392	91,845,089	-	-	91,845,089

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023.

(5) - أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

البند	بنوك ومؤسسات مصرفية					
	خارج الأردن			داخل الأردن		
	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	9,736,311	10,905,957	9,736,311	10,905,957	-	-
ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل	28,982,254	16,813,086	2,844,254	275,486	26,138,000	16,537,600
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	30,000,000	-	30,000,000	-	-	-
المجموع	68,718,565	27,719,043	42,580,565	11,181,443	26,138,000	16,537,600
بفضل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(1,781)	(861)	(503)	(193)	(1,278)	(668)
	68,716,784	27,718,182	42,580,062	11,181,250	26,136,722	16,536,932

– بلغت الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 10,905,957 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (9,736,311 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

– لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023.

إن توزيع إجمالي الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هو كما يلي:

التصنيف	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5-	27,719,043	-	-	27,719,043	68,718,565
المجموع	27,719,043	-	-	27,719,043	68,718,565

إن الحركة على الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	68,718,565	-	-	68,718,565	46,289,524
الأرصدة والإيداعات الجديدة خلال السنة	17,724,777	-	-	17,724,777	15,181,975
الأرصدة والإيداعات المسددة خلال السنة	(57,676,300)	-	-	(57,676,300)	(2,336,490)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(1,047,999)	-	-	(1,047,999)	9,583,556
الرصيد كما في نهاية السنة	27,719,043	-	-	27,719,043	68,718,565

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023.

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,781	-	-	1,781	412
الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	667	-	-	667	1,077
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(1,456)	-	-	(1,456)	(115)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(131)	-	-	(131)	407
الرصيد في نهاية السنة	861	-	-	861	1,781

(6) - تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

31 كانون الأول 2024		31 كانون الأول 2023
دينار		دينار
الأفراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	776,437	769,411
قروض وكمبيالات *	183,470,565	185,042,272
بطاقات إئتمان	6,447,183	6,535,516
القروض العقارية	103,006,612	101,555,641
الشركات:		
أ - الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	81,249,907	82,453,705
قروض وكمبيالات *	404,538,616	365,895,832
ب - مؤسسات صغيرة ومتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	16,793,364	15,496,576
قروض وكمبيالات *	46,060,619	40,679,607
الحكومة والقطاع العام	13,811,600	20,488,783
المجموع	856,154,903	818,917,343
(ننزل): مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(57,828,163)	(63,314,138)
فوائد معلقة	(22,596,009)	(23,176,116)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	775,730,731	732,427,089

صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 222,171 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (174,861 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة 91,212,783 دينار أي ما نسبته 10,65 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024 (88,426,795 دينار أي ما نسبته 10,80 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 68,616,774 دينار أي ما نسبته 8,23 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024 (65,250,679 دينار أي ما نسبته 8,20 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023).
- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية بلغت 3,750,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (11,250,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	583,147,397	147,343,151	88,426,795	818,917,343	770,837,383
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	74,580,926	8,579,046	207,688	83,367,660	74,950,951
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(26,051,766)	(1,477,014)	(1,131,257)	(28,660,037)	(49,683,274)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	10,100,159	(9,207,103)	(893,056)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(69,931,931)	70,651,490	(719,559)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(13,494,340)	(8,806,711)	22,301,051	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	611,635	(1,102,819)	4,482,125	3,990,941	23,753,581
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(789,948)	(789,948)	(941,298)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	-	-	(20,671,056)	(20,671,056)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	558,962,080	205,980,040	91,212,783	856,154,903	818,917,343

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	2,269,450	6,469,158	54,575,530	63,314,138	52,030,738
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	190,403	122,699	48,863	361,965	408,054
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة	(125,849)	(25,420)	(433,426)	(584,695)	(383,710)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	102,309	(92,630)	(9,679)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(359,014)	454,411	(95,397)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(132,493)	(711,941)	844,434	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	926,558	6,913,821	7,840,379	6,069,538
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(174,071)	(2,170,901)	2,578,257	233,285	5,693,867
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(201,859)	(201,859)	(504,349)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	-	-	(13,135,050)	(13,135,050)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	1,770,735	4,971,934	51,085,494	57,828,163	63,314,138

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لنوع التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و2023:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	232,619	11,275	98,482	19,589	-	361,965
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(249,705)	(72,485)	(192,822)	(69,683)	-	(584,695)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(75,388)	(30,845)	(323,690)	40,725	-	(389,198)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(364,473)	(2,916)	48,196	(30,967)	-	(350,160)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	439,861	33,761	275,494	(9,758)	-	739,358
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	3,429,530	268,741	4,191,330	(49,222)	-	7,840,379
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المشطوبة *	586,916	(155,698)	(544,999)	360,436	(13,370)	233,285
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	(150,231)	(45,437)	-	(6,191)	-	(201,859)
الرصيد كما في نهاية السنة	19,779,398	2,173,284	30,619,556	5,248,444	7,481	57,828,163
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى افرادي	19,779,398	2,173,284	30,619,556	5,248,444	7,481	57,828,163

* تم خلال العام 2024 شطب تسهيلات إئتمانية مباشرة بقيمة 789,948 دينار بلغت فوائدها المعلقة 588,089 دينار والمخصص المرصود لها 201,859 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

** تم خلال العام 2024 تحويل تسهيلات إئتمانية الى حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بلغت قيمتها 20,671,056 دينار والمخصص المرصود لها 13,135,050 دينار وفوائدها المعلقة 7,536,006 دينار وذلك بموجب قرار مجلس الادارة.

- هناك تسهيلات إئتمانية مباشرة رصيدها 185,416,755 دينار وفوائدها المعلقة 111,503,935 دينار والمخصص المرصود لها 73,912,820 دينار كما في 31 كانون الأول 2024، تم ادراجها ضمن حسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.
- تم الافصاح أعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.
- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 6,144,904 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (5,704,145 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	257,065	12,580	109,761	28,648	-	408,054
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(336,324)	(20,398)	(16,185)	(10,803)	-	(383,710)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(33,862)	(2,224)	(231,424)	(4,480)	-	(271,990)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(162,917)	(49,707)	(47,353)	9,551	-	(250,426)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	196,779	51,931	278,777	(5,071)	-	522,416
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	2,209,516	847,636	2,759,190	253,196	-	6,069,538
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المشطوبة	302,190	(276,838)	4,850,776	823,482	(5,743)	5,693,867
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(64,616)	(7,641)	-	(432,092)	-	(504,349)
الرصيد كما في نهاية السنة	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى افرادي	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هو كما يلي:

التصنيف	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2-	778,555	-	-	778,555	6,089
3+	852,531	-	-	852,531	-
3	-	-	-	-	829,372
3-	3,998	-	-	3,998	4,808
4+	86,666,693	8,770,606	-	95,437,299	78,700,253
4	3,419,144	-	-	3,419,144	2,164,236
4-	7,664,521	4,424,951	-	12,089,472	9,626,461
5	90,968,419	66,420,276	-	157,388,695	135,423,408
5-	66,260,561	9,557,911	-	75,818,472	31,832,077
6+	3,954,188	29,900,238	-	33,854,426	33,599,577
6	4,018,906	2,291,402	-	6,310,308	7,069,057
6-	2,921,626	5,695,268	-	8,616,894	8,369,070
7+	-	-	-	-	135,493
7	-	44,961,001	-	44,961,001	95,773,681
8	-	-	4,939,054	4,939,054	393,033
9	-	-	8,632,371	8,632,371	7,159,538
10	-	-	32,736,264	32,736,264	36,875,438
غير مصنفة	50,275	-	-	50,275	837,987
المجموع	267,559,417	172,021,653	46,307,689	485,888,759	448,799,578

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	284,719,867	119,651,702	44,428,009	448,799,578	385,090,611
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	32,865,862	7,738,854	-	40,604,716	43,376,293
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(6,156,622)	(219,278)	(485,307)	(6,861,207)	(21,549,760)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	158,279	(158,279)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(49,572,131)	49,572,131	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,813,870)	(4,757,555)	13,571,425	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	14,358,032	194,078	2,158,369	16,710,479	41,882,434
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(12,949,905)	(12,949,905)	-
التسهيلات المشطوبة	-	-	(414,902)	(414,902)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	267,559,417	172,021,653	46,307,689	485,888,759	448,799,578

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,028,389	5,018,634	29,701,426	35,748,449	28,044,907
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	57,947	40,535	-	98,482	109,761
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(58,221)	-	(134,601)	(192,822)	(16,185)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	538	(538)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(253,889)	253,889	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(70,339)	(205,155)	275,494	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	359,574	3,831,756	4,191,330	2,759,190
التغيرات الناتجة عن تعديلات المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(147,965)	(2,336,173)	1,939,139	(544,999)	4,850,776
التسهيلات المشطوبة	-	-	(8,680,884)	(8,680,884)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	556,460	3,130,766	26,932,330	30,619,556	35,748,449

إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هو كما يلي:

التصنيف	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3+	846	-	-	846	155
3-	-	3,844	-	3,844	3,954
4+	10,937,369	714,829	-	11,652,198	10,297,666
4	8,543,454	547,275	-	9,090,729	6,449,451
4-	2,033,415	57,666	-	2,091,081	3,031,247
5	12,632,754	268,007	-	12,900,761	9,628,840
5-	7,808,740	101,892	-	7,910,632	3,196,667
6+	2,416,115	146,863	-	2,562,978	3,371,664
6	84,580	72,079	-	156,659	491,341
6-	1,533,045	449,298	-	1,982,343	4,103,442
7+	-	68,140	-	68,140	445,216
7	-	4,169,938	-	4,169,938	2,590,072
7-	-	111,695	-	111,695	141,951
8	-	-	1,076,064	1,076,064	863,846
9	-	-	181,139	181,139	1,054,712
10	-	-	9,123,088	9,123,088	10,791,419
غير مصنفة	50	-	-	50	7,036
المجموع	45,990,368	6,711,526	10,380,291	63,082,185	56,468,679

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	35,464,195	8,294,507	12,709,977	56,468,679	56,713,243
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	7,857,917	106,117	105,830	8,069,864	5,381,255
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(2,119,923)	(308,441)	(153,323)	(2,581,687)	(3,824,250)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,985,625	(2,953,907)	(31,718)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,514,144)	2,704,673	(190,529)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(279,153)	(482,648)	761,801	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	4,595,851	(648,775)	308,690	4,255,766	(980,663)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(3,038,420)	(3,038,420)	-
التسهيلات المشطوبة	-	-	(92,017)	(92,017)	(820,906)
الرصيد كما في نهاية السنة	45,990,368	6,711,526	10,380,291	63,082,185	56,468,679

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	154,478	177,464	6,511,360	6,843,302	6,180,871
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	13,352	222	6,015	19,589	28,648
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(7,641)	(13,002)	(49,040)	(69,683)	(10,803)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	48,720	(48,708)	(12)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,966)	28,623	(22,657)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,029)	(10,882)	12,911	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(31,172)	(18,050)	(49,222)	253,196
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(74,394)	55,801	379,029	360,436	823,482
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(1,849,787)	(1,849,787)	-
التسهيلات المشطوبة	-	-	(6,191)	(6,191)	(432,092)
الرصيد كما في نهاية السنة	126,520	158,346	4,963,578	5,248,444	6,843,302

إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد وفقاً لنوع التسهيل كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هو كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بطاقات ائتمان	4,920,584	293,295	904,866	6,118,745	5,792,979
طلب مكشوف	282,825	13,441	480,171	776,437	769,411
قروض سيارات	8,101,412	893,302	1,059,411	10,054,125	11,876,194
قروض شخصية	138,986,601	9,203,451	25,226,388	173,416,440	173,166,078
المجموع	152,291,422	10,403,489	27,670,836	190,365,747	191,604,662

إن الحركة على التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	158,866,601	10,387,049	22,351,012	191,604,662	198,444,670
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	22,163,303	670,718	101,858	22,935,879	19,825,813
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(12,510,665)	(430,900)	(255,914)	(13,197,479)	(18,022,768)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,008,354	(4,252,759)	(755,595)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,324,205)	7,778,548	(454,343)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,367,354)	(3,144,454)	6,511,808	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(10,544,612)	(604,713)	1,776,220	(9,373,105)	(8,545,675)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(1,420,655)	(1,420,655)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	152,291,422	10,403,489	27,670,836	190,365,747	191,604,662

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	944,345	1,128,930	14,663,873	16,737,148	14,369,317
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	108,327	81,444	42,848	232,619	257,065
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(58,535)	(12,356)	(178,814)	(249,705)	(336,324)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	50,619	(41,051)	(9,568)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(89,516)	159,177	(69,661)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(36,491)	(482,599)	519,090	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	531,770	2,897,760	3,429,530	2,209,516
التغيرات الناتجة عن تعديلات المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	62,578	23,168	501,170	586,916	302,190
التسهيلات المشطوبة	-	-	(806,879)	(806,879)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	981,327	1,388,483	17,409,588	19,779,398	16,737,148

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن توزيع إجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هو كما يلي:

التصنيف	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2	-	-	-	-	179,107
4+	6,794,425	2,042,287	-	8,836,712	3,449,365
4	264,127	-	-	264,127	770,009
4-	97,404	126,427	-	223,831	1,007,970
5	5,309,402	5,072,720	-	10,382,122	22,121,153
5-	22,382,067	-	-	22,382,067	6,422,195
6+	9,826,260	1,413,406	-	11,239,666	987,349
6	61,286	-	-	61,286	9,080,538
6-	-	876,007	-	876,007	881,311
7	-	5,289,130	-	5,289,130	6,058,623
7-	-	150,998	-	150,998	154,549
8	-	-	613,507	613,507	2,185,826
9	-	-	217,025	217,025	230,180
10	-	-	6,023,346	6,023,346	6,521,739
غير مصنفة	34,574,393	1,872,395	-	36,446,788	41,505,727
المجموع	79,309,364	16,843,370	6,853,878	103,006,612	101,555,641

إن الحركة على القروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	83,608,005	9,009,891	8,937,745	101,555,641	103,677,524
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	11,693,844	63,355	-	11,757,199	6,367,586
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(5,264,555)	(518,393)	(236,713)	(6,019,661)	(6,286,495)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,947,901	(1,842,158)	(105,743)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,521,451)	10,596,138	(74,687)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,033,950)	(422,054)	1,456,004	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,120,430)	(43,409)	238,822	(925,017)	(2,179,960)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(99,474)	(99,474)	(23,014)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(3,262,076)	(3,262,076)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	79,309,364	16,843,370	6,853,878	103,006,612	101,555,641

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	121,387	144,130	3,698,871	3,964,388	3,409,049
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	10,777	498	-	11,275	12,580
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1,452)	(62)	(70,971)	(72,485)	(20,398)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,432	(2,333)	(99)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,643)	12,722	(3,079)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(23,634)	(13,305)	36,939	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	66,386	202,355	268,741	847,636
التغيرات الناتجة عن تعديلات المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(920)	86,303	(241,081)	(155,698)	(276,838)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(1,797,500)	(1,797,500)	-
	-	-	(45,437)	(45,437)	(7,641)
الرصيد كما في نهاية السنة	98,947	294,339	1,779,998	2,173,284	3,964,388

إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

التصنيف	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	2	-	2	-
4+	8,567,845	-	-	8,567,845	6,911,250
4	312,433	-	-	312,433	312,433
5	3,749,999	-	-	3,749,999	11,250,000
6+	1,181,232	-	-	1,181,232	2,015,044
8	-	-	89	89	52
غير مصنفة	-	-	-	-	4
المجموع	13,811,509	2	89	13,811,600	20,488,783

إن الحركة على التسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	20,488,729	2	52	20,488,783	26,911,335
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	-	2	-	2	4
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1)	(2)	-	(3)	(1)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(13)	-	13	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(6,677,206)	-	24	(6,677,182)	(6,422,555)
الرصيد كما في نهاية السنة	13,811,509	2	89	13,811,600	20,488,783

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	20,851	-	-	20,851	26,594
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(13,370)	-	-	(13,370)	(5,743)
الرصيد كما في نهاية السنة	7,481	-	-	7,481	20,851

الفوائد المعلقة

إن الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

المجموع	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024						
الرصيد كما في بداية السنة	5,737,187	2,485,669	11,197,598	3,755,662	-	23,176,116
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	2,826,489	1,021,591	3,135,163	1,293,455	-	8,276,698
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(304,042)	(47,343)	(275,929)	(105,396)	-	(732,710)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(33,324)	(54,037)	(414,902)	(85,826)	-	(588,089)
الفوائد المعلقة المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(597,706)	(1,485,342)	(4,269,022)	(1,183,936)	-	(7,536,006)
الرصيد كما في نهاية السنة	7,628,604	1,920,538	9,372,908	3,673,959	-	22,596,009
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023						
الرصيد كما في بداية السنة	4,004,947	1,778,328	8,099,619	3,069,365	-	16,952,259
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	2,142,415	765,680	3,193,142	1,181,723	-	7,282,960
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(377,413)	(42,966)	(95,163)	(106,612)	-	(622,154)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(32,762)	(15,373)	-	(388,814)	-	(436,949)
الرصيد كما في نهاية السنة	5,737,187	2,485,669	11,197,598	3,755,662	-	23,176,116

(7) - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

البند	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق مالية	1,372,063	1,372,783

(8) - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

البند	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق مالية *	30,919,206	32,236,542
أسهم غير مدرجة في أسواق مالية	20,043,988	18,086,021
	50,963,194	50,322,563

– بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 4,433 دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول 2024 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (أرباح متحققة بمبلغ 4,824 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023).

– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 176,257 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 (281,263 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023).

* تتضمن الأسهم المدرجة أسهم في رأس مال البنك الوطني – فلسطين بقيمة 23,906,901 دينار. هذا وتم توقيغ مذكرة تفاهم خلال كانون الأول من العام 2022 لبيع أسهم البنك التجاري الأردني في رأس مال البنك الوطني – فلسطين. هذا ولم يتم استكمال تنفيذ صفقة البيع وإجراءات نقل ملكية الأسهم بسبب عدم الحصول على الموافقات النهائية من الجهات الرقابية حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2024.

(9) - موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي

البند	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023
دينار	دينار	دينار
أذونات وسندات خزينة	315,843,939	339,473,730
أسناد قروض الشركات	4,194,026	4,193,093
	320,037,965	343,666,823
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(375,318)	(379,308)
القوائد المعلقة	(78,026)	(77,094)
صافي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	319,584,621	343,210,421

فيما يلي توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

التصنيف	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5-	318,679,939	-	-	318,679,939	342,309,729
9	-	-	1,358,026	1,358,026	1,357,094
المجموع	318,679,939	-	1,358,026	320,037,965	343,666,823

إن الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	342,309,729	-	1,357,094	343,666,823	366,766,485
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	45,009,992	-	-	45,009,992	75,413,737
الاستثمارات المستحقة / المبيعة	(68,704,791)	-	(123,756)	(68,828,547)	(98,642,925)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	65,009	-	124,688	189,697	129,526
الرصيد كما في نهاية السنة	318,679,939	-	1,358,026	320,037,965	343,666,823

– قام البنك خلال العام 2023 ببيع سندات خزينة تبلغ القيمة الدفترية لهم 5,937,170 دينار بقيمة 6,586,610 دينار، وتنتج عن بيع هذه السندات أرباح بقيمة 649,440 دينار. هذا ولم يتم بيع أية موجودات مالية بالكلفة المطفأة خلال العام 2024.

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	23,205	-	356,103	379,308	373,284
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,990)	-	-	(3,990)	6,024
الرصيد كما في نهاية السنة	19,215	-	356,103	375,318	379,308

(10) - ممتلكات ومعدات - بالصادفي

البند	اراضي	مباني	اجهزة ومعدات مكتبية	ديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2024								
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	3,143,110	14,446,561	10,942,861	6,811,655	309,631	6,275,863	1,114,785	43,044,466
إضافات	-	-	94,054	32,220	43,000	327,594	823,269	1,320,137
استيعادات	-	-	(455,543)	(302,272)	(6,500)	(412,951)	(31,492)	(1,208,758)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	334,846	628,075	-	221,961	(1,184,882)	-
المحول لموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	(114,259)	(114,259)
الرصيد في نهاية السنة	3,143,110	14,446,561	10,916,218	7,169,678	346,131	6,412,467	607,421	43,041,586
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	3,532,358	8,328,253	4,653,407	287,875	3,920,931	-	20,722,824
استهلاك السنة	-	278,729	648,097	675,607	12,902	794,355	-	2,409,690
استيعادات	-	-	(444,881)	(299,420)	(6,499)	(410,409)	-	(1,161,209)
الرصيد في نهاية السنة	-	3,811,087	8,531,469	5,029,594	294,278	4,304,877	-	21,971,305
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,143,110	10,635,474	2,384,749	2,140,084	51,853	2,107,590	607,421	21,070,281
نسبة الاستهلاك (%)	-	2	15-10	15	15	20	-	-
2023								
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	2,893,110	14,446,561	10,533,640	6,210,679	319,010	6,127,770	2,053,238	42,584,008
إضافات	-	-	116,349	46,948	-	225,348	2,270,388	2,659,033
استيعادات	-	-	(536,405)	(670,429)	(9,379)	(982,362)	-	(2,198,575)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	250,000	-	829,277	1,224,457	-	905,107	(3,208,841)	-
الرصيد في نهاية السنة	3,143,110	14,446,561	10,942,861	6,811,655	309,631	6,275,863	1,114,785	43,044,466
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	-	3,253,629	8,187,654	4,705,987	286,611	4,143,976	-	20,577,857
استهلاك السنة	-	278,729	672,933	612,221	10,640	752,616	-	2,327,139
استيعادات	-	-	(532,334)	(664,801)	(9,376)	(975,661)	-	(2,182,172)
الرصيد في نهاية السنة	-	3,532,358	8,328,253	4,653,407	287,875	3,920,931	-	20,722,824
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,143,110	10,914,203	2,614,608	2,158,248	21,756	2,354,932	1,114,785	22,321,642
نسبة الاستهلاك (%)	-	2	15-10	15	15	20	-	-

- بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 11,963,027 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (11,441,054 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

(11) - اموجودات غير ملموسة - بالصافي

أنظمة حاسوب وبرامج		البند
2023	2024	
دينار	دينار	
2,228,329	2,858,126	الرصيد في بداية السنة
763,526	377,909	إضافات خلال السنة
-	114,259	المحول من دفعات على حساب ممتلكات ومعدات (إيضاح 10)
366,243	(98,799)	صافي (المحول إلى الإضافات) دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة
(499,972)	(612,385)	الاطفاء للسنة
2,858,126	2,639,110	الرصيد في نهاية السنة
%20	%20	نسبة الإطفاء السنوية

(12) - موجودات حق استخدام الأصول / التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك باستئجار العديد من المواقع بما في ذلك الأراضي والمباني، إن مدة العقود تتراوح بين 5 و 16 سنة. يتم خصم التزامات عقود الإيجار المتعلقة بحق استخدام الأصول وفقاً لسياسات البنك بنسبة 2,82%.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

2023		2024		البند
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
دينار	دينار	دينار	دينار	
5,624,770	5,835,715	5,800,708	6,041,037	الرصيد في بداية السنة
1,337,090	1,337,090	910,629	910,629	إضافات خلال السنة
-	(1,082,451)	-	(1,059,581)	ينزل: الاستهلاك خلال السنة
(49,317)	(49,317)	(296,683)	(296,683)	العقود الملغاة
(1,271,170)	-	(1,188,782)	-	الايحارات المدفوعة
159,335	-	152,537	-	فوائد التزامات عقود إيجار (إيضاح 26)
5,800,708	6,041,037	5,378,409	5,595,402	الرصيد في نهاية السنة

إن تفاصيل التزامات عقود الإيجار هي كما يلي:

2023	2024	البند
دينار	دينار	
1,089,352	1,245,735	أقل من سنة
2,155,557	2,888,109	سنة إلى 5 سنوات
2,555,799	1,244,565	أكثر من 5 سنوات
5,800,708	5,378,409	المجموع

(13) - موجودات أخرى

2023	2024	البند
دينار	دينار	
46,083,302	46,816,268	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي *
16,310,943	15,427,755	فوائد وإيرادات برسم القبض
1,101,033	1,562,238	تأمينات مستردة
1,411,130	1,291,723	مصاريف مدفوعة مقدماً
2,966,630	1,214,090	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة - بالصافي **
9,420	39,650	شيكات مقبوضة
3,654,600	4,381,124	أجري
71,537,058	70,732,848	المجموع

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

2023	2024				البند
المجموع	المجموع	أسهم مستملكة	عقارات مستملكة مبيعة على دفعات	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
55,682,898	46,083,302	526,885	1,449,166	44,107,251	الرصيد في بداية السنة - صافي
5,730,409	3,282,702	-	-	3,282,702	الإضافات خلال السنة
(15,306,916)	(5,994,255)	-	(2,080,740)	(3,913,515)	الاستيعادات خلال السنة - صافي
-	-	-	2,151,918	(2,151,918)	عقارات مبيعة على دفعات
(142,211)	(830,783)	(830,783)	-	-	خسائر تقييم الاسهم المستملكة
119,122	4,275,302	830,783	(10,148)	3,454,667	اثر المسترد (التدني) للسنة
46,083,302	46,816,268	526,885	1,510,196	44,779,187	الرصيد في نهاية السنة - صافي

- إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني ومخصص المخالف للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

2023	2024				البند
المجموع	المجموع	أسهم مستملكة	عقارات مستملكة مبيعة على دفعات	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
8,427,285	7,289,324	1,478,759	146,676	5,663,889	الرصيد في بداية السنة
108,198	29,356	-	10,148	19,208	المخصص خلال السنة
(227,320)	(4,304,658)	(830,783)	-	(3,473,875)	المخصص المسترد خلال السنة
(1,018,839)	(99,639)	-	(33,323)	(66,316)	المستخدم من المخصص
7,289,324	2,914,383	647,976	123,501	2,142,906	الرصيد في نهاية السنة

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها الى البنك خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الاحالة وللبنك المركزي الاردني الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمدة سنتين متتاليتين كحد أقصى، وبموجب تعميم البنك المركزي الاردني رقم 16234/3/10 فقد تقرر ايقاف احتساب مخصص مقابل العقارات التي تزيد فترة استملاكها عن اربعة سنوات وعدم امكانية التصرف بالمخصص الذي تم تسجيله سابقا الا عند بيع الأصول المستملكة.

إن توزيع اجمالي ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هو كما يلي:

2023	2024				التصنيف
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2,990,000	1,222,000	-	-	1,222,000	5-
2,990,000	1,222,000	-	-	1,222,000	المجموع

إن الحركة على أرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,990,000	-	-	2,990,000	2,507,988
الأرصدة المسددة	(2,990,000)	-	-	(2,990,000)	(2,507,988)
التعرضات الجديدة	1,222,000	-	-	1,222,000	2,990,000
الرصيد كما في نهاية السنة	1,222,000	-	-	1,222,000	2,990,000

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	23,370	-	-	23,370	105,030
الأرصدة المسددة	(23,370)	-	-	(23,370)	(105,030)
التعرضات الجديدة	7,910	-	-	7,910	23,370
الرصيد كما في نهاية السنة	7,910	-	-	7,910	23,370

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023.

(14) - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

البند	2024			2023		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	565,235	565,235	-	2,315,024	2,315,024
ودائع لأجل	26,233,000	9,368,428	35,601,428	16,113,000	30,000,000	46,113,000
المجموع	26,233,000	9,933,663	36,166,663	16,113,000	32,315,024	48,428,024

لا يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2024 (30,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

(15) - ودائع عملاء

الأفراد	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع		
				الكبرى	الصغيرة والمتوسطة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الاول 2024					
حسابات جارية وتحت الطلب	32,850,193	61,466,237	39,519,130	10,017,979	143,853,539
ودائع التوفير	191,890,340	456,619	2,059,448	537,457	194,943,864
شهادات الایداع	48,317,831	-	-	-	48,317,831
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	398,607,750	57,066,037	90,135,981	61,965,212	607,774,980
المجموع	671,666,114	118,988,893	131,714,559	72,520,648	994,890,214
31 كانون الاول 2023					
حسابات جارية وتحت الطلب	34,746,380	43,550,414	34,468,710	12,767,989	125,533,493
ودائع التوفير	195,807,541	150,448	1,593,306	584,869	198,136,164
شهادات الایداع	34,986,846	-	26,000	-	35,012,846
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	395,250,217	55,139,961	83,380,636	75,042,338	608,813,152
المجموع	660,790,984	98,840,823	119,468,652	88,395,196	967,495,655

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام 72,520,648 دينار أي ما نسبته 7,29% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (88,395,196 دينار أي ما نسبته 9,14% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 141,795,917 دينار أي ما نسبته 14,25% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (122,827,540 دينار أي ما نسبته 12,70% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 2,884,725 دينار أي ما نسبته 0,29% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (3,557,903 دينار أي ما نسبته 0,37% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023).
- بلغت الودائع الجامدة 11,100,435 دينار أي ما نسبته 1,12% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (9,313,965 دينار أي ما نسبته 0,96% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023).

(16) - تأميمات نقدية

البند	2024	2023
دينار	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	30,954,976	25,557,457
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	15,389,504	14,528,358
تأمينات التعامل بالهامش	111,364	127,763
المجموع	46,455,844	40,213,578

(17) - أموال مقترضة

القرض	اجمالي	الرصيد	طريقة السداد	الضمانات	سعر الفائدة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024					
قرض البنك الدولي	2,000,000	600,000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	7,11
سلف البنك المركزي الأردني	63,379,473	63,379,473	فترات متنوعة	-	0-1
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	رهونات عقارية	5,1
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	548,077	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,18
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	617,000	617,000	15 عام منها 2 عام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,36
بنك الاستثمار الأوروبي	23,007,759	18,824,530	7 أعوام منها 2 عام سماح يسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,82
المجموع		93,969,080			
31 كانون الأول 2023					
قرض البنك الدولي	2,000,000	800,000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	7,11
قرض صندوق النقد العربي	2,100,000	189,000	10 اعوام منها 3 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	2,5
سلف البنك المركزي الأردني	36,439,751	36,439,751	فترات متنوعة	-	0-1
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 5 شباط 2024	رهونات عقارية	8,65
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	رهونات عقارية	5,1
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 26 ايلول 2024	رهونات عقارية	4,55
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	613,940	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,18
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	617,000	617,000	15 عام منها 2 عام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,36
بنك الاستثمار الأوروبي	23,007,759	23,007,759	7 أعوام منها 2 عام سماح يسدد على اقساط نصف سنوية	-	6,9
المجموع		91,667,450			

- بلغت الأموال المعاد إقراضها 65,949,269 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (39,179,628 دينار كما في 31 كانون الأول 2023) ونسبة فائدة تتراوح بين 2% و 12,5% كما في 31 كانون الأول 2024 (2% و 12% كما في 31 كانون الأول 2023).

(18) - ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل
إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024	2023
دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	5,303,391	5,417,035
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	4,393,733	6,512,113
تعديلات ضريبة دخل سنوات سابقة	-	(233,808)
ضريبة الدخل المدفوعة	(6,563,206)	(6,391,949)
الرصيد في نهاية السنة	3,133,918	5,303,391

ب- مصروف ضريبة الدخل
يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

البند	2024	2023
دينار	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	4,393,733	6,512,113
ضريبة دخل سنوات سابقة	(19,110)	42,686
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	1,604,235	(1,046,877)
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	16,123	(51,140)
المجموع	5,994,981	5,456,782

ج- الوضع الضريبي

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2019.
- أما بخصوص الأعوام 2020 و 2021 و 2022 و 2023 فقد تم تقديم الاقرارات الضريبية ضمن المدة المحددة الا انه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية. ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

د- الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة:

31 كانون الأول		2024				البند
2023	2024					
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد نهاية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
81,098	75,984	199,957	13,460	-	213,417	مخصصات ديون قبل عام 2000
1,678,314	337,042	886,953	3,559,019	29,356	4,416,616	مخصص تدني عقارات مستملكة
529,700	524,192	1,379,453	14,495	-	1,393,948	مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربعة سنوات
561,928	246,231	647,976	830,783	-	1,478,759	مخصص الأسهم المستملكة المخالفة
179,823	495,520	1,304,001	-	830,783	473,218	خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون
236,550	292,850	770,657	120,352	268,509	622,500	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
-	7,270	19,132	-	19,132	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,767,031	2,055,601	5,409,478	99,921	859,318	4,650,081	مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة
552,180	363,156	955,675	497,430	-	1,453,105	مخصصات أخرى
342,000	342,000	900,000	900,000	900,000	900,000	مخصص مكافآت الموظفين
4,000,578	3,107,740	8,178,262	2,349,575	-	10,527,837	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
405,623	304,217	800,572	266,857	-	1,067,429	خسائر مؤجلة لقاء بيع عقارات مستملكة
217,076	146,020	1,123,230	546,586	-	1,669,816	خسارة ضريبية محورة
-	649,843	1,710,113	-	1,710,113	-	مخصصات وفوائد معلقة محاسب عنها سابقاً
10,551,901	8,947,666	24,285,459	9,198,478	4,617,211	28,866,726	
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة						
62,260	78,383	206,270	(33,901)	8,526	163,843	الأرباح غير المتحققة لمحفظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
636,151	474,115	3,466,857	(4,433)	(1,098,679)	4,561,103	احتياطي القيمة العادلة *
698,411	552,498	3,673,127	(38,334)	(1,090,153)	4,724,946	

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

31 كانون الأول		31 كانون الأول		البند
2023	2024	2023	2024	
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,720,245	698,411	9,505,024	10,551,901	الرصيد في بداية السنة
200,437	16,031	2,734,485	1,754,540	المضاف خلال السنة
(1,222,271)	(161,944)	(1,687,608)	(3,358,775)	المستبعد خلال السنة
698,411	552,498	10,551,901	8,947,666	الرصيد في نهاية السنة

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة 38% للدخل من داخل المملكة و 13% من الدخل من خارج المملكة كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 وتعديلاته والساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني 2019.

هـ- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2023	2024	البند
دينار	دينار	
16,941,566	17,712,682	الربح المحاسبي
7,589,425	4,235,337	يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً
(7,458,886)	(10,823,457)	يُنزل: أرباح غير خاضعة للضريبة
17,072,105	11,124,562	الربح الضريبي المعدل
38%	38%	نسبة ضريبة الدخل القانونية
38%	25%	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

(19) - مخصصات متنوعة

الرصيد في بداية السنة	(المسترد) المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
31 كانون الاول 2024				
622,500	268,509	(120,352)	770,657	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
-	19,132	-	19,132	مخصص تعويض نهاية الخدمة
615,000	(497,430)	-	117,570	اخرى
1,237,500	(209,789)	(120,352)	907,359	المجموع
31 كانون الاول 2023				
266,000	663,071	(306,571)	622,500	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
359	1,771	(2,130)	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
615,000	-	-	615,000	اخرى
881,359	664,842	(308,701)	1,237,500	المجموع

(20) - مطلوبات أخرى

2023	2024	البند
دينار	دينار	
29,649,698	32,040,185	تأمينات وامانات مختلفة
7,138,127	3,876,763	فوائد مستحقة غير مدفوعة
2,824,431	3,410,334	شيكات مقبولة الدفع
1,645,807	1,905,333	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
1,058,339	1,091,439	مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة *
1,384,768	1,051,502	الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة **
2,092,742	682,918	معاملات في الطريق بين الفروع
412,659	451,246	أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي
102,474	108,036	أمانات الصناديق الحديدية
82,879	27,262	أمانات مساهمين
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
1,478,469	1,491,558	أخرى
47,925,393	46,191,576	المجموع

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن الحركة الحاصلة على مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2024 هي كما يلي:

2023	2024	البند
دينار	دينار	
1,069,621	1,058,339	الرصيد في بداية السنة
870,204	2,018,850	المبالغ المقبوضة
(881,486)	(1,985,750)	استيعادات
1,058,339	1,091,439	الرصيد في نهاية السنة

إن الحركة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2024 هي كما يلي:

2023	2024				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
286,972,151	283,114,075	5,075,949	9,438,468	268,599,658	الرصيد كما في بداية السنة
31,336,876	36,328,254	2,741	722,053	35,603,460	التعرضات الجديدة خلال السنة
(27,185,129)	(26,155,521)	(11,570)	(606,250)	(25,537,701)	التعرضات المستحقة خلال السنة
-	-	(20,905)	(1,358,515)	1,379,420	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	(144,000)	15,483,150	(15,339,150)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	46,763	(15,371)	(31,392)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(8,009,823)	8,108,297	(96,624)	(853,566)	9,058,487	التغيرات الناتجة عن تعديلات
283,114,075	301,395,105	4,852,354	22,809,969	273,732,782	الرصيد كما في نهاية السنة

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2024 هي كما يلي:

2023	2024				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,479,402	1,384,768	789,571	19,479	575,718	الرصيد كما في بداية السنة
55,056	68,338	516	6,206	61,616	التعرضات الجديدة خلال السنة
(69,920)	(51,912)	(513)	(3,452)	(47,947)	التعرضات المستحقة خلال السنة
-	-	-	(1,639)	1,639	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	55,227	(55,227)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	90	-	(90)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
12,891	6,120	2,158	3,962	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث
(92,661)	(355,812)	(288,573)	445	(67,684)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,384,768	1,051,502	503,249	80,228	468,025	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي التوزيع الإجمالي للكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و2023:

التصنيف	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2+	-	-	-	-	16,360
2	81,535	-	-	81,535	2,500
2-	432,939	-	-	432,939	-
3+	30,000	2,000	-	32,000	32,000
3	12,500	-	-	12,500	299,445
3-	50,300	1,000	-	51,300	327,652
4+	23,100,093	1,774,628	-	24,874,721	24,292,583
4	9,432,650	127,915	-	9,560,565	7,381,049
4-	10,581,314	189,000	-	10,770,314	7,633,331
5	39,846,740	2,233,507	-	42,080,247	43,127,342
5-	24,593,786	990,514	-	25,584,300	10,613,905
6+	3,726,531	4,724,674	-	8,451,205	9,546,919
6	14,983,170	1,035,966	-	16,019,136	20,786,978
6-	403,323	523,500	-	926,823	364,700
7+	-	28,110	-	28,110	21,000
7	-	22,300	-	22,300	2,627,595
7-	-	4,000	-	4,000	-
8	-	-	60,099	60,099	3,041,911
9	-	-	14,371	14,371	13,314
10	-	-	4,764,301	4,764,301	2,018,849
غير مصنفة	8,501	-	-	8,501	11,837,923
المجموع	127,283,382	11,657,114	4,838,771	143,779,267	143,985,356

إن الحركة على إجمالي الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	132,110,222	6,801,060	5,074,074	143,985,356	146,697,452
التعرضات الجديدة خلال السنة	7,157,324	-	-	7,157,324	7,299,018
التعرضات المستحقة خلال السنة	(2,522,142)	(109,813)	(10,145)	(2,642,100)	(6,203,429)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,321,405	(1,300,500)	(20,905)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,878,378)	7,022,378	(144,000)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(21,000)	(15,371)	36,371	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,884,049)	(740,640)	(96,624)	(4,721,313)	(3,807,685)
الرصيد كما في نهاية السنة	127,283,382	11,657,114	4,838,771	143,779,267	143,985,356

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	301,892	11,999	789,272	1,103,163	1,235,273
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	9,553	-	-	9,553	3,676
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1,727)	-	(296)	(2,023)	(50,419)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,490	(1,490)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(21,773)	21,773	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3)	-	3	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	18,160	313	18,473	(6,402)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(69,640)	(2,524)	(288,602)	(360,766)	(78,965)
الرصيد كما في نهاية السنة	219,792	47,918	500,690	768,400	1,103,163

فيما يلي التوزيع الإجمالي للإعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4+	8,677,260	-	-	8,677,260	9,753,077
4-	345,933	-	-	345,933	188,786
5	10,760,355	500,472	-	11,260,827	1,480,445
5-	5,030,076	-	-	5,030,076	1,925,033
6+	50,819	331,391	-	382,210	2,120,564
6	-	-	-	-	56,785
غير مصنفة	-	-	-	-	1,033,784
المجموع	24,864,443	831,863	-	25,696,306	16,558,474

إن الحركة على إجمالي الإعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	16,137,360	421,114	-	16,558,474	28,640,261
التعرضات الجديدة خلال السنة	10,584,794	500,472	-	11,085,266	2,891,748
التعرضات المستحقة خلال السنة	(4,959,274)	-	-	(4,959,274)	(7,465,615)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	3,101,563	(89,723)	-	3,011,840	(7,507,920)
الرصيد كما في نهاية السنة	24,864,443	831,863	-	25,696,306	16,558,474

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2024 هي كما يلي:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	8,177	184	-	8,361	6,179
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	12,312	27	-	12,339	5,166
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(1,441)	-	-	(1,441)	(1,046)
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	(375)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,467)	578	-	(889)	(1,563)
الرصيد كما في نهاية السنة	17,581	789	-	18,370	8,361

فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

البند	2024				2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2-	1,788,505	-	-	1,788,505	1,993,911
3+	744,963	9,959	-	754,922	12,950
3	-	-	-	-	2,428,740
3-	5,912	-	-	5,912	814,816
4+	25,076,936	601,981	-	25,678,917	31,520,600
4	4,871,864	126,721	-	4,998,585	4,990,878
4-	6,400,548	327,968	-	6,728,516	4,816,245
5	46,544,034	2,503,533	-	49,047,567	39,084,942
5-	20,745,998	515,771	-	21,261,769	11,835,351
6+	4,973,127	5,656,383	-	10,629,510	9,472,860
6	629,067	481,600	-	1,110,667	2,637,195
6-	218,650	-	-	218,650	441,689
7+	-	43,440	-	43,440	-
7	-	-	-	-	1,067,875
8	-	-	9,769	9,769	1,525
9	-	-	2,086	2,086	-
10	-	-	1,728	1,728	350
غير مصنفة	9,585,353	53,636	-	9,638,989	11,450,318
المجموع	121,584,957	10,320,992	13,583	131,919,532	122,570,245

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

إن الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024					2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	120,352,076	2,216,294	1,875	122,570,245	111,634,438	
التعرضات الجديدة خلال السنة	17,861,342	221,581	2,741	18,085,664	21,146,110	
التعرضات المستحقة خلال السنة	(18,056,285)	(496,437)	(1,425)	(18,554,147)	(13,516,085)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	58,015	(58,015)	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,460,772)	8,460,772	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(10,392)	-	10,392	-	-	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	9,840,973	(23,203)	-	9,817,770	3,305,782	
الرصيد كما في نهاية السنة	121,584,957	10,320,992	13,583	131,919,532	122,570,245	

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023:

البند	2024					2023
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	265,649	7,296	299	273,244	237,950	
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	39,751	6,179	516	46,446	46,214	
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(44,779)	(3,452)	(217)	(48,448)	(18,455)	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	149	(149)	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(33,454)	33,454	-	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(87)	-	87	-	-	
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(14,198)	1,845	(12,353)	19,668	
التغيرات الناتجة عن تعديلات	3,423	2,391	29	5,843	(12,133)	
الرصيد كما في نهاية السنة	230,652	31,521	2,559	264,732	273,244	

(21) - رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع 120,000,000 دينار موزعاً على 120,000,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2024 (120,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

(22) - إحتياطي قانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

(23) - إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

البند	2024	2023
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	3,924,952	2,621,695
(خسائر) أرباح غير متحققة	(936,643)	1,308,081
المحصر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,433	(4,824)
الرصيد في نهاية السنة	2,992,742	3,924,952

- يتضمن رصيد إحتياطي القيمة العادلة 311,112 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 و 2023 لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

(24) - الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 و 2023 هي كما يلي:

2023	2024	البند
دينار	دينار	
20,483,016	24,278,467	الرصيد في بداية السنة
11,484,784	11,717,701	الربح للسنة
(6,000,000)	(6,000,000)	أرباح موزعة على المساهمين *
(1,694,157)	(1,771,268)	المحول إلى احتياطي قانوني
4,824	(4,433)	المحصر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
24,278,467	28,220,467	الرصيد في نهاية السنة

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 8,947,666 دينار والذي يعادل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2024 (10,551,901 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 2,992,742 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2024 (دائن بمبلغ 3,924,952 كما في 31 كانون الأول 2023 (متضمناً مبلغ 311,112 دينار لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).
- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 579,471 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2024 (537,044 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نيسان 2024 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار. وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نيسان 2023 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2022 بما يعادل 6 مليون دينار).

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 6% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2024 بما يعادل 7,2 مليون دينار، علماً بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

(25) - الفوائد الدائنة

2023	2024	البند
دينار	دينار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للافراد (التجزئة)
65,604	61,117	حسابات جارية مدينة
21,867,167	19,297,193	قروض وكمبيالات
917,009	877,071	بطاقات الائتمان
11,138,151	12,047,019	القروض العقارية
		الشركات
		الكبرى
6,008,810	6,807,762	حسابات جارية مدينة
26,915,947	27,797,863	قروض وكمبيالات
		الصغيرة والمتوسطة
1,550,979	1,400,494	حسابات جارية مدينة
2,690,652	4,926,123	قروض وكمبيالات
1,705,101	1,300,550	الحكومة والقطاع العام
207,618	838,660	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
1,351,089	1,478,103	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
17,766,460	17,844,490	موجودات مالية بالخلفة المطفاة
92,184,587	94,676,445	المجموع

(26) - الفوائد المدينة

2023	2024	البند
دينار	دينار	
2,676,687	2,281,414	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
532,642	1,009,190	حسابات جارية وتحت الطلب
1,868,051	1,683,495	ودائع توفير
1,621,118	2,084,226	شهادات الإيداع
31,317,252	36,565,953	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
837,142	902,711	تأمينات نقدية
4,208,604	2,845,060	أموال مقترضة
159,335	152,537	فوائد التزامات عقود الإيجار (إيضاح ١٢)
707,244	772,601	رسوم مؤسسية ضمان الودائع
43,928,075	48,297,187	المجموع

(27) - صافي إيرادات العمولات

2023	2024	البند
دينار	دينار	
1,104,414	1,470,296	عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة
2,427,685	2,733,013	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
3,532,099	4,203,309	المجموع

(28) - أرباح عملات أجنبية - بالصافي

2023	2024	البند
دينار	دينار	
940,382	1,082,793	ناتجة عن التداول / التعامل
350,981	391,987	ناتجة عن التقييم
14,573	15,879	حسابات التعامل بالهامش
1,305,936	1,490,659	المجموع

(29) - أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

دينار	عوائد توزيعات أسهم	أرباح غير متحققة	(خسائر) متحققة	البند
دينار	دينار	دينار	دينار	
				2024
7,894	1,350	8,526	(1,982)	أسهم مدرجة في أسواق مالية
				2023
(131,409)	2,700	(141,992)	7,883	أسهم مدرجة في أسواق مالية

(30) - إيرادات أخرى

2023	2024	البند
دينار	دينار	
2,431,607	356,559	مستردات ديون معدومة *
712,165	773,843	إيرادات خدمات الحسابات
1,200,000	-	إيرادات معادة من مخصصات مختلفة
602,252	689,550	إيرادات الحوالات
217,189	144,945	إيرادات الشبكات
76,320	69,961	إيجار الصناديق الحديدية
37,919	31,570	إيرادات هاتف وتلكس وبريد
87,416	33,434	عوائد عقارات مستملكة
10,851	12,174	إيرادات التأمين
196	-	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
662,890	285,001	أخرى
6,038,805	2,397,037	المجموع

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة اخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024 و2023.

(31) - نفقات الموظفين

2023	2024	البند
دينار	دينار	
13,202,695	14,036,497	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1,446,887	1,510,391	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
11,695	11,975	مساهمة البنك في صندوق الادخار
575,906	599,649	نفقات طبية
97,311	82,068	تدريب الموظفين
69,270	87,984	مياومات سفر
48,447	52,384	نفقات التأمين على حياة الموظفين
16,492	17,676	أخرى
15,468,703	16,398,624	المجموع

(32) - مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة - بالصافي

2023	2024				البند
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,369	(920)	-	-	(920)	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (إيضاح 5)
11,787,749	7,850,934	9,107,515	(1,147,064)	(109,517)	تسهيلات ائتمانية مباشرة (إيضاح 6)
6,024	(3,990)	-	-	(3,990)	أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 9)
(132,110)	(334,763)	(288,585)	15,636	(61,814)	كفالات مالية (إيضاح 20)
35,294	(8,512)	2,173	(9,080)	(1,605)	سقوف التسهيلات الائتمانية غير مستغلة (إيضاح ٢٠)
2,182	10,009	-	605	9,404	الاعتمادات والقبولات (إيضاح 20)
(81,660)	(15,460)	-	-	(15,460)	السحوبات الزمنية والإعتمادات المستترة (إيضاح 13)
11,618,848	7,497,298	8,821,103	(1,139,903)	(183,902)	المجموع

(33) - مصاريف أخرى

2023	2024	البند
دينار	دينار	
1,698,026	2,028,134	برامج وصيانة أجهزة الحاسب الآلي
1,041,479	1,114,364	مصاريف قضائية واتعاب محاماة
852,829	1,191,667	إعلانات
900,697	834,499	مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويقت
855,673	498,229	تبرعات وإكراميات
829,328	960,094	مصاريف تأمين
825,489	953,468	إشتراكات
714,988	784,828	صيانة وتصليلات ومصاريف سيارات
503,938	359,320	اتعاب مهنية واستشارات
502,045	652,169	مصاريف بطاقات الائتمان - صافي
485,054	550,151	تنظيف وخدمات الأمن والحماية
469,522	550,899	رسوم ورخص وضرائب
406,975	653,934	بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة
365,610	392,719	قرطاسية ومطبوعات
179,379	183,636	إيجارات
168,681	258,410	خسائر بيع موجودات مستملكة لقاء ديون
-	38,244	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
166,762	204,651	أجور شحن النقد
76,987	86,894	ضيافة
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
35,154	37,468	حوافز تحصيل
172,420	229,684	أخرى
11,306,036	12,618,462	المجموع

(34) - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك الأساسي والمخفض

2023	2024	البند
دينار	دينار	
11,484,784	11,717,701	الربح للسنة (دينار)
120,000,000	120,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
فلس/ دينار	فلس/ دينار	المجموع
0/096	0/098	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

(35) - النقد وما في حكمه

2023	2024	البند
دينار	دينار	
68,319,687	116,981,502	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح ٤)
38,718,565	27,719,043	يضاف: أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح ٥)
(18,428,024)	(36,166,663)	ينزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر (إيضاح ١٤)
(5,000,000)	-	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
83,610,228	108,533,882	المجموع

(36) - المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. تم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني.

تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

البند	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس	كبار الموظفين	أخرى	المجموع	
					2024	2023
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي:						
ودائع لدينا	1,172,485	1,258,135	535,505	72,630	3,038,755	60,486,041
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,132,172	24,433,102	1,816,908	3,137,608	30,519,790	29,217,858
ودائع لدى الغير	-	-	-	-	-	30,000,000
تأمينات نقدية	-	48,986	-	-	48,986	527,546
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات مالية	5,000	1,606,973	-	1,347,100	2,959,073	1,991,380
اعتمادات مستندية	-	-	-	-	-	813,223
بنود قائمة الدخل:						
فوائد وعمولات دائنة *	112,024	1,846,733	115,680	688,934	2,763,371	2,447,396
فوائد وعمولات مدينة **	1,098,455	2,785	10,785	942,000	2,054,025	2,384,163

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 3% إلى 21%.
** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 0% إلى 5,30%.

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 3,559,842 دينار للعام 2024 (2,938,686 دينار للعام 2023).

(37) - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2024 و2023. باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية المبينة في إيضاح رقم (43).

(38) - إدارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولاً إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(38/أ) - مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للإدابة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإدارته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على أسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الاقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواء لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية.

إن سياسة البنك لإدارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

- 1- **تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:**
تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لأي عميل، كما أن هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.
- 2- **تحديد أساليب تخفيف المخاطر:**
عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:
 - الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.
 - الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
 - صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى إداري لآخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.
- 3- **الحد من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات:**
يعمل البنك بفعالية لإدارة هذا الجانب، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل المملكة.
- 4- **دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:**
لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.
يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.
كما أن هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من أجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من أجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبيين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

31 كانون الأول		البند
2023	2024	
دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي		
45,374,392	91,845,089	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
68,716,784	27,718,182	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
التسهيلات الائتمانية:		
169,130,327	162,957,739	للأفراد
95,105,584	98,912,791	القروض العقارية
للشركات		
401,853,531	445,896,297	الشركات الكبرى
45,869,715	54,159,785	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20,467,932	13,804,119	للحكومة والقطاع العام
سندات وأسناد وأذونات:		
343,210,421	319,584,621	موجودات مالية بالخلفة المطفأة
2,966,630	1,214,090	الاعتمادات المشتركة
1,192,695,316	1,216,092,713	المجموع
بنود خارج قائمة المركز المالي		
142,882,193	143,010,867	كفالات
16,550,113	25,677,936	الاعتمادات والقبولات
122,297,001	131,654,800	السقوف الائتمانية غير المستغلة
281,729,307	300,343,603	المجموع

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (47/2009)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
		دينار	دينار	%	دينار	%
1	عامل	2	-	-	2	-
2	عامل	81,535	-	0.001	40,768	-
2-	عامل	2,999,999	301	0.001 - 0	2,241,751	22 - 17.6
3+	عامل	1,640,299	69	0.098 - 0	1,440,498	21.6 - 0
3	عامل	12,500	-	0.002 - 0	6,250	21.6 - 0
3-	عامل	65,054	78	0.052 - 0	35,443	27 - 0
4+	عامل	183,724,952	195,947	0.301 - 0	159,701,276	27 - 0
4	عامل	27,645,583	12,641	0.063 - 0	20,929,619	27 - 0
4-	عامل	32,249,147	12,357	0.249 - 0	24,296,053	27 - 0
5	عامل	286,810,218	600,845	0.093 - 0	240,744,268	27 - 0
5-	عامل	597,434,720	421,959	0.719 - 0	576,152,874	27 - 0
6+	عامل	68,301,227	393,253	0.358 - 0	60,258,674	27 - 0
6	عامل	23,658,056	138,414	0.329 - 0	15,198,338	27 - 0
6-	عامل	12,620,717	703,140	0.636 - 0.011	12,083,976	27 - 0
7+	عامل	139,690	15,550	0.899 - 0.002	115,644	27 - 0
7	عامل	54,442,369	2,351,568	0.901 - 0	54,431,235	27 - 0
7-	عامل	266,693	25,877	0.900 - 0.040	264,693	27 - 3.92
غير مصنفة	عامل	208,858,181	2,446,909	0.907 - 0	202,396,062	30 - 0
الإجمالي للتعرضات العاملة		1,500,950,942	7,318,908		1,370,337,424	
8	غير عامل	6,698,582	1,483,971	100	6,495,991	0-55
9	غير عامل	10,405,018	3,173,913	100	9,872,909	0-55
10	غير عامل	52,648,727	29,877,374	100	36,017,457	0-100
غير مصنفة	غير عامل	27,670,836	17,409,588	100	19,966,528	0-100
الإجمالي للتعرضات غير العاملة		97,423,163	51,944,846		72,352,885	

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي:

2024											البند
مالي	صناعة	تجارة	عقارات	انشاءات	زراعة	أسهم	افراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
91,845,089	-	-	-	-	-	-	-	-	-	91,845,089	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
27,718,182	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,718,182	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
50,548,998	132,810,060	161,780,971	98,912,791	33,699,175	7,804,248	3,230,706	162,957,739	13,804,119	110,181,924	775,730,731	التسهيلات الائتمانية المباشرة
3,740,682	-	-	-	-	-	-	-	315,843,939	-	319,584,621	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
-	-	1,214,090	-	-	-	-	-	-	-	1,214,090	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة
173,852,951	132,810,060	162,995,061	98,912,791	33,699,175	7,804,248	3,230,706	162,957,739	329,648,058	110,181,924	1,216,092,713	المجموع
11,615,334	3,646,381	10,824,560	19,806,360	-	331,419	7,701,231	19,471,919	-	69,613,663	143,010,867	الكفالات المالية
-	259,805	17,397,245	-	-	-	-	739,567	-	7,281,319	25,677,936	الاعتمادات والقبولات
14,668,968	7,321,145	23,997,873	17,463,201	-	68,019	1,592,310	30,441,934	-	36,101,350	131,654,800	السقوف الائتمانية غير المستغلة
200,137,253	144,037,391	215,214,739	136,182,352	33,699,175	8,203,686	12,524,247	213,611,159	329,648,058	223,178,256	1,516,436,316	المجموع الكلي

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2024:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	192,464,008	6,686,101	987,144	200,137,253
صناعي	102,129,252	39,072,019	2,836,120	144,037,391
تجارة	122,843,654	87,954,073	4,417,012	215,214,739
عقارات	111,303,173	20,570,875	4,308,304	136,182,352
إنشاءات	12,180,272	21,489,408	29,495	33,699,175
زراعة	4,709,015	3,350,353	144,318	8,203,686
أسهم	11,525,576	305,551	693,120	12,524,247
افراد	200,078,992	10,348,648	3,183,519	213,611,159
حكومة وقطاع عام	329,647,967	2	89	329,648,058
اخرى	183,012,215	33,960,817	6,205,224	223,178,256
المجموع	1,269,894,124	223,737,847	22,804,345	1,516,436,316

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي:

2024								البند
المجموع	اخرى	امريكا	افريقيا	آسيا	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
91,845,089	-	-	-	-	-	-	91,845,089	ارصدة لدى البنك المركزي الأردني
27,718,182	371,697	2,486,359	33,233	537,037	6,334,004	1,418,920	16,536,932	ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسّسات مصرفية
775,730,731	-	-	-	-	-	-	775,730,731	التسهيلات الائتمانية المباشرة
319,584,621	-	-	-	-	-	-	319,584,621	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
1,214,090	-	-	-	-	-	-	1,214,090	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتركة
1,216,092,713	371,697	2,486,359	33,233	537,037	6,334,004	1,418,920	1,204,911,463	المجموع الكلي
143,010,867	-	-	-	-	-	-	143,010,867	الكفالات المالية
25,677,936	3,199,177	4,736,594	-	8,198,495	345,915	937,632	8,260,123	الاعتمادات والقبولات
131,654,800	-	-	-	-	-	-	131,654,800	السقوف الائتمانية غير المستغلة
1,516,436,316	3,570,874	7,222,953	33,233	8,735,532	6,679,919	2,356,552	1,487,837,253	المجموع الكلي

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2024:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	1,242,126,135	222,906,773	22,804,345	1,487,837,253
دول الشرق الأوسط الأخرى	1,525,478	831,074	-	2,356,552
أوروبا	6,679,919	-	-	6,679,919
آسيا	8,735,532	-	-	8,735,532
افريقيا	33,233	-	-	33,233
أمريكا	7,222,953	-	-	7,222,953
دول أخرى	3,570,874	-	-	3,570,874
المجموع	1,269,894,124	223,737,847	22,804,345	1,516,436,316

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الاولى والثانية كما في 31 كانون الأول 2024:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	91,845,089	-	-	-	-	-	-	-	91,845,089	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	27,719,043	-	-	-	-	-	-	-	27,719,043	861
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	162,694,911	8,937,055	97,532	-	6,374,714	7,417,174	-	139,868,436	2,369,810	-
القروض العقارية	96,152,734	205,810	423,746	-	69,923,075	240,087	-	24,834,097	393,286	-
الشركات الكبرى	439,581,070	6,187,455	17,379,451	-	83,485,416	1,475,765	-	313,752,077	3,687,226	-
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52,701,894	6,997,483	-	-	22,077,057	742,708	-	17,102,884	284,866	-
للحكومة والقطاع العام	13,811,511	-	-	-	-	-	-	10,061,511	7,481	-
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	318,679,939	-	-	-	-	-	-	2,836,000	19,215	-
السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراة	1,222,000	-	-	-	-	-	-	1,222,000	7,910	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	1,204,408,191	22,327,803	17,900,729	-	181,860,262	9,875,734	-	629,241,137	6,770,655	-
الكفالات المالية	138,940,496	11,606,578	253,595	-	7,576,196	214,292	-	119,275,300	267,710	-
الاعتمادات والقبولات	25,696,306	1,876,005	-	-	309,227	-	-	23,511,074	18,370	-
السقوف الائتمانية غير المستغلة	131,905,949	2,073,175	484,539	-	4,584,528	164,700	-	124,594,557	262,173	-
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	296,542,751	15,555,758	738,134	-	12,469,951	378,992	-	267,380,931	548,253	-
المجموع الكلي	1,500,950,942	37,883,561	18,638,863	-	194,330,213	10,254,726	-	896,622,068	7,318,908	-

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2024:

البند	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	27,670,836	-	-	-	334,629	639,341	-	26,696,866	17,409,588	-
القروض العقارية	6,853,878	378,999	-	-	2,974,493	32,337	-	3,445,597	1,779,998	-
الشركات الكبرى	46,307,689	-	-	-	4,744,074	284,942	-	41,278,673	26,932,330	-
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10,380,291	686,029	-	-	885,324	160,218	-	8,322,040	4,963,578	-
للحكومة والقطاع العام	89	-	-	-	-	-	-	89	-	-
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	1,358,026	-	-	-	-	-	-	1,358,026	356,103	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	92,570,809	1,065,028	-	-	8,938,520	1,116,838	-	81,101,291	51,441,597	-
الكفالات المالية	4,838,771	474,982	-	-	280,100	6,950	-	4,076,739	500,690	-
السقوف الائتمانية غير المستغلة	13,583	-	-	-	-	-	-	13,583	2,559	-
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	4,852,354	474,982	-	-	280,100	6,950	-	4,090,322	503,249	-
المجموع الكلي	97,423,163	1,540,010	-	-	9,218,620	1,123,788	-	85,191,613	51,944,846	-

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

يتم اعداد الافصاحات الواردة ادناه على مرحلتين (الأولى: لاجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في 31 كانون الأول 2024:

أ- اجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	قيمة التعرض اجمالي	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	دينار	%
تسهيلات ائتمانية مباشرة	205,980,040	70,651,490	91,212,783	22,301,051	92,952,541	10,86
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	1,358,026	-	-	-
مجموع التعرضات لبند داخل قائمة المركز المالي	205,980,040	70,651,490	92,570,809	22,301,051	92,952,541	
الكفالات المالية	11,657,114	7,022,378	4,838,771	36,371	7,058,749	4,91
الاعتمادات والقبولات	831,863	-	-	-	-	-
السقوف الائتمانية غير المستغلة	10,320,992	8,460,772	13,583	10,392	8,471,164	6,42
المجموع الكلي	228,790,009	86,134,640	97,423,163	22,347,814	108,482,454	

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

البند	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة	70,651,490	22,301,051	92,952,541	454,411	844,434	1,298,845
الإجمالي للسنة	70,651,490	22,301,051	92,952,541	454,411	844,434	1,298,845
الكفالات المالية	7,022,378	36,371	7,058,749	21,773	3	21,776
السقوف الائتمانية غير المستغلة	8,460,772	10,392	8,471,164	33,454	87	33,541
المجموع الكلي	86,134,640	22,347,814	108,482,454	509,638	844,524	1,354,162

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي:

- الرهونات العقارية.
- رهن الأدوات المالية مثل الأسهم.
- الكفالات البنكية.
- الضمان النقدي.
- كفالة الحكومة.
- سيارات وآليات.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال إنخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة بشكل دوري.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجمالي تلك الديون كما في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 935,868 دينار (11,312,679 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد مدة السماح ... الخ. وقد بلغ إجمالي الديون المعاد هيكلتها خلال العام 2024 مبلغ 184,923,046 دينار (120,227,458 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

سندات وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات والفوائد المتعلقة:

كما في 31 كانون الأول 2024			
المجموع	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفاة	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
دينار	دينار		
4,194,026	4,194,026	-	غير مصنف
315,843,939	315,843,939	سندات حكومية وبكفالتها	حكومية
320,037,965	320,037,965		

كما في 31 كانون الأول 2023			
المجموع	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفاة	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
دينار	دينار		
4,193,093	4,193,093	-	غير مصنف
339,473,730	339,473,730	سندات حكومية وبكفالتها	حكومية
343,666,823	343,666,823		

(38/ب) - مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

- يتم ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة الرقابة على مخاطر السوق والتي تتمثل في:
- الرقابة على أدوات السوق النقدي.
- الرقابة على الاستثمار في سوق رأس المال (أدوات الدخل الثابت).
- الرقابة على أدوات حقوق الملكية (الأسهم والصناديق الاستثمارية).
- الرقابة على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.
- السيولة.
- حساسية أسعار الفائدة.
- تحليل حساسية أسعار الأسهم.
- مخاطر أسعار الفائدة.

تعرف مخاطر أسعار الفوائد بأنها الخسائر التي من الممكن أن تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة انخفاضاً و/أو ارتفاعاً والتي تؤثر على جميع الموجودات والمطلوبات التي (تتقاضى/تدفع) فوائد.

تقوم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك على تحقيق مبدأ الموازنة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة والتماثل في تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمحافظة على معدل هامش الفائدة المناسب بين إجمالي توظيفات الأموال وبين إجمالي صادر الأموال لتحقيق أفضل العائد.

تحليل الحساسية
مخاطر اسعار الفائدة:

31 كانون الاول 2024

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	5,097	-
يورو	1	(394)	-
جنيه استرليني	1	(921)	-
عملات اخرى	1	3,223	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(5,097)	-
يورو	1	394	-
جنيه استرليني	1	921	-
عملات اخرى	1	(3,223)	-

31 كانون الاول 2023

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	44,096	-
يورو	1	(1,460)	-
جنيه استرليني	1	(817)	-
عملات اخرى	1	5,866	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(44,096)	-
يورو	1	1,460	-
جنيه استرليني	1	817	-
عملات اخرى	1	(5,866)	-

مخاطر العملات:

مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى تنشأ عن الانحراف عن التحويلات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية.

31 كانون الأول 2024			
العملة	التغير في سعر صرف العملة	حسابية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل)	حسابية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	5	25,484	-
يورو	5	(1,971)	-
جنيه استرليني	5	(4,604)	-
عملات أخرى	5	16,114	-

31 كانون الأول 2023			
العملة	التغير في سعر صرف العملة	حسابية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل)	حسابية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار أمريكي	5	220,481	-
يورو	5	(7,300)	-
جنيه استرليني	5	(4,087)	-
عملات أخرى	5	29,329	-

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية إن تطلب الأمر.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

31 كانون الأول 2024			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	68,603	1,545,960
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(68,603)	(1,545,960)

31 كانون الأول 2023			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	68,639	1,611,827
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(68,639)	(1,611,827)

مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي، وينسب محددة سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفترات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة. يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

البند	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2024								
الموجودات								
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	16,900,000	-	-	-	-	-	100,081,502	116,981,502
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	16,778,850	33,375	-	-	-	-	10,905,957	27,718,182
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	51,358,103	85,571,732	67,733,787	97,435,168	231,498,433	242,133,508	-	775,730,731
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	1,372,063	1,372,063
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	50,963,194	50,963,194
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	6,940,497	8,333,828	18,815,544	55,523,153	102,790,661	127,180,938	-	319,584,621
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	21,070,281	21,070,281
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	-	-	-	-	-	2,639,110	2,639,110
موجودات حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	5,595,402	5,595,402
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	8,947,666	8,947,666
موجودات اخرى	-	1,214,090	-	-	-	-	69,518,758	70,732,848
مجموع الموجودات	91,977,450	95,153,025	86,549,331	152,958,321	334,289,094	369,314,446	271,093,933	1,401,335,600
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	35,601,428	-	-	-	-	-	565,235	36,166,663
ودائع العملاء	263,461,616	132,904,234	166,091,280	203,100,037	87,510,130	27,000	141,795,917	994,890,214
تأمينات نقدية	12,351,574	4,924,522	3,896,763	9,446,207	335,910	-	15,500,868	46,455,844
اموال مقترضة	72,835	4,133,001	444,711	8,542,440	18,562,303	57,818,238	4,395,552	93,969,080
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	3,133,918	3,133,918
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	907,359	907,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	552,498	552,498
التزامات عقود الإيجار	88,707	244,874	475,563	436,591	2,127,620	2,005,054	-	5,378,409
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	46,191,576	46,191,576
مجموع المطلوبات	311,576,160	142,206,631	170,908,317	221,525,275	108,535,963	59,850,292	213,042,923	1,227,645,561
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(219,598,710)	(47,053,606)	(84,358,986)	(68,566,954)	225,753,131	309,464,154	58,051,010	173,690,039
كما في 31 كانون الأول 2023								
اجمالي الموجودات	94,470,193	70,049,818	95,482,654	156,274,208	332,954,664	388,353,076	240,094,478	1,377,679,091
اجمالي المطلوبات	308,756,777	168,060,307	156,761,578	246,240,714	83,173,800	55,724,919	190,052,015	1,208,770,110
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(214,286,584)	(98,010,489)	(61,278,924)	(89,966,506)	249,780,864	332,628,157	50,042,463	168,908,981

إن التركيز في مخاطر العملات الأجنبية هو كما يلي:

البند	دولار أمريكي دينار	يورو دينار	جنيه استرليني دينار	أخرى دينار	المجموع دينار
كما في 31 كانون الأول 2024					
الموجودات					
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	17,683,843	2,810,674	515,874	227,005	21,237,396
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,174,603	19,159,658	3,023,225	2,360,696	27,718,182
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	77,881,090	-	-	-	77,881,090
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	24,527,633	17,801	-	-	24,545,434
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	121,689,966	-	-	-	121,689,966
موجودات أخرى	1,871,747	58,563	1,926	74,814	2,007,050
مجموع الموجودات	246,828,882	22,046,696	3,541,025	2,662,515	275,079,118
المطلوبات وحقوق المساهمين					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	32,337,292	10,690	-	36,330	32,384,312
ودائع العملاء	156,066,934	20,652,703	3,386,170	2,309,253	182,415,060
تأمينات نقدية	7,706,934	1,388,680	226,526	3,404	9,325,544
الاموال المقترضة	18,824,530	-	-	-	18,824,530
مطلوبات أخرى	28,017,817	26,583	20,405	(8,748)	28,056,057
حقوق المساهمين	3,365,697	7,465	-	-	3,373,162
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	246,319,204	22,086,121	3,633,101	2,340,239	274,378,665
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	509,678	(39,425)	(92,076)	322,276	700,453
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	27,691,304	5,094,143	-	480,690	33,266,137
كما في 31 كانون الأول 2023					
اجمالي الموجودات	228,095,747	19,198,247	1,956,831	3,712,400	252,963,225
اجمالي المطلوبات	223,686,127	19,344,252	2,038,563	3,125,814	248,194,756
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	4,409,620	(146,005)	(81,732)	586,586	4,768,469
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	13,843,999	9,322,574	-	81,635	23,248,208

(38/ج) - مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات أو على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة وقد يحدث هذا بسبب عجز البنك عن تصفية وتسجيل الأصول أو الحصول على تمويل لتلبية احتياجات السيولة.

تهدف سياسة ادارة السيولة في البنك الى ما يلي:

- إيجاد إطار عام معتمد لإدارة مخاطر السيولة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك إضافة الى وجود اجراءات رقابية فعالة لإدارة السيولة.
- التأكد من وجود مصادر كافية للأموال لمواجهة احتياجات السيولة وبنفس الوقت تجنب حصول انخفاض في حجم ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة.

يقوم البنك باتباع اساليب معينة لقياس مخاطر السيولة التي تتماشى مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي ولجنة بازل من خلال النسب المالية المختلفة ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة إضافة الى آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات من خلال إعداد سلم الاستحقاق واعداد إختبارات الأوضاع الضاغطة.

مصادر التمويل:

يهدف البنك الى التنوع في الحصول على مصادر تمويل مختلفة بأقل التكاليف.

لذلك تعتبر عملية التوسع والانتشار التي يقوم بها البنك التجاري الأردني في أرجاء المملكة على مختلف المناطق الجغرافية خطوة رئيسية في تعزيز قاعدة العملاء لديه والتنوع في مصادر امواله.

03 البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

توزيع المطلوبات على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق:

كما في 31 كانون الاول 2024								
المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور الى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	-	-	-	-	-	36,166,663	
ودائع العملاء	315,428,218	155,438,981	184,310,420	217,003,571	122,682,024	27,000	994,890,214	
تأمينات نقدية	2,322,792	4,645,584	6,968,377	9,291,169	23,227,922	-	46,455,844	
اموال مقترضة	72,835	7,083,001	444,711	11,492,440	27,412,303	47,463,790	93,969,080	
مخصص ضريبة الدخل	1,485,490	-	1,648,428	-	-	-	3,133,918	
مخصصات متنوعة	-	-	-	907,359	-	-	907,359	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	552,498	-	-	-	552,498	
التزامات عقود الإيجار	88,707	244,874	475,563	436,591	2,127,620	2,005,054	5,378,409	
مطلوبات أخرى	8,967,192	4,645,024	26,518,840	825,179	4,680,300	555,041	46,191,576	
مجموع المطلوبات	364,531,897	172,057,464	220,918,837	239,956,309	180,130,169	50,050,885	1,227,645,561	
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	91,978,319	119,831,354	88,092,222	156,644,519	345,088,388	369,314,442	1,401,335,600	230,386,356

كما في 31 كانون الاول 2023								
المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور الى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,428,024	-	-	30,000,000	-	-	48,428,024	
ودائع العملاء	311,857,099	168,662,494	172,660,307	210,720,021	101,347,734	2,248,000	967,495,655	
تأمينات نقدية	2,010,678	4,021,357	6,032,039	8,042,715	20,106,789	-	40,213,578	
اموال مقترضة	194,520	10,768,872	511,312	12,399,845	15,641,399	52,151,502	91,667,450	
مخصص ضريبة الدخل	2,575,118	-	2,728,273	-	-	-	5,303,391	
مخصصات متنوعة	-	-	-	1,237,500	-	-	1,237,500	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	698,411	-	-	-	-	-	698,411	
التزامات عقود الإيجار	56,100	138,000	235,068	660,184	2,155,557	2,555,799	5,800,708	
مطلوبات أخرى	8,033,714	26,204,129	3,089,281	5,537,463	4,524,257	536,549	47,925,393	
مجموع المطلوبات	343,853,664	209,794,852	185,256,280	268,597,728	143,775,736	57,491,850	1,208,770,110	
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	94,470,229	94,772,407	97,114,172	160,093,526	344,371,831	388,353,073	1,377,679,091	198,503,853

وتماشيا مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنك المركزي الاردني كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة. اضافة الى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات اعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل البنك المركزي الأردني.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على اساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الاخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

بنود خارج قائمة المركز المالي

31 كانون الاول 2024			
البند	لغاية سنة		المجموع
	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	
	دينار	دينار	دينار
الكفالات	143,779,267	-	143,779,267
الاعتمادات والقبولات	22,493,169	-	22,493,169
الاعتمادات الواردة المعززة	3,203,137	-	3,203,137
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	79,190,444	-	79,190,444
المجموع	248,666,017	-	248,666,017

31 كانون الأول 2023

البند	لغاية سنة		المجموع
	دينار	أكثر من سنة ولغاية خمس سنوات	
دينار	دينار	دينار	دينار
الكفالات	143,985,356	-	143,985,356
الاعتمادات والقبولات	15,858,094	-	15,858,094
الإعتمادات الواردة المعززة	700,380	-	700,380
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	68,030,338	-	68,030,338
المجموع	228,574,168	-	228,574,168

(39) - معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- **حسابات الافراد:** يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- **حسابات الشركات:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من الشركات.
- **الخزينة:** يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- **الأخرى:** يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

البند	الافراد		الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	
	دينار	دينار				2023	2024
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل للسنة	19,850,850	32,749,051	1,983,847	70,666	54,654,414	59,932,646	
ينزل: - خسائر ائتمانية متوقعة	(3,613,851)	(3,888,357)	4,910	-	(7,497,298)	(11,618,848)	
نتائج أعمال القطاع	16,236,999	28,860,694	1,988,757	70,666	47,157,116	48,313,798	
ينزل: - المصاريف الموزعة على القطاعات	(19,859,245)	(9,929,623)	(3,309,874)	3,654,308	(29,444,434)	(31,372,232)	
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(3,622,246)	18,931,071	(1,321,117)	3,724,974	17,712,682	16,941,566	
ينزل: - ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(5,994,981)	(5,994,981)	(5,456,782)	
(الخسارة) الربح للسنة	(3,622,246)	18,931,071	(1,321,117)	(2,270,007)	11,717,701	11,484,784	
مصاريف رأسمالية	-	-	-	1,599,247	1,599,247	3,788,802	
الاستهلاكات والاطفاءات	-	-	-	4,081,656	4,081,656	3,909,562	
مجموع الموجودات	242,331,632	605,593,244	461,144,810	92,265,914	1,401,335,600	1,377,679,091	
مجموع المطلوبات	697,752,110	428,352,009	84,120,648	17,420,794	1,227,645,561	1,208,770,110	

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

البند	داخل الأردن		خارج الأردن		المجموع	
	2023	2024	2023	2024	2023	2024
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل	56,971,123	62,128,545	(2,316,709)	(2,195,899)	54,654,414	59,932,646
مصاريف رأسمالية	1,599,247	3,788,802	-	-	1,599,247	3,788,802
مجموع الموجودات	1,361,415,755	1,308,987,040	39,919,845	68,692,051	1,401,335,600	1,377,679,091

(40) - ادارة رأس المال

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي الأردني لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني.

- ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار أسهم الخزينة) الارباح المدورة بعد استثناء اي مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة ان وجدت وتكلفة شراء أسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.
- اما الجزء الثاني راس المال الاضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية واحتياطي مخاطر مصرفية عامة والادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين، الديون المساندة و45% من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا كان موجبا ويطرح بالكامل إذا كان سالبا.
- وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.
- وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل راس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، وان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن 6%، اما راس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 12% ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام 2017 بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح 120,000,000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2017 وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يفتتح سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من ارباحه قبل الضرائب في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقييد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

- 1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطات وبالحسابات النظامية.
- 2 - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.
- 3 - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب راس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى البنك بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب راس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لراس المال، المخصصات وراس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبذلك لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه استراتيجية البنك. لا يتم توزيع أية ارباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقييد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لراس المال ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III:

31 كانون الأول		البند
2023	2024	
دينار	دينار	
		بنود رأس المال الاساسي:
120,000,000	120,000,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
24,278,467	28,220,467	الأرباح المدجورة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
3,924,952	2,992,742	إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي
20,705,562	22,476,830	إحتياطي قانوني
168,908,981	173,690,039	مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية
		يطرح منه:
(2,858,126)	(2,639,110)	موجودات غير ملموسة – بالصافي
(9,853,490)	(8,395,168)	صافي موجودات ضريبية مؤجلة – بالصافي
(6,000,000)	(7,200,000)	الأرباح المقترح توزيعها
(2,284,975)	(905,774)	مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي
(9,115,662)	(8,451,903)	الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك أكثر من 10٪
(30,112,253)	(27,591,955)	إجمالي التعديلات الرقابية
138,796,728	146,098,084	صافي رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال المساند
2,893,524	2,266,747	المخصص المطلوب مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
141,690,252	148,364,831	مجموع رأس المال التنظيمي
		الموجودات المرجحة بالمخاطر
951,143,470	1,005,056,145	مخاطر الائتمان
7,807,240	3,645,356	مخاطر السوق
97,342,911	103,744,824	مخاطر التشغيل
1,056,293,621	1,112,446,325	صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر
13,41	13,34	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)
13,14	13,13	نسبة رأس المال الأساسي (%)

تغطية السيولة (LCR):

31 كانون الأول		البند
2023	2024	
دينار	دينار	
374,702,706	395,644,196	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات
125,871,799	179,389,455	صافي التدفقات النقدية الخارجة
297,7	220,6	نسبة تغطية السيولة (LCR) (%)
288,4	275,7	نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر (%)

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

31 كانون الأول 2023		31 كانون الأول 2024		البند
القيمة بعد معاملة التحويل المستقر المتاح	القيمة الدفترية قبل الترخيص	القيمة بعد معاملة التحويل المستقر المتاح	القيمة الدفترية قبل الترخيص	
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,065,686,940	1,379,298,487	1,105,338,566	1,402,581,820	إجمالي التمويل المستقر المتاح (بعد مُعامل التمويل المستقر المتاح)
718,938,895	1,343,604,046	746,724,522	1,396,665,938	إجمالي التمويل المستقر المطلوب (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)
6,128,510	122,570,202	14,372,524	287,450,470	إجمالي التمويل المستقر المطلوب خارج الميزانية (بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب)
725,067,405	1,466,174,248	761,097,046	1,684,116,408	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
146,98		145,23		نسبة صافي التمويل المستقر (%)

(41) - حسابات مدارة لصالح العملاء

بلغت المحافظ الاستثمارية المدارة لصالح العملاء 348,636 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (143,626 دينار كما في 31 كانون الأول 2023)، كما لا يتم إظهار هذه المحافظ ضمن موجودات ومطلوبات البنك في قائمة المركز المالي، وإنما يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل.

(42) - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

البند	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2024			
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	116,981,502	-	116,981,502
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	27,718,182	-	27,718,182
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	302,098,790	473,631,941	775,730,731
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,372,063	-	1,372,063
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	23,906,901	27,056,293	50,963,194
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	68,704,790	250,879,831	319,584,621
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	21,070,281	21,070,281
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,639,110	2,639,110
موجودات حق استخدام الأصول	-	5,595,402	5,595,402
موجودات ضريبية مؤجلة	-	8,947,666	8,947,666
موجودات أخرى	5,842,552	64,890,296	70,732,848
مجموع الموجودات	546,624,780	854,710,820	1,401,335,600
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	-	36,166,663
ودائع عملاء	872,181,190	122,709,024	994,890,214
تأمينات نقدية	23,227,922	23,227,922	46,455,844
أموال مقترضة	19,092,987	74,876,093	93,969,080
مخصص ضريبة الدخل	3,133,918	-	3,133,918
مخصصات متنوعة	907,359	-	907,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	552,498	-	552,498
التزامات عقود الإيجار	1,245,735	4,132,674	5,378,409
مطلوبات أخرى	40,956,235	5,235,341	46,191,576
مجموع المطلوبات	997,464,507	230,181,054	1,227,645,561
صافي الموجودات	(450,839,727)	624,529,766	173,690,039
31 كانون الأول 2023			
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	68,319,687	-	68,319,687
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	68,716,784	-	68,716,784
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	285,624,980	446,802,109	732,427,089
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,372,783	-	1,372,783
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	23,906,901	26,415,662	50,322,563
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	68,704,790	274,505,631	343,210,421
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	22,321,642	22,321,642
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,858,126	2,858,126
موجودات حق استخدام الأصول	-	6,041,037	6,041,037
موجودات ضريبية مؤجلة	-	10,551,901	10,551,901
موجودات أخرى	60,119,893	11,417,165	71,537,058
مجموع الموجودات	576,765,818	800,913,273	1,377,679,091
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	48,428,024	-	48,428,024
ودائع عملاء	863,899,921	103,595,734	967,495,655
تأمينات نقدية	20,106,789	20,106,789	40,213,578
أموال مقترضة	23,874,549	67,792,901	91,667,450
مخصص ضريبة الدخل	5,303,391	-	5,303,391
مخصصات متنوعة	1,237,500	-	1,237,500
مطلوبات ضريبية مؤجلة	698,411	-	698,411
التزامات عقود الإيجار	1,089,352	4,711,356	5,800,708
مطلوبات أخرى	42,864,587	5,060,806	47,925,393
مجموع المطلوبات	1,007,502,524	201,267,586	1,208,770,110
صافي الموجودات	(430,736,706)	599,645,687	168,908,981

(43) - مستويات القيمة العادية

أ - القيمة العادية للموجودات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادية بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادية في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادية لهذه الموجودات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

البند	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة
	2024	2023			
	دينار	دينار			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
أسهم شركات مدرجة	1,372,063	1,372,783	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
أسهم شركات مدرجة	30,919,206	32,236,542	المستوى الاول والثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق
أسهم شركات غير مدرجة	20,043,988	18,086,021	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب اخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق
مجموع	50,963,194	50,322,563			

ب - القيمة العادية للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادية بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادية وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادية لها تقريباً وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

البند	2024		2023		مستوى القيمة العادية
	القيمة الدفترية	القيمة العادية	القيمة الدفترية	القيمة العادية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادية					
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	91,845,089	91,848,099	45,374,392	45,374,392	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	27,718,182	27,745,864	69,668,289	68,716,784	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	775,730,731	787,906,762	744,478,772	732,427,089	المستوى الثاني والثالث
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	319,584,621	322,805,384	346,517,906	343,210,421	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادية	1,214,878,623	1,230,306,109	1,206,039,359	1,189,728,686	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادية					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	36,166,663	36,230,864	51,930,109	48,428,024	المستوى الثاني
ودائع عملاء	994,890,214	998,033,142	970,581,616	967,495,655	المستوى الثاني والثالث
تأمينات نقدية	46,455,844	46,751,759	40,507,340	40,213,578	المستوى الثاني والثالث
أموال مقترضة	93,969,080	94,342,803	91,923,772	91,667,450	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادية	1,171,481,801	1,175,358,568	1,154,942,837	1,147,804,707	

(44) - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

البند	31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار	دينار
اعتمادات	8,544,968	5,361,560
اعتمادات واردة معززة	3,203,136	700,380
قبولات	13,948,202	10,496,534
كفالات		
دفع	23,148,925	23,530,804
حسن تنفيذ	49,917,850	47,344,093
أخرى	70,712,492	73,110,459
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	79,190,444	68,030,338
المجموع	248,666,017	228,574,168

(45) - القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 2,990,673 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (17,980,216 دينار كما في 31 كانون الأول 2023)، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 770,657 دينار كما في 31 كانون الأول 2024 (622,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2023).

(46) - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار 2024 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "مميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.

يعمل البنك على تحديد كافة آثار التعديلات على القوائم المالية والإيضاحات التابعة لها.

عدم قابلية العملة للتحويل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب 2023 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 21 "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي" لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ستكون التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمؤسسة إعادة عرض معلومات المقارنة.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2024 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 "عرض البيانات المالية". يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الرئيسية والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار إلى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة إلى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 – الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة:

الافصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار 2024 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19، الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المؤسسة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع لهذا المعيار ان يكون له أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

(47) - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية لعام 2023 لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية لعام 2024. لم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح أو حقوق الملكية لعام 2024.

-

تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك



أريست وبنوك الأردن
محاسبين قانونيين
سجل رقم ٩٤٤٠
عمان ١٩٦٦ - فصلة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٠٩٦٢ ٦٥٨٠ - ٠٩٦٢ ٦٥٨١ / ٠٩٦٢ ٦٥٨٢
فاكس: ٠٩٦٢ ٦٥٨٣
www.ey.com/me



تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي البنك التجاري الأردني - شركة مساهمة عامة محدودة عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك التجاري الأردني (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والاضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فترة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

١. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية	
إيضاح (٦) حول القوائم المالية	
إجراءات التدقيق	أمر التدقيق الهام
تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: - فهم طبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في صلية المنح والتسجيل. - الإطلاع على سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى تعليمات وتعليمات الجهات الرقابية. - دراسة وفهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب المخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني والإرشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. - دراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي لتقييم ما يلي: - مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى البنك. - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. - مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. - مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخيارات المستخدمة ضمن هذه العملية. - صحة وملائمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل، للتعرضات التي انتقلت بين المراحل، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.	تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحساب مدى وقت تسجيل خسارة التدني. يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لمسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من موجودات البنك، ولذلك احتمالية عدم دقة في احتساب مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني، يعتبر هذا الأمر من أمور التدقيق الهامة. بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك ٨٥٦ مليون دينار وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٥٧,٨ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.



• إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جنولة أو هيكلة. • فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة. قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في الإفصاحات رقم ٢ و ٣ و ٦ و ٣٨ حول القوائم المالية.	
---	--

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية للبنك لعام ٢٠٢٤ وتقرير مدقق الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٤ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.



مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لإحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهريّة، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن إحتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط لما قد يتضمنه الإحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

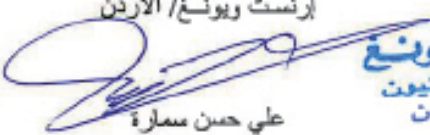
نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.



من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، أو في حالات نادرة جناً والتي بناءاً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك ببيود ومسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن

 علي حسن سمارة
 ترخيص رقم ٥٠٣
 إرنست ويونغ
 محاسبون قاتونيون
 عمان - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
 ٢٧ شباط ٢٠٢٥

(21/هـ) - اقرارات مجلس الإدارة

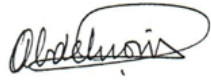
- 1- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية، كما يقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية أو عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.
- 2- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

(تشمل توقيعات أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم 1 و 2)

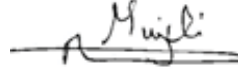
عضو مجلس إدارة
شركة الأردن
الأولى للاستثمار

شاعر

عضو مجلس إدارة
عبدالنور عبدالنور



نائب رئيس المجلس
أيمن المجالي



رئيس المجلس
ميشيل الصايغ



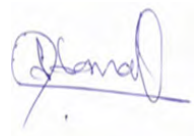
عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الثاني)
يمثلها رامي طيطي



عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الأول)
يمثلها يحيى عبيدات



عضو مجلس إدارة
أسامة حمد



عضو مجلس إدارة
فايق الصايغ



عضو مجلس إدارة
عمر المعاني



عضو مجلس إدارة
محمد النوباني



عضو مجلس إدارة
لينا البخيت الدبابنة



- 3- نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

المدير المالي
عبد الله كشك



المدير العام
سيزر قولاجن



رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ



دليل الحوكمة المؤسسية



المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحوكمة المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة الى ضرورة وجود هيكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضع البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك .

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة وليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الادارة غير التنفيذي:	العضو الذي لا يكون متفرغاً لادارة البنك او موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.
الشخص المطلع:	الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه او وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وامين سر المجلس واقرباء الاطراف المشار اليها.
التصويت التراكمي:	آلية التصويت لانتخاب اعضاء مجلس ادارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الاصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها وللمساهمين الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد او توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الاصوات.
تقرير الحوكمة:	تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعاً من رئيس مجلس الادارة.
الاقرباء:	الاب والام والاخ والاخت والزوج، والزوجة، والاولاد.
الحوكمة المؤسسية:	النظام الذي يُوجه ويدير به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه اصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
أصحاب المصالح:	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين، أو أصحاب حسابات الاستثمار، أو المساهمين، أو الموظفين، أو الدائنين، أو العملاء، أو الجهات الرقابية المعنية.
العضو المستقل:	عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الباب الثالث / ثانياً (الفقرة د).
الإدارة التنفيذية العليا:	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية و له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام.
الملاءمة:	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
الموقع الاستشاري:	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
المدقق الخارجي:	يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.
مكتب التدقيق:	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.
الشريك المسؤول عن التدقيق:	هو الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.
فريق التدقيق:	أعضاء الفريق الذين يقومون بإجراءات التدقيق تحت اشراف الشريك المسؤول عن التدقيق ولا يشمل هذا أعضاء فريق الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

1- عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

2- عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح.
- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالمسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية، والجمعيات المهنية، والتجارية، وغيرها.
- توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.
- إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

■ العدالة:

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

■ الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتعيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

■ المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخولة بذلك.

■ المسؤولية:

يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية. يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفيذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

- 1- إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
- 2- إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
- 3- من أجل المحافظة على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
- 4- التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (11 عضو) على الأقل إلا إذا كان البنك مملوكاً من مساهم واحد فيكون عدد أعضاء المجلس سبعة أعضاء كحد أدنى، ولا يزيد عن (13 عضو) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة، ولا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالاقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع وتكامل المهارات في الخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته، واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- يقوم البنك بمراجعة تمثيل المرأة في عضوية المجلس والادارة التنفيذية العليا.
- يبنثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين منصب رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة الى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصفة قرابة حتى الدرجة الثالثة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية: -
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
 - اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.
- يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه الى رئيس مجلس الإدارة من ربع اعضائه على الأقل بحضور الاكثية المطلقة لأعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ست اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يمكن لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابها القانوني.
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة باستثناء لجنة التسهيلات، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.
- ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره 4 سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافي من الموضوعية في أداء مهامه.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:
- 1- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الإستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالعمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
 - 2- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
 - 3- الاشراف على الادارة التنفيذية العليا ومتابعة أداؤها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءمته، وعليه اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
 - 4- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
 - 5- على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العمل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.
 - 6- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
 - 7- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمسائلة لكافة أنشطة البنك واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
 - 8- التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
 - 9- على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتأكد من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
 - 10- يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.
 - 11- اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
 - 12- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بداية واستمراراً.
 - 13- اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
 - 14- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
 - 15- اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
 - 16- يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
 - 17- ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
 - 18- يضع المجلس سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) وتتضمن افصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص ومنها:-
 - مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
 - مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
 - تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
 - المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.
 - 19- يتخذ المجلس الاجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى، وضمن آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وتستند الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
 - 20- يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
 - 21- يقوم المجلس تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته، وبحيث تشمل مهامه ما يلي:
 - حضور جميع اجتماعات المجلس، وتكوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات المجلس بصورة دقيقة.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
 - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
 - 22- قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم

- قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- 23- إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
- 24- اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة ووفقاً لمعطيات البند الخاص في مهام الإدارة التنفيذية لما يتضمنه الهيكل التنظيمي.
- 25- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- 26- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
- 27- التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.
- 28- تتولى دائرة التدقيق وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- 29- الموافقة على تعيين كل من المدير العام المدقق العام مدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي، وبناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
- 30- الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
- 31- ضمان استقلالية إدارة الامتثال واعتماد مهامها، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومحدرة.
- 32- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
- 33- يضع المجلس الاجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الاردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
- 34- تنظيم الامور المالية والمحاسبية والادارية للبنك بموجب انظمة داخلية خاصة.
- 35- تعيين ضابط ارتباط يعهد اليه متابعة الامور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.
- 36- اعتماد سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
- 37- اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
- 38- وضع الية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من اسهم البنك المكتتب بها باضافة بنود على جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل ارساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الالية.
- 39- اعتماد سياسة ادارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- 40- للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.
- 41- على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول الى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.
- 42- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.
- 43- يقوم المجلس بتقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً للنظام المعد من لجنة الترشيح والمكافآت واعتماد النظام والذي يبين مؤشرات الاداء الرئيسية والمذكورة في مهام لجنة الترشيحات والمكافآت.
- 44- اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.
- 45- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
- 46- بالإضافة الى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- 47- على كل عضو من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:
- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
 - حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
 - ضرورة عدم الافصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك او استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
 - ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
 - تخصيص الوقت الكافي للاطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس المجلس الإدارة:

- على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:
- 1- الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
 - 2- التشجيع على إبداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الاعضاء، وتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
 - 3- مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
 - 4- التأكد من توفر معايير عالية من الحوكمة المؤسسية لدى البنك.
 - 5- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
 - 6- ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
 - 7- التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحوكمة المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
 - 8- تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
 - 9- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني / مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
 - 10- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
 - 11- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
 - 12- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.
 - 13- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
 - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - الأوضاع المالية للبنك.
 - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

رابعاً: مهام الإدارة التنفيذية:

- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.
- إعداد القوائم المالية.
- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية اللجنة المختصة، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:
 - المجلس ولجانه.
 - الإدارة التنفيذية ولجانه.
 - دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط مقطوع مع المدير العام.
 - وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).
 - الشركات التابعة والفروع الخارجية (إن وجدت).
- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.
- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للايفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.
- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

خامساً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور اجتماعات الهيئة والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وإن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

سادساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 - 1- اجتماعات الهيئة العامة.
 - 2- التقرير السنوي.
 - 3- تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة.
 - 4- الموقع الإلكتروني للبنك.
 - 5- قسم علاقات المساهمين.
- ويخصص البنك جزء من موقعه الإلكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.
- التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.
- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

الباب الثالث: ملائمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملائمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملائمة الخاصة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/أو يرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءمة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة، أو التمويل، أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:

يعتمد مجلس الإدارة سياسة ملائمة تتضمن المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها بالعضو المرشح ويتم مراجعة السياسة كلما دعت الحاجة لذلك وضمن الإجراءات والأنظمة الكافية للتأكد من استيفاء الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، ويجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:-

- ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ألا يكون محامياً، أو مستشاراً قانونياً، أو مدققاً لحسابات البنك، أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.
- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد، أو المالية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقتصرت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها، وبالشكل الذي يراعي تنوع المهارات والخبرات بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.
- ألا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك، أو المالية، أو الاقتصاد، أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.
- ألا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

ج- الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

1- الصدق:

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

2- الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

3- الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك. ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د- الاستقلالية:

- 1- يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- 2- إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.
- 2- ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فانه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.
- هذا ويُعرّف العضو المستقل على أنه عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوافر به الشروط التالية:
- 1- أن يكون شخصاً طبيعياً.
- 2- ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
- 3- ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات / هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- 4- ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- 5- ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.

- 6- ألا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- 7- ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديريين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متتالية للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلالته لهذا السبب، فللبنك وبعد انقطاع العضو ولمدة (4) سنوات على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
- 8- ألا يكون حاصلاً هو أو زوجه من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وألا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.
- 9- ألا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعه والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50000 خمسين ألف دينار.
- 10- ألا يمتلك العضو ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
- 11- ألا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
- 12- أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

و- الاطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمصدق الداخلي والمصدق الخارجي والسلطات الرقابية.

و- ميثاق السلوك المهني:

- تقوم الإدارة التنفيذية بأعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك، وتنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
- لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد واجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.
- يعتمد مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.
- يلتزم المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.
- يلتزم المجلس باعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:

- 1- استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
 - مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.
- 2- يعتمد المجلس نظام لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
 - أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - ألا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخطتها السنوية، بالإضافة إلى قياس رضا العملاء وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 - على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

1- اختيار الإدارة:

- يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكا تابعا للبنك التجاري الأردني.
- أن يكون متفهماً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد، أو المالية، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال، أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب ألا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
- ألا يكون مساهماً رئيسياً وألا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

2- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

3- الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤوليهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

- 1- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
- 2- الهيكل التنظيمي ودليل الحوكمة المؤسسية.
- 3- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 4- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
- 5- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

4- التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفير مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

5- السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة ادناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

- أ- سياسة الائتمان.
- ب- السياسة الاستثمارية.
- ج- سياسة إدارة مصادر الأموال / وإدارة الموجودات والمطلوبات.
- د- ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
- هـ- نظام شؤون الموظفين.
- و- سياسات أخرى:
- سياسة / سياسات إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.
- سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية. وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

ان من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من اجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر" و"مراقبي المخاطر".
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر، والتدقيق الداخلي، والامتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفعالية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

1- التدقيق الداخلي:

- يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.
- أ- تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية للأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية، والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير منفصل بذلك ورفعها للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وأمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).
- ب- يلتزم المجلس بالتحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع

تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على ألا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

- ج- يلتزم المجلس بضمن وتعزز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمن أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
- د- يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
- و- تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:
 - ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 - التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
- و- لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
- ز- إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس التدقيق المبني على المخاطر.
- ح- المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- ط- التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات ذات العلاقة.
- ي- إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- ك- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

2- التدقيق الخارجي:

- لدى البنك سياسة للتدقيق الخارجي معتمدة من المجلس ويتم تعديل السياسة كلما اقتضت الحاجة لذلك، وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
 - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
 - آلية تحديد أنعاب مكتب التدقيق.
 - التغيير الدوري لمكتب وفريق التدقيق.
 - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
 - مهام مكتب وفريق التدقيق.
 - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
 - الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.
 - معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول.
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الانظمة الادارية والمالية وانظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على اوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى ألا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهريّة.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاثة سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفاً لديه.
- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس/الهيئة الإدارية التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة/هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل

- مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي أن يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل فني أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة التنفيذية العليا للبنك إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الأنظمة الإدارية والمالية للبنك وأنظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بأبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.

3- إدارة المخاطر:

- تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:
- 1- رفع تقاريرها للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.
 - 2- إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
 - 3- إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
 - 4- إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
 - 5- التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
 - 6- دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يوجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - 7- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - 8- وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
 - 9- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
 - 10- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
 - 11- تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
 - 12- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
 - 13- يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
 - 14- على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
 - 15- يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يوجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأس مال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يوجهها البنك.
 - 16- يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطته الجديدة.

17- يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

18- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.

19- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.

20- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.

21- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.

22- المسؤول المباشر عن عملية "ضمان إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

4- الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم المجلس باعتماد مهام دائرة الامتثال التالية:

- اعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من ان كافة الموظفين كل حسب مستواه الاداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى ان تعتمد هذه السياسة من المجلس.
- اعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى ان تعتمد من لجنة الامتثال.
- مراقبة التزام كافة المستويات الادارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعية النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
- اعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها الى لجنة الامتثال ونسخ منها الى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وتقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية (لجنة الحوكمة المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر/ لجنة الامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى بحيث يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أدناه كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى، هذا ويحظر على البنك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات:

أولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية اعضاء اللجنة مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدوّن محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- 1- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى ان يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.
- 2- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على دليل الحوكمة المؤسسية.
- 3- التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحوكمة المؤسسية.
- 4- مراجعة وتحديث دليل الحوكمة المؤسسية كلما تطلب الامر ذلك.
- 5- للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الادارية للاستئناس برأيه او مساءلته عن أي امر من الامور.
- 6- ترفع اللجنة تقرير لمجلس ادارة البنك مرة كل عام على الاقل يتضمن رأيها بمدى التقيد بنود دليل الحوكمة المؤسسية.
- 7- إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
- 8- دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.
- 9- إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.
- 10- التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي - أو أي جهة أخرى ذات علاقة - فيما يتعلق بالالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز أن تضم رئيس المجلس، كما أن غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات عملية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بالخبرة العملية المناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية بالإضافة إلى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية، وتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليتها.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات المدقق العام وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة.
- الموافقة على أية تعديلات تتم على خطة التدقيق المعتمدة.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات مهمة للتدقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- التحقق من تقييد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً بحضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.
- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق - وفق النهج المعتمد على المخاطر - بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاعتاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك، وحجم أعماله، وتعقيد عملياته، ومخاطره.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات

المتخذة بشأنها.

- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المعتمد.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- الاطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الاطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (4) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين أو بطلب من المدقق العام وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- تقييم أداء المدقق العام وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- 1- دراسة ملائمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعاليته مشاركته في اجتماعات المجلس.
- 2- إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية عليه.
- 3- ترشح للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
- 4- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منظمات...إلخ.
- 5- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوع ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
- 6- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
- 7- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
- 8- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
- 9- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم لتخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
- 10- التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.
- 11- وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وإن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.
- 12- التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانته مقابل المهام التي يقومون بها، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.
- أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعبير عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
- تحدد شكل المكافأة كأن تكون على شكل أتعاب، أو رواتب، أو بدلات، أو علاوات، أو خيارات الأسهم، أو أي مزايا أخرى، على

- ان يتم مراعاة تعليمات المصلحة المؤثرة.
- تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافأة (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
 - لا يتم منح مكافأة مالية لإداريين الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.
- 13- الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
- 14- ترفع اللجنة قراراتها / توجيهاتها ونتائج أعمالها الى مجلس إدارة البنك.
- 15- تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.
- 16- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل ويتم وضع الاوزان الترجيحية لكل بند من بنود التقييم، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
- 17- وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
- 18- تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر:

- تم تشكيل لجنة المخاطر بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:
- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.
 - التحقق من توفر سياسات وادوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
 - التحقق من توفر نظام الادارة المخاطر بكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ براس المال اللازم لمواجهتها.
 - التحقق من فعالية اجراءات عمل دائرة ادارة المخاطر وتقييم مدى التزام الادارة التنفيذية بالسياسات والاجراءات المعتمدة.
 - تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.
 - مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك.
 - التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
 - أ- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - ب- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - ج- توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية.
 - التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر
 - تقييم أداء مدير دائرة ادارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

خامساً: لجنة الامتثال:

- تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل، وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:
- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات مبنية عنها، وبما يكفل انشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة بأجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
 - اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
 - الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
 - الاشراف على أعمال إدارة الامتثال، وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
 - التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
 - تقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

سادساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الادارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الإستراتيجية للبنك، والموافقة على طلبات التسهيلات و/أو طلبات تسوية الديون المتعثرة ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الادارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- اتخاذ القرار الائتماني وفقاً للشروط والاحكام العامة لممارسة الصلاحيات الائتمانية الواردة ضمن دليل الصلاحيات الائتمانية بخصوص ما يلي: -
- 1- طلبات التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية العليا.
- 2- طلبات تسوية الديون المتعثرة المحولة للجنة من خلال الادارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح، أو تعديل، أو تجديد، أو هيكلة، أو جدولة، أو تسوية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الى المجلس بشكل دوري.
- اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والاسس السليمة والتسلسل الإداري.
- الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الادارة.

سابعاً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث لا تقل عن أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب ان يتمتع الاعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والادارية والخبرة في المجال المصرفي والاسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراتها.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الخطة الاستراتيجية للبنك ورفع التوصية بشأنها على ان تتضمن (تحليل البيئة الاقتصادية المحلية والفرص والتحديات التي تواجهها، وأثرها على البنك وان يتم تحديد عوامل القوة والضعف للبنك، وكيفية تعامله مع الفرص والتحديات الخارجية SWOT Analysis).
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبيت فيها تمهيدا لعرضها على مجلس الادارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة اضافة الى من تراه اللجنة مناسباً. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجدول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكّلها لها مجلس الإدارة.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة الى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات. يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب اي بيانات او معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية، او المالية، او الادارية، او الفنية من اي مستشار خارجي.
- طلب حضور اي موظف في البنك للحصول على اي ايضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتسنثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:

- يعتمد المجلس سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها والإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وتشمل هذه السياسة بالحد الأدنى ما يلي:
- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- تبين السياسة أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك. تعرف السياسة الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصرها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، وعليه يتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام الخاص به عند إجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل.
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/نقل/ترقية/تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو ومرفقه المعتمدة من قبل البنك المركزي، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكملاً بالمرفقات أعلاه.

– يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعتها عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
- للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والوارد في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:

– يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة تصورها للقيمة المضافة التي سيقدمها العضو المرشح لمهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل (المعتمدة من قبل البنك المركزي رقم (6/1))، السيرة الذاتية والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.

– يقوم رئيس مجلس الإدارة بتوجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.

– يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

– تزويد البنك المركزي بالمعلومات والقرارات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة ضمن المتطلبات المذكورة بتعليمات الحوكمة المؤسسية، وكذلك عند حدوث أي تعديل.

– تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحوكمة المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.

– يقوم رئيس المجلس بتزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

– للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو /مرشح في مجلس إدارة البنك لإجراء مقابلة معه.

– للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.

– للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.

– للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.

– للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.

– للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية السارية والمبينة في الباب الثالث (ملامحة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحوكمة المؤسسية.

– يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحوكمة المؤسسية.

– تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقييع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بأعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- اسماء اعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل.
- اسماء ممثلي اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل.
- المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.
- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.
- اسم رئيس واعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية او المحاسبية.
- اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافئات ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة الامتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها



المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والادارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود اطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الاحيان من سمعة البنك وادائه .

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص. هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الاردن، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالمقاييس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجيهاته الإستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائحة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الاهداف والمنتجة من الاهداف المؤسسية الى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللائحة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين، أو الموظفين، أو الدائنين، أو العملاء أو المزدورين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح المعنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود ادوار لكل من:

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الاشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
- مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي تضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الاول من كل عام.
- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (Foundation COBIT, COBIT Design and Implementation) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ونشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.
- ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي تتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات "هو إنشاء القيمة المضافة" للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى.

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

1- تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

- توفر معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
 - إدارة حصة الموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
 - توفير بنية تحتية تكنولوجيا متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
 - الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجيا كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
 - إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
 - المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
 - تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
 - تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
 - إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.
- 2- تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير العناصر Components اللازمة.
- 3- تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
- 4- فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
- 5- تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي العناصر Components المرتبطة بنشاطات تتعلق بمواضيع الأمن السيبراني وإدارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبة والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات أهمية وأولوية عليا.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك COBIT والعناصر

أولاً: مبادئ حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادئ الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادئ الرئيسية لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

- 1- **تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Provide Stakeholder Value):**
أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.
- 2- **أسلوب شمولي (Holistic Approach):**
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.
- 3- **نظام حاكمية حيوي (Dynamic Governance System):**
يتمتع نظام الحاكمية لدى البنك بأنه نظام حيوي وقابل للتغيير.
- 4- **تلبية احتياجات المؤسسة (Tailored to the enterprise needs):**
إن نظام الحاكمية لدى البنك مصمم لتلبية احتياجات المؤسسة من خلال تحديد الأولويات.
- 5- **فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):**
يعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.
- 6- **تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end):**
بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

ثانياً: العناصر Components:

- يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة عناصر (7 Components) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:
- 1- المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.
 - 2- العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
 - 3- الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
 - 4- الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
 - 5- المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
 - 6- الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.
 - 7- العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح احتمال جميع الأنشطة وإتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة، ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتنفيذ الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطوير (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات وتعليمات المعيار لغايات الإلتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

- يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقين عمليات رئيسيين هما:
- 1- **نطاق عمليات مجلس الإدارة:** ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.
 - 2- **نطاق عملية الإدارة التنفيذية:** ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ (PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالاتها الرئيسية وهي:
 - المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
 - البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
 - الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإثابة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
 - المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتحقيق أدوات الضبط.
 - ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق، السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدره الإجراءات:

- يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:
- **المستوى (0) الاجراء غير المكتمل (Incomplete process):** وهو الانعدام التام لألية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك ان هناك مشكلة يجب معالجتها.
 - **المستوى (1) الاجراء الاولوي (Initial process):** هناك أدلة بان البنك أدرك بان المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك اجراءات قياسية، بل ان هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على اساس فردي او على اساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الادارة بشكل عام غير منظم.
 - **المستوى (2) الاجراء منفذ (Performed process):** تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع اجراءات مماثلة من قبل مختلف الافراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي او نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الافراد ولهذا السبب فان الاخطاء محتملة.
 - **المستوى (3) الاجراء محدد جداً (Well defined process):** تم توثيق الاجراءات وتحديد لها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الاجراءات، لكن من غير المرجح ان يتم كشف الانحرافات.
 - **المستوى (4) الاجراء القابل للقياس (Measured process):** تعمل الادارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ اجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الاجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والأدوات بطريقة محدودة أو مجزأة.

■ **المستوى (5) الاجراء المستمر (Continuous process):** في هذا المستوى تم تنقيح الاجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الاخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة للأتمتة تدفق العمل، فتوفر الادوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي العناصر الستة Components المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك ألا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولية عن المستوى (3) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في اطار العمل (Cobit)، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

* يسمح باعتبار ما لا يزيد عن (٢٦٪) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن اهداف الادارة (بما لا يزيد عن ٩ اهداف بحد أقصى من أصل ٣٥ هدف) على انها ذات أهمية وأولية ادنى او مهملة

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

١- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية "ضمان إدارة حصرية لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".
- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كواادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناطمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصادقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافيرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكي تلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهاهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية

تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

2- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

- لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة أنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بقرار من مجلس الإدارة مكونه من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الثلاث، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
- التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الاستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الاستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.
 - التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
 - متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الاستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
 - اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وحوكمة الأمن السيبراني والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
 - اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) (Objectives for Information and related Technology (2019 Control)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات التعليمات من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المواءمة ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة.
 - اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المواءمة واعتبار معيشتها حداً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
 - اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لأهداف الحاكمية والإدارة والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة، أو الجهات، أو الشخص، أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 2019) بهذا الخصوص.
 - التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبموجب يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
 - اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
 - الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
 - الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الإنحرافات.
 - التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.
 - الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني واعتمادها من مجلس الإدارة والإشراف والتأكد من الإمتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني.
 - التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
 - تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالإطلاع على محاضر الإجتماع التي تتضمن التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها وحدة أمن المعلومات ورفعها الى اللجنة التوجيهية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.
 - اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف المؤسسية وأهداف المواءمة، بالإضافة لارتباطها بباقي العناصر الستة Components، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (Design Guide – COBIT 2019).
 - اعتماد تقرير التدقيق السنوي بتقييم (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها للبنك.
 - مراقبة واعتماد مستوى المخاطر السيبرانية بشكل مستمر ومدى قدرة البنك على تحمل المخاطر السيبرانية، وبحيث تكون المخاطر السيبرانية الإجمالية ضمن النطاق المقبول.
 - التأكد من توفر برنامج التوعية بالأمن السيبراني للبنك، وإدراك الآثار القانونية والتنظيمية للمخاطر السيبرانية.
 - تخصيص الميزانية والموارد الكافية لتلبية متطلبات الأمن السيبراني.
 - الدعم والمشاركة في تقييمات مرونة المخاطر السيبرانية وأي مبادرات متعلقة بالأمن السيبراني.

3- لجنة التدقيق:

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بالإلتزام بما يلي:

1- معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي ((Information Technology Assurance Framework (ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والإلتزام بخطة التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الإلتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

2- فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر (Composite Risk Rating) : قوي (1 Strong Performance, Rate)، ومرضي (Satisfactory 2 Performance, Rate)، وعادل (3 fair Performance, Rate)، وودي (4 Marginal Performance, Rate)، وغير مرضي (Unsatisfactory 5 Performance, Rate).

وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلية وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

3- إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

4- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

5- اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework (ITAF الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1- مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO 17024/IEC) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصادقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency) ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

2- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

- تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومسؤول أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، وهذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:
- 1- وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
 - 2- ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراجعة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
 - 3- التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - 4- ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
 - 5- مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
 - 6- رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
 - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
 - 7- تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها. ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقررراً للجنة.

المراجع:

- 1- تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- 2- تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتعميم اللاحق للتعليمات رقم (10/6/984) تاريخ 2019/01/21 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- 3- COBIT 2019 Framework – Introduction and Methodology الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأمريكية

تقرير الحوكمة



أ- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في الشركة:

- يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية ونود تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.
- هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ 2024/04/29 ولغاية أربعة سنوات، ويوجد لدى البنك دليل الحوكمة المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الإدارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات النازمة.
- يتكون مجلس الإدارة من 11 عضواً يضم 4 أعضاء مستقلين وتتضمن عضوية اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة 3 أعضاء على الأقل أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين.
- وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

ب- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقلين خلال السنة، وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل:

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	الحالة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة/ حالي
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة/ حالي
3	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة 2012/06/28 - 2024/4/29	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ مستقل
4	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور 2020/07/09	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
5	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الجبانه 2022/04/18	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد 2019/06/11	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
7	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام 2020/07/09 - 2024/4/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ مستقل
8	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح 2020/07/09 - 2024/4/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ مستقل
9	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني اعتباراً من تاريخ 2024/4/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
10	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ اعتباراً من تاريخ 2024/4/29	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
11	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني اعتباراً من تاريخ 2024/4/29	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي

ج- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل:

الرقم	اسم العضو	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل	الحالة
1	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي المقعد الاول 2004/05/10 ويمثلها: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/حالي تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11 وتم إعادة تسميته بتاريخ 2024/4/29 تاريخ كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني 2024/10/8 رقم 16350/2/10
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي المقعد الثاني 2015/10/25 ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم عاز طيطي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/08/16 وتم إعادة تسميته بتاريخ 2024/4/29 تاريخ كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني 2024/10/8 رقم 16350/2/10
3	شركة الاردن الأولى للاستثمار 2011/04/20 ويمثلها: سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة. جاري العمل على ترشيح ممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار.	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة تم تسمية السيد صالح الكيلاني اعتبارا من تاريخ 2018/07/29 وتم اعاده تسميته اعتبارا من تاريخ 2024/07/09 ولغاية 2024/4/29 ----- تم تسمية السيد عمر سمير مصطفى خليفة كممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2024/4/29 وقدم استقالته بتاريخ 2024/10/1 وورد عدم مانعة البنك المركزي الأردني على الاستقالة -----

د- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيريز هاني عزيز قولاجن
2	نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	نائب المدير العام للأعمال المصرفية	راكاڤ محمد عطا الله الطراونه
4	مساعد مدير عام الإئتمان	محمد علي محمد القرعان
5	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد	سليم نايف سليم صوالحه
6	مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوض ثيودور كشك
7	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف راييه
8	المدير التنفيذي للخرينة والإستثمار	أنس ماهر راضي عايش
9	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات*	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح
10	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
11	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهوي
12	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدراء الدوائر الرقابية..		
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
1	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين	هيثم أمين خليل حموري *

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

الرقم	اسم العضو	العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية - 2004/2/16	عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي تاريخ العضوية - 2004/2/16	رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار. رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
3	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة تاريخ العضوية - 2012/6/28 لغاية تاريخ 2024/4/29	رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتباراً من تاريخ 2022/07/28. عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من تاريخ 2017/04/30. عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتباراً من تاريخ 2019/04/01.
4	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور تاريخ العضوية 2020/07/09	عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين اعتباراً من شهر ٢٠٢٢/٣. عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/ الأردن
5	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الحباينة تاريخ العضوية 2022/04/18	لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد تاريخ العضوية 2019/6/11	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
7	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام تاريخ العضوية 2020/07/09 لغاية تاريخ 2024/4/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى
8	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح تاريخ العضوية 2020/07/09 لغاية تاريخ 2024/4/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى
9	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني تاريخ العضوية 2024/4/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
10	سعادة السيد فائق ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية 2024/4/29	عضو مجلس إدارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/الأردن
11	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني تاريخ العضوية 2024/4/29	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

هـ- جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة.

و- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك: السيد محمود إبراهيم محمود / مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

ز- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات، لجنة تسويات المديونيات **، لجنة التخطيط الإستراتيجي، لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني. تم إلغاء لجنة تسويات المديونيات بتاريخ 2024/10/9 في اجتماع مجلس الإدارة رقم (2024/7) تحت قرار رقم (2024/7م/69) ونقل صلاحياتها المعتمدة الى لجنة التسهيلات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ح- أسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.

الرقم	اسم العضو	الصفة	الحالة
1	سعادة الأنسة لينا نجيب البخيت الحباينة	رئيسة اللجنة	1. شغلت منصب مدير قطاع الأعمال / نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من عام 2018 ولغاية 2021/07/31. 2. مدير إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية / نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من 1998-2018. 3. شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1998-1990). 4. عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985-1989). 5. شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2015 حتى تاريخ 2022/03/31. 6. شغلت منصب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية 2010-2015. 7. شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2001-2010. 8. شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة ذ.م.م من العام 2004 ولغاية نيسان 2024.
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2023/07/31 ولغاية 2024/5/30	عضو	1. عمل في وزارة الخارجية. 2. تم تعيينه رئيساً للتشريعات الملكية عام 1993. 3. عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام عام 1999. 4. أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج عام 2002 5. وأعيد انتخابه ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني عام 2004. 6. تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني من عام 2010-2012. 7. عضو في مجلس النواب الأردني اعتباراً من 2020/11/10. 8. شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين من عام 2008 حتى عام 2023. 9. رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار. 10. رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني. 11. رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية. 12. رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.

الرقم	اسم العضو	الصفة	الحالة
3	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام لغاية تاريخ 2024/4/29	عضو	1. يعمل الدكتور هنري عزام حالياً أستاذاً في المالية ومديراً لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليا لإدارة الأعمال (OSB) الجامعة الأمريكية في بيروت منذ يناير 2014. 2. يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة رسمية للاستثمار (دبي) 3. شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من أغسطس 2012 إلى ديسمبر 2013. 4. شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مايو 2007 حتى أكتوبر 2010، حيث كان يشرف على فريق مكون من 250 موظفاً يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة، والبحرين، والقاهرة والجزائر. 5. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نوفمبر 2010 حتى 31 يوليو 2012. 6. أسس "شركة أموال إنفست" وعمل رئيساً تنفيذياً لها خلال الفترة (2005 - 2006). 7. شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (2001-2004). 8. شغل منصب رئيس مجلس إدارة "بورصة دبي العالمية" خلال الفترة (2001 - 2004). 9. شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة موبايلكم (عمان) خلال الفترة (1998 - 2003). 10. شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (1998 - 2001). 11. شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في "البنك الأهلي التجاري السعودي"، جدة المملكة العربية السعودية (1990 - 1998). 12. شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (1983 - 1990). 13. شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل - 2017. 14. شغل منصب عضو مجلس إدارة مستقل في كل من شركة إقبال للاستثمار (عمان)، بنك الاستثمار العربي الأردني (عمان)، الخطوط الجوية الملكية الأردنية (عمان)، مجموعة نقل (عمان)، أرامكس (دبي)، ماجد الفطيم (دبي)، أرابيك (دبي)، شغل منصب عضو في المجلس الاستشاري لسوق الأسهم السعودية (تداول).
4	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح لغاية تاريخ 2024/4/29	عضو	1. يعمل حالياً رئيس مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني ومؤسسها. 2. شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، ورئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID). 3. تم اختياره كبرادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor 2014، وهو عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن. 4. عضو ومؤسس في جمعية الريادة والإبداع الأردني، وفاز بريادي العام 2013 من شركة أرنسست أند ينغ E&Y. كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان 2012.
5	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني؛ 2023/10/11 وتم إعادة تسميته بتاريخ 2024/4/29 تاريخ كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني 2024/10/8 رقم 16350/2/10	عضو	1. انضم إلى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ تسعة عشر عام، ويشغل حالياً وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه. 2. محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة - مديرية تمويل المشاريع (2010-2018). 3. محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع (2008 - 2010). 4. متداول في مديرية الخزينة (2005 - 2008). 5. شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتباراً من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01) 6. شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتباراً من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15). 7. شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتباراً من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15). 8. شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الفندقية (اعتباراً من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22).
6	سعادة السيد "محمد جمال" بشر مصطفى النوباني اعتباراً من تاريخ 2024/05/30	عضو	1. خبير مالي وضريبي معتمد لدى المحاكم القضائية (الاقتصادية) المختصة ومحاكم الاستئناف في القضايا المالية والضريبية. 2. المستشار المالي في إعادة هيكلة الشركات ودراسة العقود وتقديم الاستشارات المالية فيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين الشركاء أو بين الشركة وأطراف ثالثة (البنوك والموردين والعملاء وغيرها). 3. تنفيذ مشاريع التدقيق الخارجي والداخلي، والإدارة والإشراف على العديد من مشاريع خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية، ودراسات الجدوى والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى إدارة المشاريع، وتصحيح أوضاع الشركات، والتقييم المالي والمساعدة في مشاريع التقييم محلياً وعالمياً والمستوى الإقليمي، إعداد أنظمة الضوابط والأنظمة المالية الداخلية والخارجية؛ التوثيق المالي وتقييم الأعمال، الاستشارات والتخطيط الضريبي، محارب معتمد في المالية والتدقيق. 4. شريك إداري لوكالة من أبرز الشركات المالية الاستشارية للأعمال على المستوى العالمي، وخبرتي في القطاعين العام والخاص المتراكمة على مدار أكثر من 44 عاماً تعتبر شاملة عملياً. يتم تعزيز هذه الخبرة أيضاً من خلال مهارات العرض والعلاقات العامة التي تم تطويرها من خلال إجراء الخدمات الاستشارية الخاصة. 5. تطوير أقسام الشركة وخدماتها خلال الأعوام الماضية لتكوين شركة نوباني وشركاه. أحد مقدمي خدمات الاستشارات المالية والإدارية ذات السمعة الطيبة ليس فقط في الأردن، ولكن في منطقة الشرق الأوسط وقد نجحنا في الحصول على الاعتماد مع جميع برامج الدعم النشيطة في المملكة الأردنية الهاشمية. 6. شريك مسؤول - شركة نوباني وشركاه من 2012 - إلى الآن 7. مدير عام - شركة نوباني ومعروف لتدقيق الحسابات ذ.م.م (مديتة) متحالفة مع Praxity المملكة الأردنية الهاشمية. 8. شركات محاسبية عالمية متعددة الجنسيات 1980 - حتى 2011 كوبرز وليبراند / اندمجت لتصبح لاحقاً برايس ووترهاوس كوبرز/مدير تدقيق 1980-1993 9. كوبرز وليبراند - شركة بي دي أو (الأردن) أعضاء في شركة بي دي أو انترناشونال - شريك مسؤول 1994-2011 المملكة الأردنية الهاشمية.

ط- اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة ادارة المخاطر ولجنة الامتثال.

■ لجنة الترشيحات والمكافآت

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد
عضو اللجنة لغاية 2024/4/29	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام
عضو	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ
عضو	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الحبابنة
عضو اعتباراً من 2024/5/30	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
عضو لغاية 2024/5/30	سعادة السيد رامي آدم طيطي
عضو اعتباراً من 2024/5/30	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني

■ لجنة الحوكمة المؤسسية

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة اعتباراً من 2024/5/30	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
رئيس اللجنة لغاية 2024/4/29	سعادة السيد ناصر حسين محمد صالح
عضو	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ
عضو	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الحبابنة
عضو لغاية 2024/4/29	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام
عضو اعتباراً من 2024/5/30	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني
عضو اعتباراً من 2024/5/30	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

■ لجنة المخاطر

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني
رئيس اللجنة لغاية 2024/4/29	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام
عضو	سعادة السيد عبد النور عبد النور
عضو اعتباراً من 2024/5/30	سعادة السيد رامي آدم طيطي
عضو	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الحبابنة
عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

■ لجنة الامتثال

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/12/11	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات
رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/5/30 وقدم استقالته بتاريخ 2024/10/01	سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة
رئيس اللجنة لغاية تاريخ 2024/4/29	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو لغاية تاريخ 2024/4/29	سعادة السيد صالح محمد صالح "ريد الكيلاني"
عضو	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد
عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	معالي السيد أيمن المجالي
عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ

ي- عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة 2024 مع بيان عدد الأعضاء الحاضرين.

1- لجنة التدقيق: بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (7) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

الرقم	الاسم	08/02/2024 الاجتماع الأول	07/04/2024 الاجتماع الثاني	28/04/2024 الاجتماع الثالث	30/07/2024 الاجتماع الرابع	04/09/2024 الاجتماع الخامس	30/10/2024 الاجتماع السادس	15/12/2024 الاجتماع السابع
1	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الدبانة - رئيسة اللجنة	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي - عضو لغاية 2024/5/30	حاضر	حاضر	حاضر				
3	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام - عضو لغاية 2024/4/29	حاضر	حاضر	حاضر				
4	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح - عضو لغاية 2024/4/29	حاضر	حاضر	حاضر				
5	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات - عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
6	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني - عضو من تاريخ 2024/5/30				حاضر	حاضر	حاضر	حاضر

2- لجنة الترشيحات والمكافآت: بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة (5) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	10/03/2024 الاجتماع الأول	30/05/2024 الاجتماع الثاني	14/07/2024 الاجتماع الثالث	28/07/2024 الاجتماع الرابع	27/10/2024 الاجتماع الخامس
1	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد - رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد ميشيل فايق ابراهيم الصايغ - عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الدبانة - عضو	حضر	حضر	حضر	حضر	لم يحضر
4	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام - عضو لغاية 2024/4/29	حاضر	-	-	-	-
5	سعادة السيد رامي آدم طيطي - عضو لغاية 2024/5/30	حاضر	-	-	-	-
6	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي - عضو اعتباراً من تاريخ 2024/05/30	-	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
7	سعادة السيد عمر خير الدين عمر المعاني - عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-	حاضر	لم يحضر	حاضر	لم يحضر

3- لجنة الحوكمة المؤسسية: بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال السنة اجتماعين وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	12/06/2024 الاجتماع الأول	27/11/2024 الاجتماع الثاني
1	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح - رئيس اللجنة لغاية 2024/4/29	-	-
2	سعادة السيد ميشيل فايق ابراهيم الصايغ - عضو	لم يحضر	حاضر
3	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الدبانة - عضو	حضر	حضر
4	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام - لغاية 2024/4/29	-	-
5	معالي السيد أيمن المجالي - رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	حاضر	حاضر
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد - عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	حاضر	حاضر
7	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني - عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	حاضر	حاضر

4- لجنة المخاطر: بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	10/03/2024 الاجتماع الأول	12/06/2024 الاجتماع الثاني	27/06/2024 الاجتماع الثالث	17/09/2024 الاجتماع الرابع
1	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام - رئيس اللجنة لغاية 2024/4/29	حاضر	-	-	-
2	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور - عضو	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر
3	رامي آدم عناز طيطي - عضو اعتباراً من 2024/5/30	-	حاضر	لم يحضر	حاضر
4	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الدبانة - عضو	حضر	حضر	حضر	حضر
5	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد - عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-	حاضر	حاضر	حاضر
6	سعادة السيد "محمد جمال" النوباني - رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-	حاضر	حاضر	حاضر

5- لجنة الامتثال: بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (3) اجتماعات و (1) جلسة للمناقشة وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 31/03/2024	الاجتماع الثاني 12/06/2024	جلسة المناقشة 14/10/2024	الاجتماع الرابع 18/12/2024
1	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة – رئيس اللجنة لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	-	-	-
2	سعادة السيد صالح محمد صالح "ريد الكيلاني" – عضو لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	-	-	-
3	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد – عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	معالي السيد ايمن المجالي – عضو اعتباراً من 2024/5/30	-	حاضر	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد فائق الصايغ – عضو اعتباراً من 2024/5/30	-	لم يحضر	حاضر	حاضر
6	سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة – رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/5/30 ولغاية 2024/10/1	-	حاضر	-	-
7	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات – رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/12/11	-	-	-	حاضر

6- لجنة التسهيلات
بلغ عدد اجتماعات لجنة التسهيلات خلال السنة (اجتماع واحد) وفيما يلي الأعضاء الحاضرين:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول – 08/02/2024
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ – رئيس اللجنة	حاضر
2	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد – عضو لغاية تاريخ 2024/5/30	حاضر
3	سعادة السيد صالح محمد صالح "ريد الكيلاني" – عضو لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر
4	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة – عضو لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر
5	سعادة السيد رامي آدم طيطي – عضو	حاضر
6	معالي السيد أيمن المجالي – عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-
7	سعادة السيد فائق الصايغ – عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-
8	معالي السيد عمر المعاني – عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-

7- لجنة تسويات المديونيات والعقارات*
* لم يتم عقد أي اجتماع خلال العام وتم إلغاء لجنة تسويات المديونيات بتاريخ 2024/10/9 في اجتماع مجلس الإدارة رقم (2024/7) تحت قرار رقم (2024/7م/69) ونقل صلاحياتها المعتمدة الى لجنة التسهيلات المنبثقة عن مجلس الإدارة.
لجنة التخطيط الإستراتيجي: بلغ عدد اجتماعات لجنة التخطيط الإستراتيجي خلال السنة (اجتماع واحد) وفيما يلي الأعضاء الحاضرين:

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول – 28/01/2024
1	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور – رئيس اللجنة	حاضر
2	سعادة السيد صالح محمد صالح "ريد الكيلاني" – عضو لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر
3	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام – عضو لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر
4	سعادة الأنسة ليلى نجيب البخيت الجبانية – عضو لغاية تاريخ 2024/5/30	حضرت
5	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات – عضو لغاية تاريخ 2024/5/30	حاضر
6	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني – عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-
7	سعادة السيد عمر سمير مصطفى خليفة – عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30 لغاية 2024/10/1	-

8- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني: بلغ عدد اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: –

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 28/03/2024	الاجتماع الثاني 10/07/2024	الاجتماع الثالث 26/11/2024	الاجتماع الرابع 29/12/2024
1	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح – رئيس اللجنة لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	-	-	-
2	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة – عضو لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	-	-	-
3	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور – عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة الدكتور هنري توفيق إبراهيم عزام – عضو اللجنة لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	-	-	-
5	سعادة السيد صالح محمد صالح "ريد الكيلاني" – عضو اللجنة لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	-	-	-
6	سعادة السيد فائق ميشيل الصايغ – رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-	حاضر	حاضر	حاضر
7	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني – عضو اعتباراً من تاريخ 2024/5/30	-	حاضر	حاضر	حاضر

ك- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (4) اجتماعات.

كما قامت لجنة التدقيق بالاتفاق مع مدقق الحسابات الخارجي (1) اجتماع خلال السنة وذلك دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا أو من يمثلها.

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة (9) اجتماعات خلال السنة 2024 وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

الرقم	الاسم	الاجتماع الأول 08/02/2024	الاجتماع الثاني 04/04/2024	الاجتماع الثالث 28/04/2024	الاجتماع الرابع 29/04/2024	الاجتماع الخامس 30/05/2024	الاجتماع السادس 31/07/2024	الاجتماع السابع 09/10/2024	الاجتماع الثامن 30/10/2024	الاجتماع التاسع 01/12/2024
1	سعادة السيد ميشيل الصايغ - رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	معالي السيد أيمن المجالي - نائب رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد صالح الكيلاني لغاية 2024/4/29 حيث قدم السيد صالح الكيلاني استقالته بتاريخ 2024/4/29 وتم تسمية السيد عمر سمير مصطفى خليفة بدلاً عنه من تاريخ 2024/4/29 وقدم استقالته بتاريخ 2024/10/1	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر	لم يحضر
4	سعادة السيد أسامة حمد - عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
5	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات - تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11 وتم إعادة تسميته بتاريخ 2024/4/29 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني 2024/10/8	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
6	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد رامي طيطي - تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/08/16 وتم إعادة تسميته بتاريخ 2024/4/29 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني 2024/10/8	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
7	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-	-	-	-
8	سعادة الدكتور هنري عزام عضو مجلس الإدارة لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-	-	-	-
9	سعادة السيد ناصر صالح - عضو مجلس الإدارة لغاية تاريخ 2024/4/29	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-	-	-	-
10	سعادة السيد عبد النور عبد النور - عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
11	سعادة الأنيسة ليثا نجيب البخيت الحباينة - عضو مجلس الإدارة	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
12	سعادة السيد "محمد جمال" بشر النوباني عضو مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 2024/4/29 كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني رقم 16350/2/10 بتاريخ 2024/10/8	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
13	معالي السيد عمر خير الدين عمر المعاني عضو مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 2024/4/29 كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني رقم 16350/2/10 بتاريخ 2024/10/8	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر
14	سعادة السيد فائق ميشيل فايق الصايغ عضو مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 2024/4/29 كتاب عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني رقم 16350/2/10 بتاريخ 2024/10/8	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	لم يحضر

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ



عناوين الفروع



فروع الأردن

الرقم	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الادارة العامة	البيادر - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5203000	06 - 5664110
2	الفرع الرئيسي	البيادر - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	06 - 5203086
3	الشميساني	عمان - ش الثقافة - بناية CSC	06 - 5209000	06 - 5621878
4	جبل عمان	جبل عمان - شارع الأمير محمد - بناية شركة التأمين الاردنية المساهمة العامة المحدودة	06 - 5209000	06 - 5621968
5	المجمع التجاري	مجمع بنك الاسكان - شارع الملكة نور	06 - 5209000	06 - 5683657
6	جبل الحسين	جبل الحسين - شارع جمال الدين الافغاني	06 - 5209000	06 - 4639519
7	العبدلي اكسبرس	العبدلي الجديد - شارع الشيخ رفيق الحريري	06 - 5209000	06 - 5104797
8	الاذاعة والتلفزيون	شارع الصخرة المشرفة - عند التقاطع مع شارع الامير الحسن - مجمع سند ماضي التجاري - سند (2)	06 - 5209000	06 - 4784692
9	ماركا	ماركا - شارع الملك عبد الله الأول	06 - 5209000	06 - 4883665
10	الجبيهة	الجبيهة - شارع ياجوز - بالقرب من السيفوي	06 - 5209000	06 - 5356890
11	الفحيص	الفحيص - شارع الحجاز	06 - 5209000	06 - 4720520
12	شارع وصفي التل	عمان - شارع وصفي التل - عمارة ابراج المهنية	06 - 5209000	06 - 5525676
13	الهاشمي الشمالي	عمان - شارع البطحاء	06 - 5209000	06 - 5057595
14	الزرقاء	الزرقاء - شارع السعادة	06 - 5209000	05 - 3993290
15	مأدبا	مأدبا - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3246931
16	الكرك	الكرك - شارع الاستقلال (شارع طريق عمان الرئيسي) - حي الورود - اشارة الثنية - بجانب محطة الحجازين	06 - 5209000	03 - 2386967
17	العقبة	الوحدات الشرقية - شارع ابن رشد	06 - 5209000	03 - 2014166
18	السلط	السلط - شارع الميدان	06 - 5209000	05 - 3551561
19	معدي	الأغوار - دير علا - الشارع الرئيسي	06 - 5209000	05 - 3571761
20	إربد	إربد - منطقة الروضة - شارع عمر المختار (ش الثلاثين)	06 - 5209000	02 - 7259407
21	الحي الشرقي اكسبرس	إربد - الحي الشرقي - شارع الهاشمي	06 - 5209000	-
22	الرمثا	الرمثا - مبنى البلدية - شارع الوحدة العربية	06 - 5209000	02 - 7381857
23	المفرق	المفرق - الحي الشرقي - شارع خالد أبو سماقة	06 - 5209000	02 - 6236679
24	لرصيفة	الزرقاء - الرصيفة - الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3751677
25	ضاحية الياسمين	عمان - ضاحية الياسمين - شارع الامير هاشم بن الحسين	06 - 5209000	06 - 4393956
26	ضاحية النخيل اكسبرس	عمان - ضاحية النخيل - شارع علي سالم اللحيوات	06 - 5209000	06 - 5712596
27	المدينة الرياضية	عمان - منطقة المدينة الرياضية - شارع الشهيد	06 - 5209000	06 - 5154170
28	ام اذينة	عمان - شارع مكة - بناية الثوابت	06 - 5209000	06 - 5527439
29	ابوالسوس اكسبرس	عمان - وادي السير - ابوالسوس - شارع الصناعة	06 - 5209000	06 - 5811231
30	مرج الحمام	عمان - مرج الحمام - شارع محمد سعيد العبادي - بناية رقم ٨٩	06 - 5209000	06 - 5716340
31	المركز الاردني للتصميم و التطوير	عمان - منطقة جبل عمان - الدوار الثالث - شارع الشريف الحسين بن علي - بناية رقم (16)	06 - 5209000	06-4611827
32	طبربور اكسبرس	عمان - طبربور - شارع طبربور - مجمع ليماز	06 - 5209000	06-5065404
33	عبدون اكسبرس	عمان - عبدون - شارع محمد علي جناح - مقابل مبنى الملكية الاردنية	06 - 5209000	06 - 5920104
34	شفا بدران اكسبرس	عمان - شفا بدران - شارع العرب - مقابل البوابة الرئيسية ل جامعة العلوم التطبيقية - بناية ابراج الشويخ للاسكان	06 - 5209000	06 - 5233834
35	الزرقاء الجديدة اكسبرس	الزرقاء - الزرقاء الجديدة - شارع الكرامة - بناية رقم 77	06 - 5209000	05-3850474
36	الحي الجنوبي اكسبرس	إربد - الحي لجنوبي - ضاحية الحسين - منطقة الراية - شارع الامير محمد - بناية رقم 2	06 - 5209000	-
37	جامعة ابن سينا اكسبرس	عمان - القسطل - شارع مطار الملكة علياء - جامعة ابن سينا للعلوم الطبية - مبنى القبول والتسجيل	06 - 5209000	-
38	سحاب	عمان - سحاب - مدخل سحاب - بالقرب من تقاطع القبضة - مجمع عواد وحليمة التجاري	06 - 5209000	06-4024640



    /JCBankJO
www.jcbank.com.jo